جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي الثاني والثلاثون

٢٠١٠

جمعية البنوك في الأردن

عمان – وادي صقره – شارع موسى بن نصير – بناية رقم ٦٢

ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن

هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ ، ٥٦٦٩٣٢٨

فاكس : ٥٦٨٧٠١١ ، ٥٦٨٤٣١٦

البريد الالكتروني:info@abj.org.jo

الموقع الالكتروني:www.abj.org.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم

رؤيتنـــا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

رسالتنـــا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به ،وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينهم ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

قيـــمنـــا

- **العمل المشترك:** نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- **التطور والحداثة:** نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- **الابتكار والتميز:** نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز.
- **النزاهة والشفافية:** نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- **المهنية:** نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية.
- **المصداقية:** نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية.
- **الاستمرارية في التعلم والتدريب:** نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي و العملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية لكافة العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

يتكون مجلس إدارة الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١٠ من أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة التالية أسماؤهم:

- **معالي الأستاذ مروان عوض** / رئيساً / البنك الأهلي الأردني.
- **السيد محمد ياسر الأسمر** / نائباً للرئيس / البنك الأردني الكويتي.
- **معالي الدكتور ميشيل مارتو**/ عضواً / بنك الإسكان للتجارة والتمويل.
- **السيد سالم برقان** / عضواً / البنك العربي الإسلامي الدولي.
- **السيد نعمة صباغ** / عضواً / البنك العربي.
- **السيد كمال البكري** / عضواً / بنك القاهرة عمان.
- **السيد هيثم قمحية** / عضواً / بنك المال الأردني.
- **السيد إبراهيم بشارات** / عضواً / البنك الاستثماري.
- **السيد ماينك مالك** / عضواً / سيتي بنك.
- **عطوفة السيدة خلود السقاف** / عضواً مراقباً / البنك المركزي الأردني.

المدير العام

الدكتور عدلي قندح

فاحصو الحسابات

السادة مأمون فاروقة وشركاه

الأعضـــــاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١٠ من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:

الرقم	اسم العضو	سنة التأسيس	الموقع الالكتروني
١	البنك العربي	١٩٣٠	www.arabbank.com.jo
٢	البنك الأهلي الأردني	١٩٥٦	www.ahli.com
٣	بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	www.cab.jo
٤	بنك الأردن	١٩٦٠	www.bankofjordan.com
٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٤	www.hbtf.com
٦	البنك الأردني الكويتي	١٩٧٧	www.jordan-kuwait-bank.com
٧	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	www.ajib.com
٨	البنك التجاري الأردني	١٩٧٨	www.jgbank.com.jo
٩	البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٨	www.jordanislamicbank.com
١٠	البنك الاستثماري	١٩٨٩	www.jifbank.com
١١	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	١٩٨٩	www.arabbanking.com.jo
١٢	بنك الاتحاد	١٩٩١	www.unionbankjo.com
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	١٩٩٣	www.sgbj.com.jo
١٤	بنك المال الأردني	١٩٩٦	www.capitalbank.jo
١٥	البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	www.iiabank.com.jo
١٦	بنك الأردن دبي الإسلامي	٢٠٠٩	www.jdib.jo

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
١	HSBC	١٩٤٩	www.jordan.hsbc.com
٢	البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	www.arakari.com.jo
٣	مصرف الرافدين	١٩٥٧	www.rafidain-bank.org
٤	سيتي بنك	١٩٧٤	www.citibank.com/jordan
٥	بنك ستاندرد تشارترد	٢٠٠٢	www.standardchartered.com
٦	بنك عودة	٢٠٠٤	www.audi.com.lb
٧	بنك الكويت الوطني	٢٠٠٤	www.nbk.com
٨	بنك لبنان والمهجر	٢٠٠٤	www.blom.com.lb
٩	بنك أبو ظبي الوطني	٢٠٠٩	www.nbad.com

فهرس المحتويـــــــات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٧
كلمة المدير العام	١٩
الفصـل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية	٢١
١. آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي	٢٣
- الدول المصدرة للنفط	٢٤
- الدول المستوردة للنفط	٢٤
الفصـل الثاني: التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١٠	٢٥
١. الإنتاج والأسعار والشركات	٢٧
٢. المالية العامة	٢٧
٣. الدين العام	٢٧
٤. القطاع الخارجي	٢٨
٥. الاستثمار	٢٨
٦. القطاع النقدي والمصرفي	٢٩
الفصـل الثالث: تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١٠	٣١
١. الاحتياطيات الأجنبية	٣٣
٢. السيولة المحلية	٣٣
٣. موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن	٣٤
٤. الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية	٣٦
٥. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	٣٧
٦. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	٣٧
٧. الودائع لدى البنوك المرخصة	٤٧
الفصـل الرابع: تطور عدد البنوك والفروع	٥١
١. تطور عدد الفروع	٥٣
٢. تطور عدد المكاتب	٥٨
٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي	٦٠

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس: أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٠	٦٥
١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم	٦٨
٢. حجم التداول	٧٠
٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية	٧٢
الفصل السادس: تقاص الشيكات	٧٣
الفصل السابع: هيكل أسعار الفوائد	٧٧
١.تطور أسعار الفوائد على الودائع	٧٩
٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات	٨١
٣. هامش سعر الفائدة	٨٤
٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	٨٤
٥. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجودوبير)	٨٦
الفصل الثامن : تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٠	٩١
١. ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي	٩٣
أ. إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠	٩٣
ب. إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠	٩٥
ت. إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠	٩٦
ث. حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠	٩٧
ج. رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠	٩٨
٢. ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل	٩٩
أ. الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠	٩٩
ب. صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠	١٠٠
٣. ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية	١٠١
أ. معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١٠	١٠١
ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١٠	١٠٢
٤. الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	١٠٣
أ. عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠	١٠٣
٥. ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن	١٠٤

الموضوع	الصفحة
الفصل التاسع: الخدمات المصرفية الجديدة	١٠٧
الفصل العاشر: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	١١٣
١. عدد العاملين	١١٥
٢. توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي	١١٥
٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية	١١٦
٤. الوضع الاجتماعي للعاملين	١١٦
٥. التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة	١١٧
٦. الدورات التدريبية	١١٩
٧. الاستقالات والتعيينات	١٢٠
الفصل الحادي عشر: نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٠	١٢١
أ- تعليمات البنك المركزي الأردني	١٢٣
ب - قضايا السياسة العامة	١٢٤
ج - قضايا تقنية المعلومات	١٢٦
د - الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية	١٣٠
هـ - نشاطات وأخبار أخرى	١٣٤
و- إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٠	١٤٢
الفصل الثاني عشر: البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠١٠	١٤٥

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	توقعات النمو العالمي والإقليمي	٢٤
٢	الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة	٣٥
٣	موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	٣٦
٤	مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	٣٦
٥	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠١٠	٣٧
٦	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٠	٣٨
٧	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام ٢٠١٠	٣٩
٨	بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٠	٤٠
٩	القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٠	٤٣
١٠	شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٠	٤٤
١١	قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٠	٤٥
١٢	شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٠	٤٦
١٣	القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٠	٤٧
١٤	توزيع الودائع حسب أصنافها الرئيسية كما في نهاية عام ٢٠١٠	٤٨
١٥	توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٠	٤٩
١٦	تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٢-٢٠١٠	٥٣
١٧	الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٠	٥٤
١٨	عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٠	٥٦
١٩	توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٠	٥٧
٢٠	المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٠	٥٨
٢١	عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٠	٥٩
٢٢	توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٠	٦٠
٢٣	توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١٠	٦١
٢٤	الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١٠	٦٣
٢٥	بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٠	٦٧
٢٦	تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)	٦٨
٢٧	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٠	٦٩
٢٨	حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)	٧٠
٢٩	التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٠	٧١
٣٠	مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٠	٧٢
٣١	الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية ٢٠٠٩- ٢٠١٠	٧٥
٣٢	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٠	٧٩

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٣٣	التطور الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٠	٨٠
٣٤	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)	٨٢
٣٥	التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٠	٨٣
٣٦	أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)	٨٥
٣٧	التطور الشهري لأسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٠	٨٥
٣٨	معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر - الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠	٨٦
٣٩	التطور الشهري لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر - الأسعار المعلنة) خلال عام ٢٠١٠	٨٧
٤٠	التطور الشهري لحجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠	٨٩
٤١	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	٩٤
٤٢	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	٩٥
٤٣	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	٩٦
٤٤	حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	٩٧
٤٥	رأس مال البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	٩٨
٤٦	الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	٩٩
٤٧	صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	١٠٠
٤٨	معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	١٠١
٤٩	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	١٠٢
٥٠	عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠	١٠٣
٥١	الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٠	١٠٩
٥٢	توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	١١٥
٥٣	توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	١١٦
٥٤	توزيع العاملين حسب الفئة العمرية (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	١١٦
٥٥	توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	١١٧
٥٦	التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١٠	١١٧
٥٧	توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١٠	١١٨
٥٨	عدد موظفي البنوك الذين اشتركوا في دورات تدريبية خلال عام ٢٠١٠	١١٩
٥٩	الاستقالات والتعيينات (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)	١٢٠

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني	٣٣
٢	السيولة المحلية	٣٣
٣	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠١٠	٣٧
٤	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٠	٣٨
٥	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام ٢٠١٠	٣٩
٦	توزيع الودائع حسب أصنافها الرئيسية كما في نهاية عام ٢٠١٠	٤٨
٧	توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٠	٤٩
٨	التطور السنوي للرقم القياسي لأسعار الأسهم (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)	٦٨
٩	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عام ٢٠١٠	٦٩
١٠	التطور السنوي لحجم التداول خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)	٧٠
١١	التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١٠	٧١
١٢	نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٢-٢٠١٠)	٧٢
١٣	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها (٢٠٠٢-٢٠١٠)	٨٠
١٤	التطور الشهري لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٠	٨١
١٥	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٢-٢٠١٠)	٨٢
١٦	التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٠	٨٣
١٧	التطور السنوي لهامش سعر الفائدة (٢٠٠٢-٢٠١٠)	٨٤
١٨	التطور الشهري لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١٠	٨٨
١٩	تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠	٩٠
٢٠	تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠	٩٠
٢١	أسعار فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠	٩٠
٢٢	ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن	١٠٤

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين،،،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الثاني والثلاثون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام ٢٠١٠، وبياناتها المالية المدققة للسنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١، بالإضافة إلى تقرير مدققي الحسابات الموجه لجمعيتكم الموقرة حول نتائج فحصهم لتلك البيانات.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين،،،

تشير البيانات المتوفرة إلى أن الاقتصاد الأردني قد تمكن من اجتياز تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأنه بدأ باسترداد نشاطه منذ بداية عام ٢٠١٠. إلا أن التحسن كان طفيفاً في أغلب الأحيان وظل ضمن مستوياتٍ قريبة من تلك التي تحققت في عام ٢٠٠٩، ولم يصل إلى مستويات ما قبل الأزمة. حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٠ حوالي ٣,١٪، بالمقارنة مع ٢,٣٪ خلال عام ٢٠٠٩.

أما القطاع المصرفي الأردني فقد ظل محافظاً على متانته واستقراره، واستطاع أن يسجل تطوراتٍ ملموسة خلال العام ٢٠١٠. حيث ارتفع رصيد موجودات البنوك المرخصة بنسبة بلغت ٩,٤٤٪ ليصل إلى ٣٤,٩٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠. كما حقق رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة ارتفاعاً بنسبة ٨,٥٪ ليصل إلى ١٤,٤٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠. وارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة بنسبة ١٠,٩٪ في نهاية عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٢,٥ مليار دينار.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن، فقد أثبتت نسب كفاية رأس المال قوة القطاع المصرفي الأردني بتسجيلها مستويات أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ومعايير بازل (٢). كما أن نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون بقيت عند مستويات مقبولة لتصل إلى ٨,٢ بالمائة في نهاية عام ٢٠١٠. وبالنسبة لسيولة البنوك العاملة في الأردن فقد ارتفعت نسبتها وبهامش كبير عن متطلبات البنك المركزي لتصل إلى ١٦١,٢ بالمائة في نهاية عام ٢٠١٠.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين،،،

إننا نأمل أن يكون العام ٢٠١١ عام التقدم والانجاز لجهازنا المصرفي ولاقتصادنا الأردني ككل. وأخيراً اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الجمعية على جهودهم التي بذلوها طوال العام لتحقيق أهداف الجمعية، كما يسرني أن أعرب عن شكري وتقديري لمحافظ البنك المركزي الأردني وجميع أجهزة وموظفي البنك على تعاونهم المستمر مع الجمعية لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

مروان عوض

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٠ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية، وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية والتي أبدت استجابةً على درجة عالية من الجدية، من خلال اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا. وقد ناقشت الجمعية من خلال لجانها القانونية والمالية والفنية الأخرى عدداً من المواضيع والقوانين المتعلقة بالبنك المركزي وبالسياسة العامة والتشريعات المتعلقة بعمل الاقتصاد الكلي والجهاز المالي والمصرفي الأردني.

وفي مجال التدريب والتثقيف المالي والمصرفي، عقدت الجمعية سلسلة من المحاضرات والندوات وورش العمل تناولت مواضيع مختلفة تهم القطاع المصرفي. حيث عقدت الجمعية خمسة ورش عمل وخمسة دورات تدريبية، بالإضافة إلى تنظيم ملتقيان هما ملتقى المسؤولية المجتمعية الأول للبنوك وملتقى التمويل البيئي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٠ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. حيث قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٠ بإصدار ستة كراسات ضمن سلسلة كراسات الجمعية والتي بحثت في عددٍ من القضايا المصرفية. كما أصدرت الجمعية التقرير السنوي الحادي والثلاثون عن عام ٢٠٠٩ باللغتين العربية والانجليزية. هذا وقد أصدرت الجمعية دليل البنوك العاملة في الأردن والذي جاء ليتضمن على معلوماتٍ قيمة عن البنوك العاملة في الأردن من حيث أسماء رؤساء وأعضاء مجالس إداراتها وإداراتها التنفيذية وخدماتها المقدمة وبياناتها المالية وشبكة فروعها. كما قامت الجمعية بإصدار دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني (٢٠٠٠-٢٠١٠).

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والذين لم يألوا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

الفصل الأول

آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية

من نشاطات الجمعية

عبدالحميد شومان، د. أمية طوقان، د. رجائي المعشر، مروان عوض، عبد الكريم الكباريتي، سالم الخزاعلة

أثناء اللقاء السنوي للأسرة المصرفية مع محافظ البنك المركزي الأردني في مقر جمعية البنوك بتاريخ (٢٠١٠/٦/١)

يستعرض هذا الفصل البيئة الاقتصادية العالمية واتجاهاتها المتوقعة، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يناقش الفصل تصنيف الأردن دولياً كما ورد في مجموعة من التقارير العالمية. ويستعرض الفصل تحليلاً لبيئة العمل المصرفي في الأردن بما في ذلك بيئة العمل الداخلية والخارجية.

آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي:

وفقاً للتقارير الدولية الأخيرة فقد استمرت عملية انتعاش الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٠ وعلى نطاق واسع بعد أن عانى الاقتصاد العالمي من تراجع بلغت نسبته – ٠,٥٪ خلال عام ٢٠٠٩. وتشير التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى أن معدل نمو الاقتصاد العالمي بلغ ٥٪ في عام ٢٠١٠، مع التوقع بأن تبلغ نسبة النمو حوالي ٤,٤٪ في عام ٢٠١١، وأن ترتفع قليلاً في عام ٢٠١٢ لتصل ٤,٥٪.

وتفيد المعلومات المتوفرة بأنه على الرغم من نمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٥,٢٥٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، شهد معدل النمو تباطؤً ملحوظاً خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٣,٧٥٪. وقد جاء هذا التباطؤ ليعبر عن دورة المخزون الاعتيادية، حيث أن مؤشرات التحسن التي أظهرها الاقتصاد العالمي زادت من الثقة وقللت المخاوف المرتبطة بحدوث كساد عالمي، وهذا ما دفع الشركات لإعادة بناء مخزونها التي كانت قد خفضته مسبقاً.

ويجدر بالذكر هنا أن سياسات التكيف التي تم إتباعها والتحسن في الأوضاع المالية وارتفاع مستويات الثقة المالية أسهمت في تشجيع الاستثمار وزيادة فرص العمل، كما ارتفعت مستويات الاستهلاك العالمي بشكلٍ واضح، الأمر الذي جعل عملية الانتعاش أكثر استدامةً وديناميكية، وخفف من مخاطر حدوث ركود مزدوج في الاقتصاديات المتقدمة، وسرع من وتيرة النشاط العالمي مرة أخرى.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي من ١,٨٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٣,٨٪ عام ٢٠١٠، مع التوقع بأن ترتفع النسبة إلى ٤,١٪ في عام ٢٠١١ وإلى ٤,٢٪ في عام ٢٠١٢. لكن لا تزال دقة تلك التوقعات مرهونةً بالأوضاع الراهنة وظروف عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها عدداً من دول المنطقة.

هناك إجماع بين المحللين على أن دول المنطقة استطاعت الخروج من تداعيات الأزمة المالية العالمية وعلى نحوٍ جيد. لكن وعلى الرغم من استمرار عملية الانتعاش الاقتصادي، إلا أن معدلات النمو تتفاوت وبشكل كبير بين دول المنطقة، خاصةً مع انتشار الاضطرابات الاجتماعية وزيادة علاوة المخاطر السيادية وارتفاع أسعار السلع المستوردة الأمر الذي سيحد من إمكانيات النمو في المنطقة، كما أن تكاليف الاقتراض قد تشهد ارتفاعاً في ظل المخاطر التي تشهدها المنطقة.

وقد عزز ارتفاع أسعار السلع والطلب الخارجي عمليات الإنتاج والتصنيع في عددٍ من الدول، كما أن برامج الإنفاق الحكومي استمرت بهدف تشجيع الانتعاش في عددٍ من الدول المنتجة للنفط.

في نفس الوقت، فإن ارتفاع معدلات البطالة وأسعار المواد الغذائية بالإضافة لأسباب أخرى تسببت في انتشار حالة من الاضطراب الاجتماعي في بعض الدول، مما قد يثبط من مسيرة النمو فيها على المدى القصير.

جدول رقم (١)

توقعات النمو العالمي والإقليمي (٪)

	التغير السنوي			
	فعلي		متوقع	
	2009	2010	2011	2012
العالم	-0.5	5.0	4.4	4.5
الاقتصاديات المتقدمة	-3.4	3.0	2.4	2.6
الاقتصاديات الناشئة والنامية	2.7	7.3	6.5	6.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.8	3.8	4.1	4.2
البلدان المصدرة للنفط *	1.1	3.5	4.9	4.1
البلدان المستوردة للنفط **	4.8	4.5	1.9	4.5

- المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، ابريل، ٢٠١١.

* تشمل الجزائر، البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، السودان، الإمارات، واليمن، مع استبعاد ليبيا من توقعات ٢٠١١ و ٢٠١٢ بسبب الاضطرابات السياسية الحاصلة فيها.

** تشمل مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، جيبوتي، وموريتانيا.

الدول المصدرة للنفط:

استطاعت اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تحقق انتعاشاً واضحاً خلال عام ٢٠١٠ ليبلغ معدل النمو الاقتصادي فيها ٣,٥٪، وتشير التوقعات إلى أن هذه الدول ستشهد ازدهاراً أكبر خلال السنوات القادمة ليصل معدل النمو فيها إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠١١ وإلى ٤,١٪ في عام ٢٠١٢.

الدول المستوردة للنفط:

أظهرت الدول المستورة للنفط – ومنها الأردن – انتعاشاً واضحاً خلال عام ٢٠١٠ ليبلغ معدل النمو فيها ٤,٥٪، وهو ما يفوق مستويات النمو في الدول النفطية في المنطقة. لكن توقعات النمو في العام ٢٠١١ تحمل معها طابعاً مغايراً يشير لاحتمالية حدوث تباطؤ اقتصادي قد يعيد مستويات النمو إلى ما دون ٢٪. لكن هذا الوضع لن يستمر – حسب توقعات صندوق النقد – حيث سترتفع معدلات النمو لاقتصاديات الدول المستوردة للنفط إلى ٤,٥٪.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١٠

من نشاطات الجمعية

رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض ووزير البيئة حازم ملحس والدكتور أحمد عتيقة المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية أثناء افتتاحهما لمنتدى التمويل البيئي (٧-٨/٣/٢٠١٠)

أكدت معظم المؤشرات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٠ دخول الاقتصاد الأردني مرحلة التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن التحسن كان طفيفاً في أغلب الأحيان وظل ضمن مستويات قريبة من تلك التي تحققت في عام ٢٠٠٩، ولم يصل إلى مستويات ما قبل الأزمة. ومن الممكن ملاحظة ذلك من خلال قراءة أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك كما يلي:

١ - الإنتاج والأسعار والشركات:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة في نهاية عام ٢٠١٠ ما مقداره ٩٨٠٨,٦ مليون دينار، بالمقارنة مع ٩٥١٤,٤ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٩. وبهذا فقد بلغ معدل النمو حوالي ٣,١٪ في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع معدل نمو مقداره ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٩، ومتوسط معدل نمو يبلغ ٨,٠٪ سنوياً خلال الأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨. وهذا يشير إلى أن الاقتصاد الأردني شهد انتعاشاً طفيفاً خلال عام ٢٠١٠ مقارنةً مع العام السابق، إلا أن معدل النمو الأخير لا يزال متواضعاً وأقل بكثير من المستويات التي كانت قبل الأزمة المالية العالمية.

  وعلى الصعيد القطاعي، فقد سجلت جميع القطاعات الاقتصادية في المملكة معدلات نموٍ موجبة خلال عام ٢٠١٠ باستثناء قطاع الكهرباء والمياه الذي تراجع بنسبة طفيفة تبلغ (-٠,٢٢٪) وقطاع التشييد الذي انخفض بنسبة (-٨,١٢٪). يذكر في هذا الصدد أن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال وقطاع الصناعات التحويلية قد حافظا على مرتبتهما باعتبارهما أكثر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمتهما على التوالي ١٨,٥٪ و ١٧,٢٪ في عام ٢٠١٠، وهو ما يزيد عن ثلث الناتج المحلي الأردني.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٠ ليصل إلى ١٢٤,٥ بالمقارنة مع ١١٨,٥ في عام ٢٠٠٩. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية مثل اللحوم والدواجن والخضار والسكر والتبغ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود والإنارة وأسعار النقل والاتصالات. وبذلك فقد بلغ معدل التضخم في نهاية عام ٢٠١٠ ما يعادل ٥,٠٪ بالمقارنة مع -٠,٧٪ في عام ٢٠٠٩.

- **الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين:** انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة -٢,٣٪ خلال عام ٢٠١٠ مقارنة مع انخفاض نسبته -١٦,٥٪ خلال العام ٢٠٠٩.

٢ - المالية العامة:

- **الإيرادات المحلية:** شهدت الإيرادات المحلية للحكومة ارتفاعاً طفيفاً خلال عام ٢٠١٠ لتبلغ ٤,٢٦٠ مليار دينار بالمقارنة مع ٤,١٨٨ مليار دينار في عام ٢٠٠٩ وبنسبة ارتفاع بلغت ١,٧٪. كما ارتفع حجم المساعدات الخارجية للمملكة من ٣٣٣,٤ مليون دينار عام ٢٠٠٩ إلى ٤٠١,٧ مليون دينار عام ٢٠١٠ وبنسبة ارتفاع بلغت ٢٠,٥٪.

- **الإنفاق الحكومي:** سجل إجمالي الإنفاق الحكومي تراجعاً واضحاً خلال عام ٢٠١٠ بلغت نسبته -٥,٣٪ ليصل إلى ٥,٧٠٨ مليار دينار بالمقارنة مع ٦,٠٣٠ مليار دينار خلال عام ٢٠٠٩.

- **العجز في الموازنة:** في ظل ارتفاع الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية وتراجع حجم الإنفاق الحكومي، انخفض العجز في موازنة عام ٢٠١٠ بنسبة ٣٠,٧٪ ليصل إلى -١٠٤٦,٤ مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره -١٥٠٩,٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٩. وبهذا بلغت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥,٤٪ في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٨,٥٪ في عام ٢٠٠٩ ونسبة عجز ٢,١٪ في عام ٢٠٠٨.

٣ - الدين العام:

- **الدين العام الداخلي:** ارتفع إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية من ٧,٠٨٦ مليار دينار في عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٩٨٠ مليار دينار في

عام ٢٠١٠، وبنسبة ارتفاع بلغت ١٢,٦٪. وبهذا ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٩,٨٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٠,٩٪ في عام ٢٠١٠.

- **الدين العام الخارجي:** بلغ الرصيد القائم للدين الخارجي ٤,٦١١ مليار دينار تقريباً مع نهاية عام ٢٠١٠، بالمقارنة مع ٣,٨٦٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، مرتفعاً بما نسبته ١٩,٢٪. وعلى إثر ذلك، ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٧٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٣,٦٪ في عام ٢٠١٠.
- **الدين العام الكلي:** ارتفع رصيد الدين العام الكلي على الأردن بنسبة ١٦,٦٪ ليصل إلى ١٢,٥٩١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ١٠,٩٥٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٩. وبهذا ارتفعت نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦١,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٦٤,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٠. ويلاحظ هنا أن نسبة الدين العام الكلي للناتج المحلي تتجاوز الحد الأقصى المحدد في قانون الدين العام وإدارته والبالغ ٦٠٪.

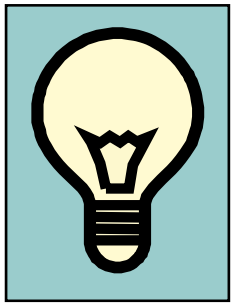

نص قانون الدين العام وإدارته رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠١ في المادة رقم (٢١) على أنه لا يجوز ان يزيد صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. كذلك نصت المادة (٢٢) على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما المادة (٢٣) فنصت على أنه لا يجوز ان يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

٤- القطاع الخارجي:

- **الصادرات الوطنية:** ارتفعت الصادرات الوطنية خلال العام ٢٠١٠ بمقدار ٦٣٥,٦ مليون دينار لتبلغ ٤,٢١٥ مليار دينار، وبنسبة ارتفاع مقدارها ١٧,٨٪ عن مستواها في عام ٢٠٠٩.
- **المعاد تصديره:** انخفضت قيمة المعاد تصديره خلال العام ٢٠١٠ بمقدار ١٧٥,٥ مليون دينار لتبلغ ٧٧١,٦ مليون دينار، وبنسبة انخفاض مقدارها ١٨,٥٪ عن مستواه في عام ٢٠٠٩.
- **الصادرات الكلية:** ارتفع حجم الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال العام ٢٠١٠ بمقدار ٤٦٠ مليون دينار لتبلغ ٤,٩٨٦ مليار دينار، وبنسبة ارتفاع مقدارها ١٠,٢٪ عن مستواها في عام ٢٠٠٩.
- **المستوردات:** ارتفعت المستوردات بمقدار ٧٢٨,٥ مليون دينار عن رصيدها في عام ٢٠٠٩ لتبلغ ١٠,٨٣٦ مليار دينار في عام ٢٠١٠ وبنسبة ارتفاع ٧,٢٪.
- **عجز الميزان التجاري:** أسهم ارتفاع المستوردات بقيمة أكبر من الارتفاع في الصادرات الكلية في زيادة عجز الميزان التجاري خلال عام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٨٪ عن مقدار العجز التجاري في عام ٢٠٠٩.
- **حوالات العاملين:** ارتفعت حوالات العاملين خلال عام ٢٠١٠ بنسبة ١,٥٪ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩ لتبلغ ٢,٢٤٧ مليار دينار تقريباً.

٥- الاستثمار

- **الاستثمار المباشر:** شهد حجم الاستثمار المباشر في الأردن انخفاضاً كبيراً خلال عام ٢٠١٠ وبنسبة ٢٩,٩٪ ليصل إلى ١٢٠٨ مليون دينار بالمقارنة مع ١٧٢٢ مليون دينار في عام ٢٠٠٩.

٦- القطاع النقدي والمصرفي:

- **السيولة المحلية:** ارتفعت السيولة المحلية (ع٢) خلال عام ٢٠١٠ بمقدار ٢,٣ مليار دينار تقريباً لتصل إلى ٢٢,٣١ مليار دينار، محققة بذلك ارتفاعاً بنسبة ١١,٥٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٩.
- **رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي:** حقق رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته ١٢,٥٪ خلال عام ٢٠١٠، حيث ارتفع الرصيد من ١٠,٨٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٩ إلى ١٢,٢٤ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٠.
- **موجودات البنوك المرخصة:** سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة ٩,٤٤٪ في نهاية عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٣٤,٩٧ مليار دينار بالمقارنة مع ٣١,٩٦ مليار دينار في عام ٢٠٠٩.
- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ١,١٣ مليار دينار ليصل إلى ١٤,٤٥ مليار دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره ٨,٥٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩.
- **الودائع:** ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٢,٢ مليار دينار تقريباً ليصل إلى ٢٢,٥ مليار دينار، محققاً بذلك ارتفاعاً نسبته ١٠,٩٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩.
- **الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحا بالقيمة السوقية للأسهم الحرة:** انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم في نهاية عام ٢٠١٠ بنحو ١٦٠ نقطة ليصل إلى ٢٣٧٣,٦ نقطة، وبانخفاض نسبته ٦,٣٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩.

الفصل الثالث

تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١٠

من نشاطات الجمعية

رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض ومحافظ البنك المركزي الأردني د. أمية طوقان
أثناء افتتاحهما لمنتدى المسؤولية المجتمعية (١/٨/٢٠١٠)

تابعت مؤشرات النقود والبنوك في الأردن تطورها خلال عام ٢٠١٠ وفي شتى المجالات. وقد جاءت هذه التطورات لتعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على تحقيق نمو مستمر عبر السنوات بشكلٍ يعكس استقراره. وفي هذا الفصل سنتناول أهم مؤشرات الجهاز المصرفي الأردني وتطوراتها خلال عام ٢٠١٠.

١ - الاحتياطيات الأجنبية:

حقق رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام ٢٠١٠ ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى ١٢,٢٤١ مليار دولار، مرتفعاً بمقدار ١٣٦٢,٢ مليون دولار عن المستوى المسجل في نهاية عام ٢٠٠٩ أو ما يعادل نسبة ارتفاع تبلغ ١٢,٥٪. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (٨,٥) شهر تقريباً.

شكل رقم (١)

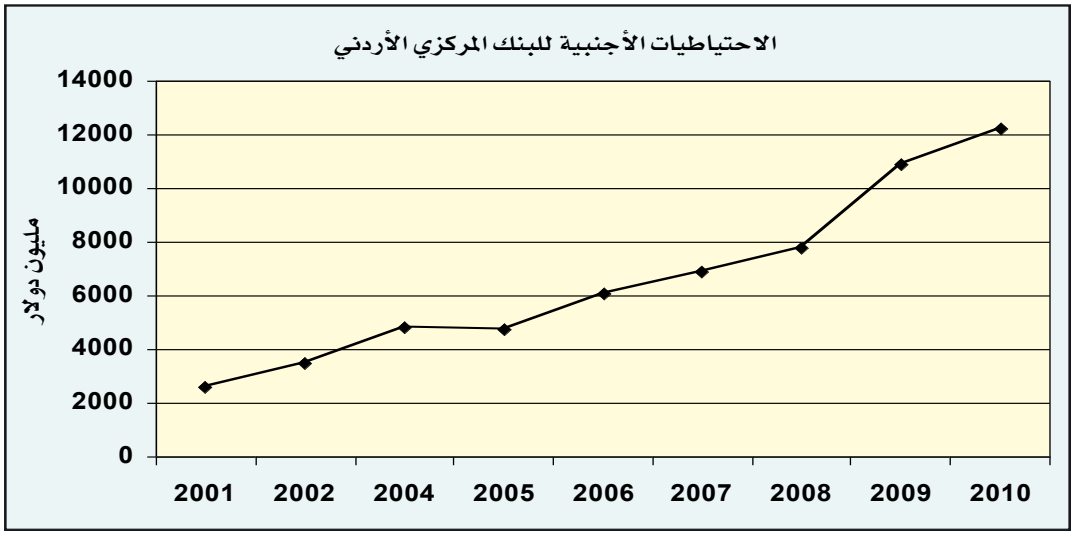

٢ - السيولة المحلية:

ارتفعت السيولة المحلية (عرض النقد - ع٢) في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٢٢٩٣ مليون دينار أو ما نسبته (١١,٥٪) عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٩ لتبلغ ٢٢,٣٠٧ مليار دينار، بالمقارنة مع ارتفاع في السيولة المحلية بلغ ١٧٠٩ مليون دينار (٩,٣٪) خلال العام السابق.

شكل رقم (٢)

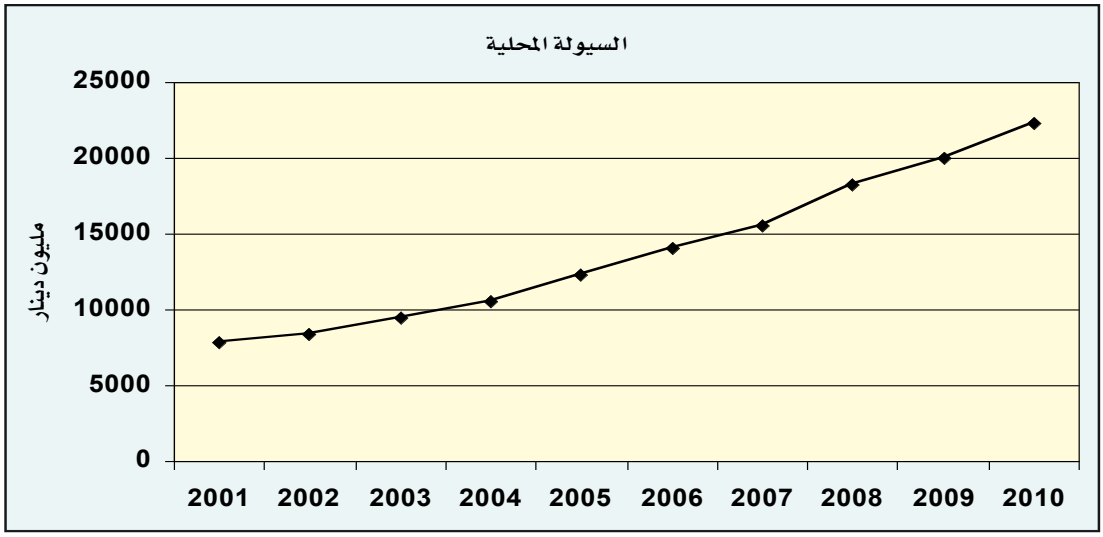

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال عام ٢٠١٠ مع نهاية عام ٢٠٠٩ يمكننا ملاحظة ما يلي:

- ارتفاع الودائع في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٢,٢١٢٩ مليون دينار (١٢,٣٪) عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ١٩,٤٦٣ مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره ١٦٩٤,٤ مليون دينار (١٠,٨٪) خلال عام ٢٠٠٩.
- ارتفاع النقد المتداول في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ١٦٤,٢ مليون دينار (٦,١٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩ ليبلغ ٢,٨٤٤ مليار دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره ١٤,٧ مليون دينار (٠,٦٪) خلال عام ٢٠٠٩.

٣- موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن:

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن مع نهاية عام ٢٠١٠ ارتفاعاً نسبته ٩,٤٪ ليصل إلى ٣٤,٩٧٣ مليار دينار، مقابل ٣١,٩٥٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٩. حيث ارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) من ١٢,٦٧٤ مليار دينار عام ٢٠٠٩ إلى ١٣,٥٩٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ أو ما نسبته ٧,٣٪. كذلك ارتفع رصيد الديون على القطاع العام من ٥,٢٠٣ مليار دينار عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٦٨٦ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ أو ما نسبته ٩,٣٪.

أ- الموجودات المحلية

ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٢,٢٢١ مليار دينار (٨,٣٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية للبنوك المرخصة إلى ٢٨,٨٦٩ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ مقارنة مع ٢٦,٦٤٧ مليار دينار عام ٢٠٠٩.

ويأتي هذا الارتفاع في الموجودات المحلية للبنوك العاملة في الأردن نتيجة ارتفاع الديون على القطاعين العام والخاص بنسبة ٩,٣٪ و ٧,٣٪ على التوالي، بالإضافة لارتفاع احتياطيات البنوك بنسبة ٧,٨٪ لتصل إلى ٦,٤٧٨ مليار دينار.

ب. الموجودات الأجنبية

ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٧٩٥ مليون دينار (١٥٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة ٦,١٠٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ مقارنة مع ٥,٣١٠ مليار دينار عام ٢٠٠٩.

وقد جاء الارتفاع المسجل خلال عام ٢٠١٠ محصلة للارتفاع الكبير الذي شهده بند أرصدة لدى بنوك في الخارج والذي ارتفع بمقدار ٧٠٥ مليون دينار أو ما نسبته ٢٢,١٪ عن الرصيد في عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢): الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2009	2010	التغير	نسبة التغير (٪)
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	**5309.7**	**6104.5**	**794.8**	**15.0%**
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	98.1	114.5	16.4	16.7%
أرصدة لدى بنوك في الخارج	3192.4	3897.5	705.1	22.1%
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	817.0	816.2	-0.8	-0.1%
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	945.3	1020.1	74.8	7.9%
موجودات أجنبية أخرى	256.9	256.2	-0.7	-0.3%
الموجودات المحلية	**26647.2**	**28868.6**	**2221.4**	**8.3%**
الديون على القطاع العام	5203.4	5686.3	482.9	9.3%
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	12674.4	13593.7	919.3	7.3%
الديون على المؤسسات المالية	166.1	146.4	-19.7	-11.9%
الاحتياطيات	6009.0	6477.8	468.8	7.8%
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	409.3	411.2	1.9	0.5%
موجودات أخرى	2185.0	2553.2	368.2	16.9%
إجمالي الموجودات	**31956.9**	**34973.1**	**3016.2**	**9.4%**
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	**4436.7**	**5053.8**	**617.1**	**13.9%**
مؤسسات عامة غير مالية	16.4	25.2	8.8	53.7%
البلديات والمجالس القروية	35.3	20.2	-15.1	-42.8%
المؤسسات المالية	33.5	57.8	24.3	72.5%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	58.0	45.6	-12.4	-21.4%
القطاع الخاص (مقيم)	4293.5	4905.0	611.5	14.2%
ودائع التوفير ولأجل	**12816.5**	**14377.3**	**1560.8**	**12.2%**
مؤسسات عامة غير مالية	445.7	276.7	-169	-37.9%
البلديات والمجالس القروية	7.2	15.3	8.1	112.5%
المؤسسات المالية	115.7	144.9	29.2	25.2%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	284.7	501.5	216.8	76.2%
القطاع الخاص (مقيم)	11963.2	13438.9	1475.7	12.3%
المطلوبات الأجنبية	**5674.8**	**5990.8**	**316**	**5.6%**
ودائع الحكومة المركزية	**780.9**	**665.8**	**-115.1**	**-14.7%**
الاقتراض من البنك المركزي	**371.7**	**414.6**	**42.9**	**11.5%**
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	**4374.8**	**4949.7**	**574.9**	**13.1%**
المطلوبات الأخرى	**3501.5**	**3521.1**	**19.6**	**0.6%**
إجمالي المطلوبات	**31956.9**	**34973.1**	**3016.2**	**9.4%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٤- الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية:

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من ٦,٦٧٧ مليار دينار عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٤٤٩ مليار دينار عام ٢٠١٠ والتي تشكل نسبة ارتفاع ١١,٦٪ عن رصيد العام السابق. وقد نجم هذا الارتفاع أساساً عن ارتفاع بند أرصدة لدى البنوك بقيمة ٦٤٩ مليون دينار أو ما نسبته ١٩,٣٪.

جدول رقم (٣)

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2009	2010	التغير	نسبة التغير (٪)
النقد في الصندوق	98.1	114.5	16.4	16.7%
أرصدة لدى البنك المركزي	409.3	411.2	1.9	0.5%
أرصدة لدى البنوك	3355.5	4004.0	648.5	19.3%
محفظة الأوراق المالية	942.2	932.9	-9.3	-1.0%
التسهيلات الائتمانية	1473.8	1629.2	155.4	10.5%
أخرى	398.2	357.6	-40.6	-10.2%
الموجودات من العملات الأجنبية	**6677.1**	**7449.4**	**772.3**	**11.6%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

كما ارتفعت مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية بقيمة ٥٤٩,٤ مليون دينار لتصل إلى ٧,٢١٣ مليار دينار عام ٢٠١٠ والتي تشكل نسبة ارتفاع ٨,٢٪ عن العام السابق. وتعود هذه الزيادة لارتفاع ودائع العملاء بنسبة ١٠,٢٪، وودائع البنوك بنسبة ٤,٥٪.

جدول رقم (٤)

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2009	2010	التغير	نسبة التغير (٪)
ودائع العملاء	**4433.4**	**4887.6**	**454.2**	**10.2%**
- الحكومة المركزية	19.4	4.9	-14.5	-74.7%
- المؤسسات العامة	32.7	23.9	-8.8	-26.9%
- مؤسسات مالية غير مصرفية	30.3	50.0	19.7	65.0%
- قطاع خاص	4351.0	4808.9	457.9	10.5%
التأمينات النقدية	**355.1**	**343.8**	**-11.3**	**-3.2%**
ودائع البنوك	**1605.2**	**1678.1**	**72.9**	**4.5%**
أخرى	**270.2**	**303.8**	**33.6**	**12.4%**
المطلوبات من العملات الأجنبية	**6663.9**	**7213.3**	**549.4**	**8.2%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٥. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات:

حقق حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن نمواً ملحوظاً خلال العام ٢٠١٠ بلغت نسبته ١٣,١٪، ليصل إلى ٤,٩٥٠ مليار دينار مع نهاية عام ٢٠١٠.

٦. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة:

بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة ١٤,٤٥١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠، وبارتفاع مقداره ١,١٣٤ مليار دينار (٨,٥٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩.

وقد تركزت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن على شكل قروض وسلف والتي تمثل حوالي ٨٥,٨٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية. أما الجاري مدين فقد شكلت نسبته ١٢,٣٪، بينما كانت حصة الكمبيالات والإسناد المخصومة في حدود ١,٨٪.

جدول رقم (٥)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها كما في نهاية عام ٢٠١٠

(مليون دينار)

نوع التسهيلات	2009	2010	التغير	نسبة التغير (٪)
جاري مدين	1599.6	1782.0	182.4	11.4%
قروض وسلف	11418	12403.8	985.8	8.6%
كمبيالات وإسناد مخصومة	299.6	265.6	-34.0	-11.3%
إجمالي التسهيلات الائتمانية	**13317.2**	**14451.4**	**1134.2**	**8.5%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٣)

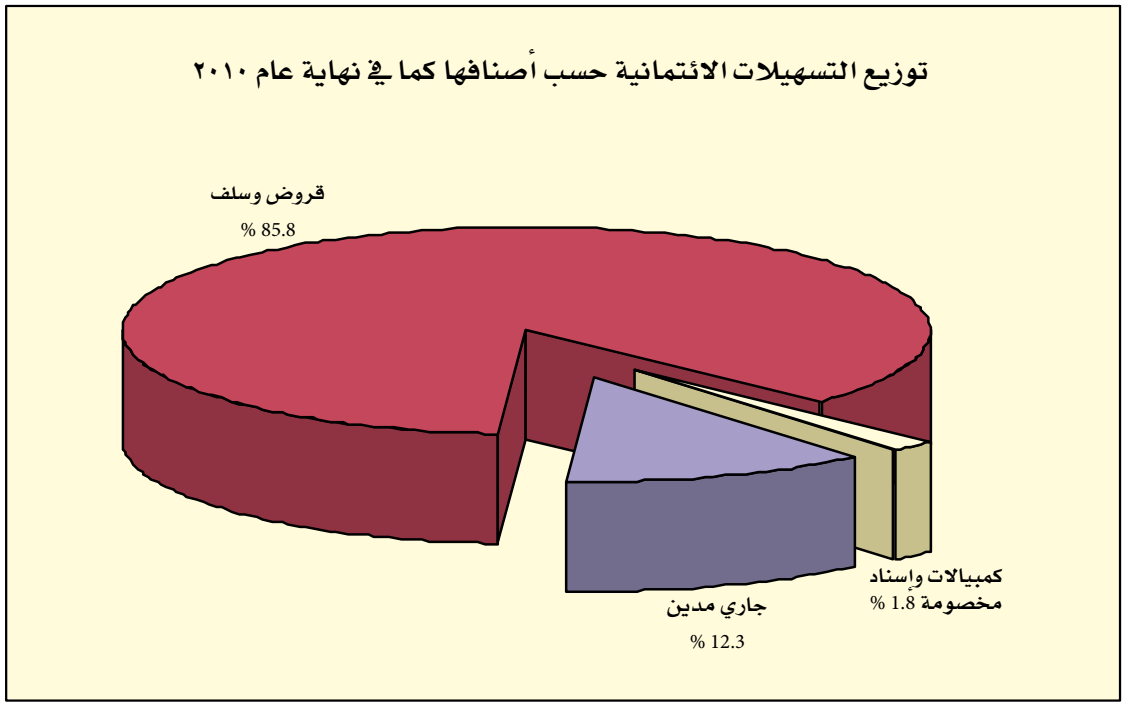

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته ٨٨,٢٪ في نهاية عام ٢٠١٠ من إجمالي التسهيلات بالمقارنة مع نسبة ٨٨,٤٪ في عام ٢٠٠٩. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية ١١,٨٪ من إجمالي التسهيلات.

جدول رقم (٦)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٠

التسهيلات الائتمانية	2009		2010	
	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪	مليون دينار	الأهمية النسبية ٪
بالدينار الأردني	11771.7	88.4%	12750.7	88.2%
بالعملات الأجنبية	1545.5	11.6%	1700.7	11.8%
المجموع	**13317.2**	**100.0%**	**14451.4**	**100.0%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٤)

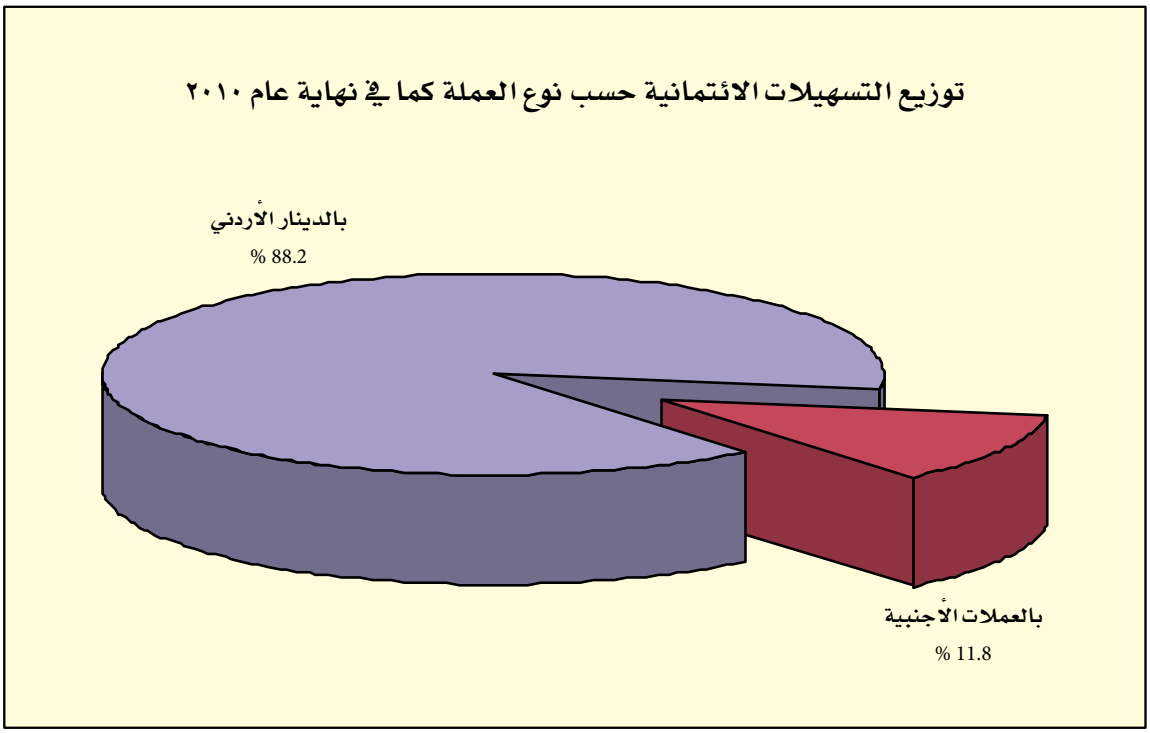

وبالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٠، فقد استحوذت قطاعات التجارة والإنشاءات والصناعة على حوالي ٦٠٪ من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن. حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار ٥٨٥,٢ مليون دينار (٢٢,٧٪)، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار ٣٩٨,٦ مليون دينار (١٢,٥٪)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بقيمة ٢٩٧,٨ مليون دينار (١٨,٣٪).

جدول رقم (٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام ٢٠١٠

النشاط الاقتصادي	2009		2010	
	مليون دينار	النسبة (٪)	مليون دينار	النسبة (٪)
الزراعة	231.2	1.7%	211.8	1.5%
التعدين	60.2	0.5%	55.4	0.4%
الصناعة	1631.2	12.2%	1929.0	13.3%
التجارة العامة	3195.4	24.0%	3594.0	24.9%
الإنشاءات	2582.5	19.4%	3167.7	21.9%
خدمات النقل	453.1	3.4%	484.1	3.3%
السياحة والفنادق والمطاعم	427.9	3.2%	457.3	3.2%
خدمات ومرافق عامة	909.5	6.8%	1050.0	7.3%
الخدمات المالية	434.1	3.3%	408.3	2.8%
أخرى	3392.1	25.5%	3093.8	21.4%
المجموع	**13317.2**	**100.0%**	**14451.4**	**100.0%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٥)

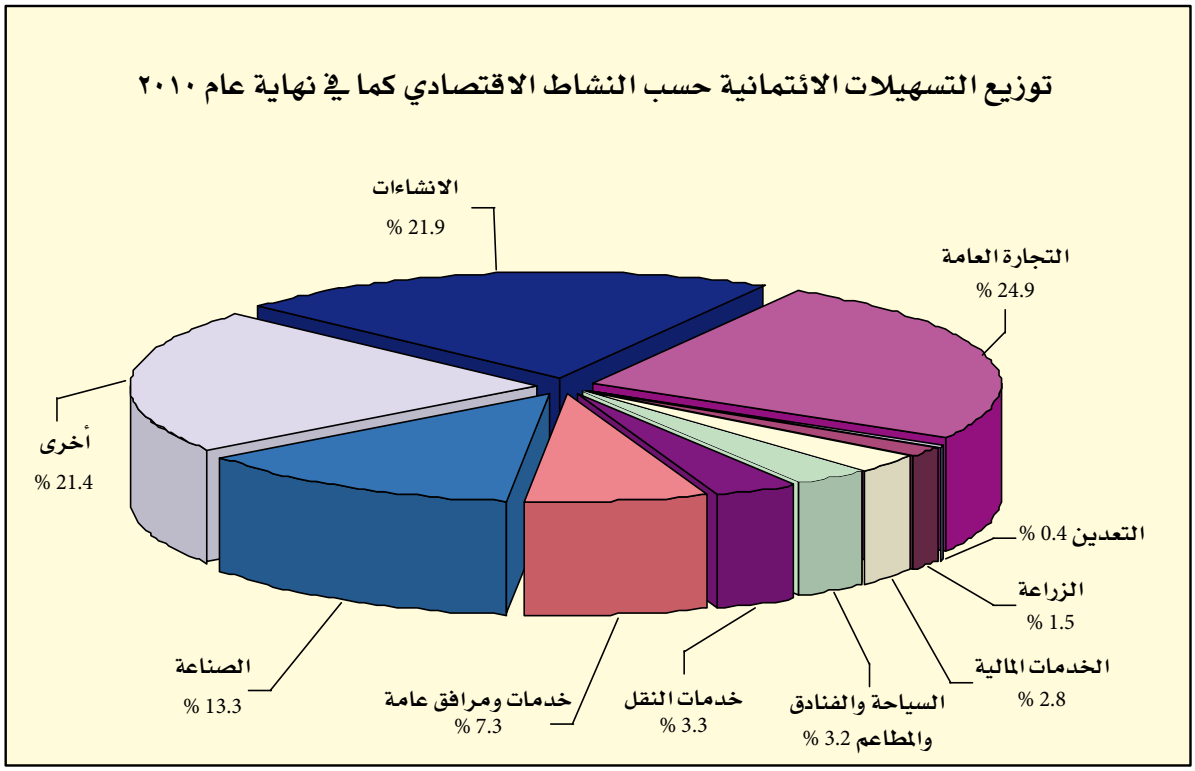

أ. بطاقات الائتمان:

بلغ عدد بطاقات الائتمان الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن أكثر من ٧٥ ألف بطاقة. وتتضمن أربعة أنواع رئيسية من البطاقات الائتمانية وهي: الفيزا والماستر والأمريكان اكسبرس وناشونال اكسبرس. والجدول التالي يعطي بعض المعلومات حول سوق البطاقات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٨): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٠

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة % معدل الربح	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل *	سقف البطاقة **
البنك العربي	فيزا الائتمانية	-	-	2.25%	2.49%	غير مشروط	300 دينار	4 أضعاف الراتب
البنك الأهلي الأردني	ماستر كارد	14041	معفاة للسنة الأولى	2% شهرياً	4.0%	غير مشروط	200 دينار (حكومة) تحويل راتب	حد أقصى 6 أضعاف الراتب (راتب محول)
	فيزا كارد		25 دينار للعادية				300 دينار (خاص) تحويل راتب	بحد أقصى (4) أضعاف الراتب (للراتب غير المحول) وأصحاب الأعمال الحرة والمهنيين
			50 دينار للذهبية				350 دينار (خاص) في حال عدم تحويل الراتب، 500 دينار لأصحاب الأعمال الحرة والمهنيين (عدم التحويل)	
بنك القاهرة عمان	فيزا	9320	15-50 دينار	2%	حد أدنى 4% . 3 دنانير	مشروط	5 أضعاف الراتب كحد أقصى	10000 دينار تحويل الراتب أو 90% من التأمينات النقدية
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	فيزا كارد	8144	بلاتينوم 80 دينار	2.00%	4%	غير مشروط	150 دينار	7100 دينار
			ذهبية 60 دينار					3500دينار
			دولية 30 دينار					200 دينار
	ماستر كارد	990	بلاتينوم 350 دولار					7100 دينار
			ذهبية 60 دينار					3500دينار
			دولية 30 دينار					200 دينار
			محلية 15 دينار					500 دينار
البنك الأردني الكويتي	فيزا دوارة	1383	30 دينار الذهبية 15 دينار الفضية	2.00%	4%	-	-	-
	فيزا Charge	82	100 دينار الذهبية 50 دينار الفضية	بدون	4%	-	-	-
	فيزا Infinite	29	150 دينار	بدون	4%	-	-	-
	ماستر كارد Charge	19	30دينار الذهبية 15 دينار الفضية	بدون	4%	-	-	-
	ماستر كارد Fly Plus	571	50 دينار الذهبية 25 دينار الفضية 75 دينار البلاتينية	2.20%	4%	-	-	-
	Amex	52	175 $ الذهبية 95 دينار الخضراء 750 دينار البلاتينية	بدون	لا يوجد سحب نقدي	-	-	-
	فيزا إلكترون	1549	مجانية	لا توجد فائدة	نصف دينار من البنوك الأخرى و 2 دينار من البنوك الأجنبية	-	-	-

تابع / جدول رقم (٨): بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٠

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة % معدل الربح	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل *	سقف البطاقة **
بنك الأردن	فيزا كارد	6610	لا يوجد	1.99%	4%	مشروط مع إمكانية المنح بدون تحويلبعض الشرائح	100 دينار	يصل الى 10 أضعاف الراتب المحول
بنك الاستثمار العربي الأردني	فيزا إلكترون	2610	-	-	500 فلس	-	-	-
	Visa - Revolving	537	صفر	1.5% شهرياً	4%	غير مشروط	300 دينار	30000 دينار
	Visa - Charge	127	محلية 15 دينار فضية 50 دينار ذهبية 100دينار	لا يوجد	4%	غير مشروط	300 دينار	30000 دينار
البنك التجاري الأردني	فيزا ماستر كارد ناشونال اكسبرس	.	بحد أدنى 25 دينار بحد أدنى 25 دينار لا يوجد	1.50%	4%	تعتمد على عمل العميل	350 دينار	20000 دينار
البنك الاستثماري	فيزا	754	لا يوجد	2%	4% بحد أدنى 4 دنانير	حسب الحالة	250 دينار الحد الأدنى لأصحاب الرواتب، 500 دينار للرواتب الغير محولة، 1000 دينار لأصحاب المهن والشركات، التأمين النقدي / حسب الحالة	250 دينار الحد الأدنى، و10000 دينار الحد الأعلى
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	فيزا كارد ماستر كارد	1832 59	- -	2%	4%	غير مشروط	200 دينار	25000 دينار
بنك الاتحاد	فيزا كارد	1751	مجانا	14.70%	4%	غير مشروط	200 دينار	6 أضعاف
بنك سوسيته جنرال - الأردن	فيزا ماستر كارد	86 1934	35 - 50 دينار	- 1.50%	2% في حال السحب من نفس أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك، 4% في حال السحب من أجهزة صراف آلي لبنوك أخرى	- مشروط لموظفي القطاع العام والخاص	200 دينار	10000 دينار
بنك المال الأردني	فيزا ماستر كارد	762 166	(25 أو 50) دينار	2.25%	4.00%	مشروط أو تأمينات نقدية	250 دينار	ثلاثة أضعاف
البنك الإسلامي الأردني	ماستر كارد فيزا كارد ذهبية فيزا كارد عادية فيزا كارد محلية	97 695 2393 2581	50 دينار 50 دينار 25دينار 15 دينار	-	4.00%	غير مشروط	حسب سقف البطاقة	حسب الوضع المالي والاجتماعي للعميل (ملاءة العميل)
البنك العربي الإسلامي الدولي	فيزا كارد	1246	25 دينار العادية 50 دينار الذهبية	لا يوجد	2%	مشروط	250 دينار	-
بنك الأردن دبي الإسلامي	-	-	-	-	-	-	-	-
بنك HSBC	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (٨)/ تابع: بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٠

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة % معدل الربح	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل *	سقف البطاقة **
البنك العقاري المصري العربي	ماستر كارد	2028	50 دينار للذهبية 25 دينار الفضية	% 2	4% بحد أدنى 4 دنانير	تحويل واقتطاع	300 دينار	300 دينار فما فوق
	فيزا كارد	277	50 دينار للذهبية 25 دينار الفضية	-	4% بحد أدنى 4 دنانير	تحويل واقتطاع	300 دينار	200 دينار فما فوق
	Aqari.net	8671	10 دنانير	-	-	-	-	10 دنانير
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-	-	-	-
سيتي بنك	-	-	-	-	-	-	-	-
بنك ستاندرد تشارترد	فيزا كلاسيكية	138	25 دينار	2.55%	4 دنانير – 4% أيهما أكثر	غير مشروط	500 دينار مع تحويل راتب، 650 دينار بدون تحويل راتب	3 أضعاف الراتب
	فيزا ذهبية	63	50 دينار				600 دينار مع تحويل راتب، 1000 دينار بدون تحويل راتب	
	mini visa classic	-	5 دنانير				تابعة للفيزا كارد	
	mini visa gold	-	مجاناً				تابعة للفيزا كارد	
	ماستر كارد كلاسيكية	92	12.5 دينار				500 دينار مع تحويل راتب، 650 دينار بدون تحويل راتب	
	ماستر كارد ذهبية	40	25 دينار				600 دينار مع تحويل راتب، 1000 دينار بدون تحويل راتب	
	ماستر كارد بلاتينية	127	75 دينار	1.99%			1400 دينار مع تحويل راتب، 2335 دينار بدون تحويل راتب	
بنك عودة	فيزا	1231	25 دينار	1.99%	4.00%	غير مشروط	350 دينار	لا يوجد
	ماستر	859						
بنك الكويت الوطني	فيزا	.	.	2% شهري	1% حد أدنى دينار	مشروط	750 دينار	-
لبنان والمهجر	ماستر كارد الكلاسيكية	36	25 دينار	1.75%	3%	مشروط	500 دينار	500 دينار
	ماستر كارد الذهبية	1240	35 دينار	2.15%	3%	غير مشروط	500 دينار	500 دينار
بنك أبو ظبي الوطني	-	-	-	-	-	-	-	-

- غير متوفر

* الحد الأدنى للدخل هو القيمة الدنيا لدخل العميل لمنحه البطاقة

** هو مقدار الحد الأعلى المسموح به للبطاقة (إما بالدينار أو بمضاعفات الراتب ....)

ب. القروض الشخصية

منحت البنوك العاملة في الأردن ما يزيد عن ١٣٤ ألف قرض شخصي خلال عام ٢٠١٠، تجاوزت قيمتها ٩٤٢ مليون دينار، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٥,٤٪ إلى ١٢,٥٪، وبعمولة تراوحت ما بين صفر إلى ٢٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين ٣ إلى ١٠ سنوات. وقد اشترطت معظم البنوك تحويل الراتب لمنح القروض الشخصية.

جدول رقم (٩)

القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٠

البنك	عدد طلبات القروض الشخصية المقدمة للبنك خلال عام 2010	عدد القروض الشخصية الممنوحة خلال عام 2010	قيمة القروض (مليون دينار)
البنك العربي	30181	10431	120.560
البنك الأهلي الأردني	13669	11114	69.100
بنك القاهرة عمان	41922	30033	132.825
بنك الأردن	17318	14297	86.500
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	34523	33931	230.408
البنك الأردني الكويتي	2956	2062	9.900
بنك الاستثمار العربي الأردني	1805	1207	7.448
البنك التجاري الأردني	-	-	-
البنك الاستثماري	900	791	7.309
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	8218	7835	47.000
بنك الاتحاد	649	350	3.200
بنك سوسيته جنرال – الأردن	-	932	7.544
بنك المال الأردني	2972	1875	19.733
البنك الإسلامي الأردني		4820	14.400
البنك العربي الإسلامي الدولي	10333	8098	118.600
بنك الأردن دبي الإسلامي	172	160	1.182
بنك HSBC	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	2200	1902	10.781
مصرف الرافدين	35	29	0.085
سيتي بنك	7	7	0.039
بنك ستاندرد تشارترد	826	527	10.800
بنك عودة	4058	3632	33.216
بنك الكويت الوطني	170	116	2.700
لبنان والمهجر	1010	505	6.700
بنك أبو ظبي الوطني	45	45	2.774
المجموع	**173969**	**134699**	**942.804**

. غير متوفر

جدول رقم (١٠): شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٠

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	الحد الأقصى للقرض**	سعر الفائدة %	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	غير مشروط	.	50.000	10.5%	1%	6
البنك الأهلي الأردني	مشروط	تحويل الراتب	50.000	9.5%-10%	1% للسنة الأولى	8.3
بنك القاهرة عمان	مشروط	تحويل الراتب، كفيل	100.000	11.75%	1%	10
بنك الأردن	مشروط	الاكتفاء بتحويل الراتب	50.000	يصل الى 12%	1%	7
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	غير مشروط	عقاري	100.000	8%-9%	0.5%-1%	8-10
	مشروط	راتب	50.000			
البنك الأردني الكويتي	مشروط	تحويل الراتب	40.000	9.5%-12%	0-1%	6
بنك الاستثمار العربي الأردني	مشروط	تحويل الراتب	50.000	8% القطاع العام 9% القطاع الخاص	1%	7
البنك التجاري الأردني	مشروط	رهن عقاري وحسب الحالة	50.000	10.50%	1%	10
البنك الاستثماري	مشروط	تحويل راتب و إذا تطلب الأمر كفيل	50.000	10%	1%	7
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	مشروط	كفيل أو تحويل راتب أو ضمانات عينية	50 ألف دينار للقطاع العام 40 ألف دينار للقطاع الخاص	10.75%	1%	8 سنوات للقطاع العام، و6 سنوات للقطاع الخاص
بنك الاتحاد	حسب طبيعة العميل	الاكتفاء بتحويل الراتب	50.000	10%-12%	1% للسنة الأولى	7
بنك سوسيته جنرال - الأردن	.	.	.	11.25%	1%	6
بنك المال الأردني	مشروط	حسب الشرائح تحويل راتب أو كفيل وشيكات بنكية	تتحدد قيمة الحد الأقصى للقرض بالاعتماد على نسبة عبء الدين التي تتراوح بين 40%-49% وبحد أقصى 70 ألف دينار	10%-12.5%	1%-2%	8.3
البنك الإسلامي الأردني	مشروط	كفيل	أن لا يتجاوز القسط الشهري 50%	6% (مرابحة)	.	5
البنك العربي الإسلامي الدولي	حسب نوع وحدة التمويل	حسب نوع وحدة التمويل	حسب نوع وحدة التمويل	حسب نوع وحدة التمويل	لا يوجد	.
بنك الأردن دبي الإسلامي	يجب تحويل الراتب للموظفين	الاكتفاء بتحويل الراتب	50.000	6% مقطوعة	.	5
بنك HSBC	.	.	.	.	.	.
البنك العقاري المصري العربي	96% من الحالات تتطلب تحويل راتب	تحويل راتب أو اقتطاع، رهن عقار	100.000	أدنى سعر 9.75%	1%	8
مصرف الرافدين	مشروط	كفيل شخصي	6.000	8%	.	5
سيتي بنك	مشروط	كمبيالة، تأمين على الحياة	لا تتجاوز 10 أضعاف الراتب 7000 دينار	4.50%	.	3
بنك ستاندرد تشارترد	مشروط	.	60.000	9.50%	1%	5
بنك عودة	مشروط	تحويل الراتب	40.000	6%-12%	0.25% ربع سنوي	6
بنك الكويت الوطني	مشروط	حسب العميل	-	حسب الضمانات	1%	-
لبنان والمهجر	مشروط	.	30.000	10%	.	5
بنك أبو ظبي الوطني	مشروط	تحويل راتب أو مقابل رهن ودائع / نقد أو رهن عقاري	50.000	10.75%	1%	6

- غير متوفر

** القيمة القصوى للقرض الشخصي الذي يستطيع العميل الحصول عليه (بالدينار أو بمضاعفات الراتب)

ت. قروض السيارات

منحت البنوك العاملة في المملكة خلال عام ٢٠١٠ ما يزيد على ٣١ ألف قرض لشراء سيارة تجاوزت قيمتها ٢٦١ مليون دينار، ليتراوح بهذا متوسط التمويل للسيارة الواحدة من ٧٥٠٠ دينار إلى ٢٥٠٠٠ دينار تقريباً، وبمعدل سعر فائدة تراوح ما بين ٣,٧٪ إلى ١٢,٠٪، وبعمولة تراوحت بين صفر و ١,٥٪، وبفترة سداد تراوحت ما بين ٤ سنوات إلى ٨ سنوات وثلاثة أشهر. بالإضافة إلى اشتراط اغلب البنوك رهن السيارة.

جدول رقم (١١)

قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٠

البنك	عدد قروض السيارات المقبولة خلال عام 2010	قيمة قروض السيارات الممنوحة خلال 2010 (بالدينار)	متوسط قيمة التمويل بالدينار للسيارة الواحدة خلال 2010
البنك العربي	118	1845000	15640
البنك الأهلي الأردني	116	2400000	16800
بنك القاهرة عمان	34	346000	10176
بنك الأردن	565	8200000	14500
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	208	4180744	19628
البنك الأردني الكويتي	522	4075974	16100
بنك الاستثمار العربي الأردني	11	265000	8300
البنك التجاري الأردني	-	-	-
البنك الاستثماري	296	6397303	21613
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	35	886630	25000
بنك الاتحاد	25	463980	18500
بنك سوسيته جنرال – الأردن	80	1250000	15625
بنك المال الأردني	46 *	1022685	22232
البنك الإسلامي الأردني	18721	139600000	7500
البنك العربي الإسلامي الدولي	3975	17693000	7566
بنك الأردن دبي الإسلامي	361	4093820	11340
بنك HSBC	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	630	8712164	10500
مصرف الرافدين	-	-	-
سيتي بنك	3	82250	27417 **
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	-
بنك عودة	539	9368340	12003
بنك الكويت الوطني	-	-	-
لبنان والمهجر	4746	51000000	8000
بنك أبو ظبي الوطني	-	-	-
المجموع	**31031**	**261882890**	**288440**

- غير متوفر

* عدد قروض السيارات المقبولة = ٦٣ قرض نفذ منها ٤٦ قرض.

** متوسط قيمة التمويل للسيارة الواحدة = ٨٥٪ من قيمة السيارة وبحيث لا تتجاوز ٢٥٠٠٠.

جدول رقم (١٢)

شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٠

البنك	شروط القرض	نسبة التمويل من قيمة السيارة	سعر الفائدة %	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	-	50000 - 100000	5.0% - 5.5%	1.0%	6
البنك الأهلي الأردني	رهن السيارة	80% - 100%	9.25% - 10.5%	0	8.3
بنك القاهرة عمان	رهن السيارة + تحويل راتب	50% - 100%	قطاع عام 8.5% قطاع خاص 12%	0	4-8.3
بنك الأردن	أن لا يتجاوز عمر السيارة عن 12 سنة + تحويل الراتب لبعض الفئات	85% - 95%	5.99%	(1% - 1.5%) لمرة واحدة فقط	7
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	رهن السيارة	50 - 75%	5.5% - 6% (flat)	0	5-7
البنك الأردني الكويتي	رهن السيارة	75% - 90%	5.50%	0	6
بنك الاستثمار العربي الأردني	رهن سيارة و تحويل راتب	80%	9%	0	6
البنك التجاري الأردني	رهن السيارة وتحويل الراتب وتأمين السيارة	85% - 90%	5.50%	0	6
البنك الاستثماري	رهن المركبة وإذا تطلب تحويل راتب أو بدون	80% - 85%	4.50% - 5.25%	0	5-6
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	رهن السيارة	80% - 90%	5.50% - 6%	0	6-7
بنك الاتحاد	رهن السيارة وكفيل	90%	6.25% - 6.75%	0	6
بنك سوسيته جنرال - الأردن	.	-	6.50%	0	6
بنك المال الأردني	رهن سيارة وتأمين شامل مع تحويل راتب أو كفيل أو شيكات بنكية	65% - 95%	10.45% - 11.8%	1%	5-7
البنك الإسلامي الأردني	تحويل الراتب + رهن السيارة	80%	نسبة مرابحة 6%	0	5
البنك العربي الإسلامي الدولي	تحويل راتب و أو رهن السيارة و أو كفالة شخصية	80% - 100%	5.25% - 6.5%	0	6
بنك الأردن دبي الإسلامي	رهن السيارة	80% - 100%	3.73% -5.50%	0	7
بنك HSBC	-	-	-	-	-
البنك العقاري المصري العربي	رهن سيارة . كمبيالة . تحويل راتب	75%	أقل سعر 5% flat	0	7
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-
سيتي بنك	رهن السيارة، تأمين على الحياة، تأمين شامل على السيارة، كمبيالة	85%	4.50%	.	5-6
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	-	-	-
بنك عودة	تأمين السيارة + الرهن	50-90%	5% - 6%	0	6
بنك الكويت الوطني	.	-	-	-	-
لبنان والمهجر	رهن	80%	5.75%	0	6
بنك أبو ظبي الوطني	.	.	.	.	.

- غير متوفر

ث.القروض المصرفية المجمعة

شارك اثنا عشر بنكاً في القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٠، وقد بلغت قيمة تلك القروض حوالي ٢٢٧,٧ مليون دينار، واستفاد منها الكثير من القطاعات الاقتصادية كان أهمها القطاع العقاري، والسياحي، و التجاري، والصناعي، والقطاع شبه الحكومي.

جدول رقم (١٣)

القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٠

البنك	عدد القروض المشارك بها البنك	القطاعات الاقتصادية المستفيدة	حجم المشاركة		نسبة مساهمة البنك في القروض التي شارك بها	
			مليون دينار	مليون دولار	(%) مليون دينار	(%) مليون دولار
البنك العربي	4	العقاري، الصناعي، الخدمات والمرافق العامة، شبه حكومي.	60.5	.	35.3%	.
البنك الأهلي الأردني	1	العقاري	5	.	22.2%	.
بنك القاهرة عمان	1	تجاري	14	.	24.6%	.
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	4	شبة حكومي، الخدمات والمرافق العامة، السياحي، العقاري.	66.5	.	36.6%	.
البنك الأردني الكويتي	1	العقاري	5	.	22.2%	.
بنك الاستثمار العربي الأردني	1	خدمات ومرافق عامة	6	.	8.6%	.
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	1	التعدين	6	.	20.0%	.
بنك الاتحاد	2	السياحي، الخدمات والمرافق العامة.	22	.	20.0%	.
بنك المال الأردني	3	العقاري، التجاري، والخدمات والمرافق العامة.	29.8	.	20.0%	.
بنك HSBC	1	السياحي	5	.	12.5%	.
البنك العقاري المصري العربي	1	السياحي	3.912	.	9.8%	.
البنك التجاري الأردني	1	العقاري	4	.	17.8%	.

- البنوك التي تم إدراجها في الجدول هي فقط البنوك التي شاركت بقروض مصرفية مجمعة خلال العام ٢٠١٠.

٧. الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٢٥٠٤,٨ مليون دينار، وبارتفاع مقداره ٢٢٠٦,٤ مليون دينار (١٠,٩٪) عن رصيد الودائع في نهاية عام ٢٠٠٩.

وقد جاء الارتفاع في رصيد الودائع خلال عام ٢٠١٠ نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار ٢٠٨٧,٢ مليون دينار (١٢,٨٪). وارتفاع ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمبلغ ١٤٣,٦ مليون دينار (٦,٣٪)، وارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار ٥٣,٥ مليون دينار (٣٥,٩٪) وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام ٢٠٠٩. فيما شهدت ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) انخفاضاً بمقدار ٧٧,٩ مليون دينار (٤,٨٪).

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها ٦٠,٣٪ من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع نسبة ٦١,٢٪ في عام ٢٠٠٩. وقد جاء هذا

التراجع البسيط في أهمية الودائع لأجل نتيجة ارتفاع كلٍ من الودائع تحت الطلب لتصل نسبتها إلى ٢٦,٥٪، وارتفاع ودائع التوفير لتصل إلى ١٣,٢٪ في نهاية عام ٢٠١٠.

جدول رقم (١٤)

توزيع الودائع حسب أصنافها الرئيسية كما في نهاية عام ٢٠١٠

نوع الوديعة	2009		2010		نسبة التغير %
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
تحت الطلب	5307.4	26.2 %	5971.1	26.5%	12.5%
توفير	2566.4	12.6%	2976.9	13.2%	16.0%
لأجل	12424.6	61.2%	13556.8	60.3%	9.1%
إجمالي الودائع	**20298.4**	**100%**	**22504.8**	**100%**	**10.9%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٦)

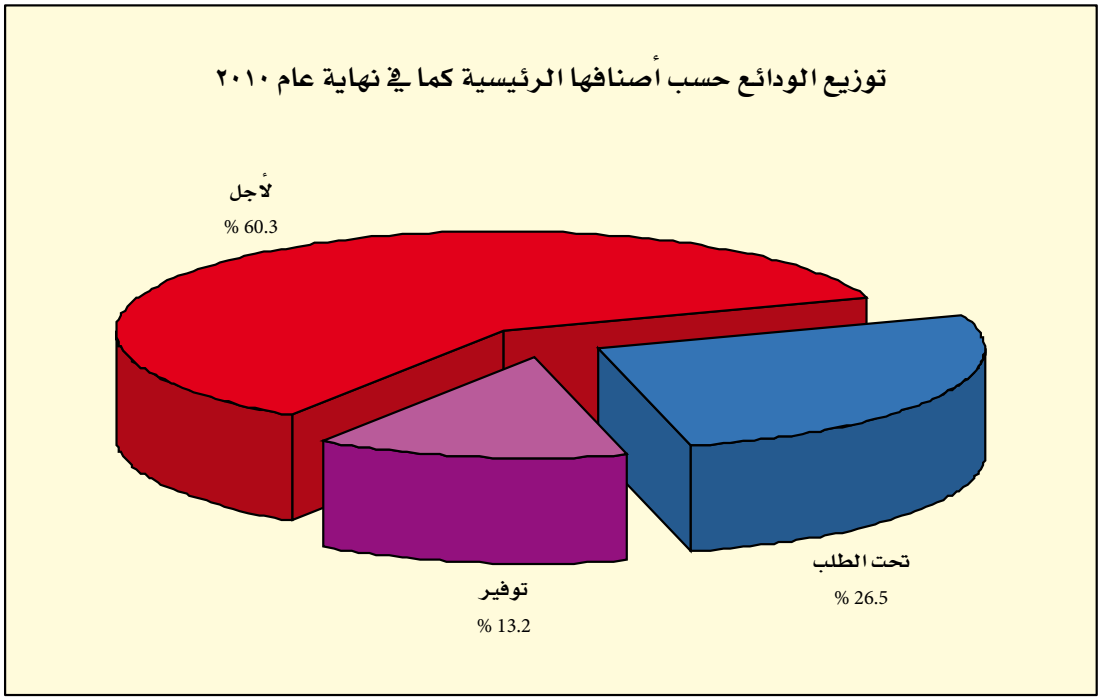

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام ٢٠١٠ وفقاً لنوع العملة، يلاحظ وجود ارتفاع في بند الودائع بالدينار بواقع ١٧٥٢,٢ مليون دينار وبنسبة ارتفاع ١١٪ عن قيمتها في نهاية عام ٢٠٠٩، كما سجل بند الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً مقداره ٤٥٤,٢ مليون دينار أو ما نسبته ١٠,٢٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (١٥)

توزيع الودائع حسب نوع العملة كما في نهاية عام ٢٠١٠

نوع العملة	2009		2010		نسبة التغير %
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
الودائع بالدينار الأردني	15865.0	78.2%	17617.2	78.3%	11.0%
الودائع بالعملات الأجنبية	4433.4	21.8%	4887.6	21.7%	10.2%
إجمالي الودائع	**20298.4**	**100%**	**22504.8**	**100%**	**10.9%**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٧)

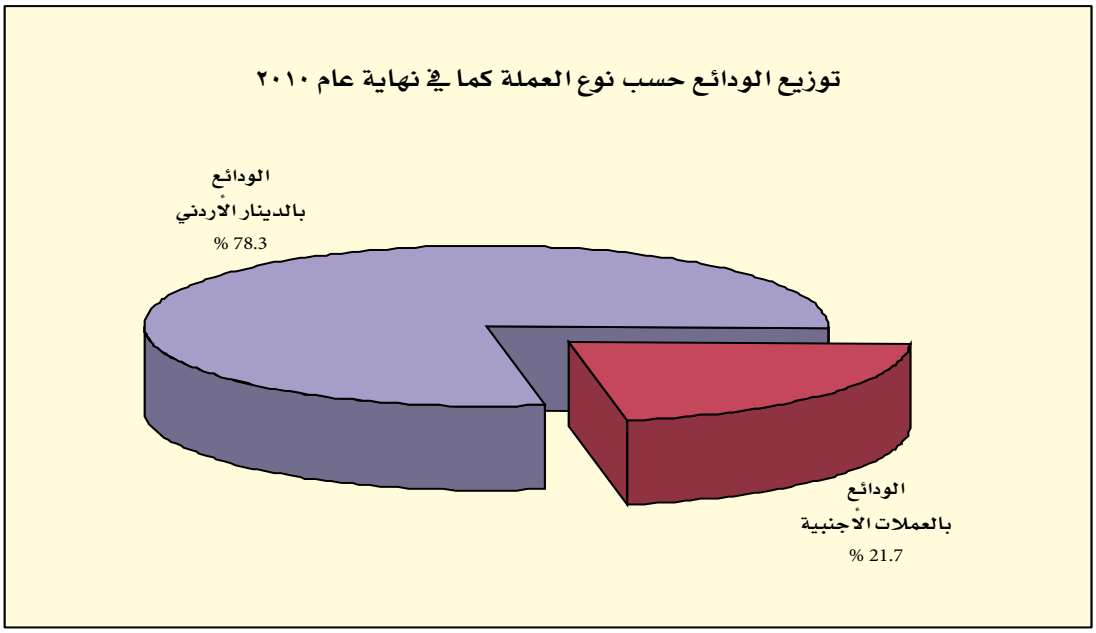

الفصل الرابع

تطور عدد البنوك والفروع

من نشاطات الجمعية

رئيس مجلس إدارة الجمعية الأستاذ مروان عوض و رئيس الجامعة الهاشمية الأستاذ الدكتور سليمان عربيات أثناء توقيعهما على مذكرة تفاهم لتدريب طلبة الجامعة الهاشمية في جمعية البنوك في الأردن (١٨/٥/٢٠١٠)

بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٥ بنكاً في نهاية عام ٢٠١٠، تتوزع بواقع ١٦ بنكاً أردنياً (منها ٣ بنوك إسلامية)، وتسعة بنوك أجنبية. وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من ٦٦٦ فرعاً و ٨١ مكتباً. وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠١٠ نحو ٩١٧٩ نسمة لكل فرع.

جدول رقم (١٦)

تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٢-٢٠١٠

السنة	عدد البنوك الأردنية	عدد البنوك الأجنبية	المجموع	عدد الفروع
2002	16	5	21	471
2003	16	5	21	449
2004	16	8	24	447
2005	15	8	23	506
2006	15	8	23	516
2007	15	8	23	559
2008	15	8	23	593
2009	15	8	23	619
2010	16	9	25	666

١. تطور عدد الفروع

أ. الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٠

حرصاً من البنوك على التواصل مع عملائها ولتمكينهم من الحصول على أفضل الخدمات المصرفية، تقوم البنوك بشكل دائم بافتتاح فروع جديدة في مختلف أنحاء المملكة. حيث قام ١٨ بنك خلال عام ٢٠١٠ بافتتاح فروع جديدة داخل الأردن ليبلغ عدد الفروع الجديدة بنهاية عام ٢٠١٠ داخل الأردن ٥٠ فرعاً جديداً، بينما بلغ عدد الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٠ خارج الأردن ٤ فروع تم افتتاحها من قبل بنك واحد فقط.

جدول رقم (١٧): الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٠

البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع	المحافظة	العدد	اسم الفرع	الدولة / المدينة
البنك العربي	3	فرع عبدون الجنوبي	العاصمة	4	فرع القرية الذكية	مصر / مدينة ٦ أكتوبر
		فرع أم اذينة	العاصمة		فرع طنطا	مصر / طنطا
		فرع دابوق	العاصمة		فرع الريان	قطر / الدوحة
		-	-		فرع الرفاع	البحرين / الرفاع
البنك الأهلي الأردني	2	فرع بوابة السلط	البلقاء	0	-	
		فرع الزرقاء الجديدة	الزرقاء		-	
بنك القاهرة عمان	4	فرع شارع الحرية	العاصمة	0	-	
		فرع القويسمة / ش.مادبا	العاصمة		-	
		فرع صويلح / ش. الملكة رانيا	العاصمة		-	
		فرع العقبة / ش.الحمامات التونسية	العقبة		-	
بنك الأردن	3	فرع عبدون	العاصمة	0	-	
		فرع شارع الحرية / المقابلين	العاصمة		-	
		فرع الرونق	العاصمة		-	
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	4	فرع المنطقة الحرة	الزرقاء	0		
		فرع حديقة عبدون	العاصمة			
		فرع الزرقاء الجديدة	الزرقاء			
		فرع ضاحية الياسمين	العاصمة			
البنك الأردني الكويتي	2	فرع خلدا	العاصمة	0	-	
		فرع جامعة عمان الأهلية	البلقاء		-	
بنك الاستثمار العربي الأردني	1	فرع طبربور	العاصمة	0	-	
البنك الاستثماري	1	فرع شارع مكة	العاصمة	0	-	
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	6	فرع مأدبا	مأدبا	0	-	
		فرع شارع الحرية	العاصمة		-	
		فرع المفرق	المفرق		-	
		فرع السلط	البلقاء		-	
		فرع عبدون	العاصمة		-	
		فرع طبربور	العاصمة		-	
بنك الاتحاد	2	فرع دابوق	العاصمة	0	-	
		فرع الزرقاء الجديدة	الزرقاء		-	
بنك المال الأردني	5	فرع الجاردنز	العاصمة	0	-	
		فرع ضاحية الياسمين	العاصمة		-	
		فرع مرج الحمام	العاصمة		-	
		فرع شارع الحرية	العاصمة		-	
		فرع الزرقاء الجديدة	الزرقاء		-	
البنك الإسلامي الأردني	1	فرع الشونة الشمالية	اربد	0	-	
البنك العربي الإسلامي الدولي	4	فرع طارق	العاصمة	0	-	
		فرع المفرق	المفرق		-	
		فرع عجلون	عجلون		-	
		فرع الطفيلة	الطفيلة		-	

تابع / جدول رقم (١٧): الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٠

البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع	المحافظة	العدد	اسم الفرع	الدولة / المدينة
بنك الأردن دبي الإسلامي	7	فرع جبل عمان	العاصمة	0	-	
		فرع البيادر	العاصمة		-	
		فرع الشميساني	العاصمة		-	
		فرع ش.المدينة المنورة	العاصمة		-	
		فرع الوحدات	العاصمة		-	
		فرع اربد	اربد		-	
		فرع الزرقاء	الزرقاء		-	
بنك HSBC	2	فرع خلدا	العاصمة	0	-	
		فرع الصويفية	العاصمة		-	
بنك عودة	1	فرع شارع وادي صقرة	العاصمة	0	-	
لبنان والمهجر	1	فرع عبدون	العاصمة	0	-	
بنك أبو ظبي الوطني	1	فرع الشميساني	العاصمة	0	-	
المجموع	50			4		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح فروع جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام ٢٠١٠.

ب. عدد الفروع داخل وخارج الأردن

بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في الأردن ٦٦٦ فرع منتشرة على مختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى ١٥٥ فرع خارج الأردن بنهاية عام ٢٠١٠.

جدول رقم (١٨)

عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٠

أسم البنك	عدد الفروع	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	79	100
البنك الأهلي الأردني	47	6
بنك القاهرة عمان	62	18
بنك الأردن	65	10
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	105	13
البنك الأردني الكويتي	42	3
بنك الاستثمار العربي الأردني	11	1
البنك التجاري الأردني	25	3
البنك الاستثماري	9	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	25	0
بنك الاتحاد	21	1
بنك سوسيته جنرال - الأردن	16	0
بنك المال الأردني	17	0
البنك الإسلامي الأردني	60	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	27	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	7	0
بنك HSBC	6	0
البنك العقاري المصري العربي	9	0
مصرف الرافدين	1	0
سيتي بنك	2	0
بنك ستاندرد تشارترد	5	0
بنك عودة	11	0
بنك الكويت الوطني	5	0
لبنان والمهجر	8	0
بنك أبو ظبي الوطني	1	0
المجموع	**666**	**155**

ت. التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن

تنتشر فروع البنوك البالغ عددها ٦٦٦ فرع في مختلف محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٦٢,٢٪ من إجمالي عدد الفروع، وتأتي بعدها محافظة اربد التي تستحوذ على ما نسبته ١٠,٤٪ من إجمالي الفروع، تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٩,٣٪ من إجمالي الفروع، ليتبقى ما نسبة ١٨,١٪ من إجمالي الفروع منتشرة في باقي المحافظات.

جدول رقم (١٩)

توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٠

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	52	5	7	5	2	1	1	2	1	1	1	1
البنك الأهلي الأردني	29	4	4	3	1	1	1	1	1	0	1	1
بنك القاهرة عمان	34	9	5	5	2	2	1	1	1	0	0	2
بنك الأردن	40	10	6	1	1	1	1	1	1	2	0	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	57	13	13	6	1	4	1	4	1	2	2	1
البنك الأردني الكويتي	31	3	4	2	1	0	1	0	0	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	8	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	15	3	1	3	1	1	1	0	0	0	0	0
البنك الاستثماري	6	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	18	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	1
بنك الاتحاد	14	3	2	0	1	0	1	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	12	1	3	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	29	8	7	3	1	4	1	2	1	2	1	1
البنك العربي الإسلامي الدولي	15	1	4	1	1	1	1	0	0	1	1	1
بنك الأردن دبي الإسلامي	5	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	5	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1
مصرف الرافدين	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	3	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	9	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	4	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
لبنان والمهجر	7	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	**414**	**69**	**62**	**30**	**21**	**17**	**12**	**11**	**6**	**8**	**6**	**10**

٢. تطور عدد المكاتب:

أ. المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٠

بهدف إيصال خدماتها إلى اكبر عددٍ من العملاء، تقوم البنوك بافتتاح مكاتب لها بالأسواق التجارية والجامعات وغيرها لتقدم من خلالها عدة خدمات. وقد تم خلال العام ٢٠١٠ افتتاح ١٠ مكاتب داخل الأردن من قبل ٦ بنوك.

جدول رقم (٢٠)

المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٠

البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
	العدد	اسم المكتب	المدينة	العدد	اسم المكتب	المدينة
بنك القاهرة عمان	1	مكتب كوزمو	العاصمة	0	-	
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	مكتب جمرك عمان	العاصمة	0	-	
		مكتب الصويفية	العاصمة		-	
		مكتب المقابلين	العاصمة		-	
البنك الأردني الكويتي	2	مكتب زين	العاصمة	0	-	
		مكتب دير غبار	العاصمة		-	
البنك التجاري الأردني	1	مكتب اربد	اربد	0	-	
البنك الإسلامي الأردني	2	مكتب المرج	الكرك	0	-	
		مكتب سما الروسان	اربد		-	
البنك العقاري المصري العربي	1	مكتب الزرقاء	الزرقاء	0	-	
المجموع	10			0		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح مكاتب جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام ٢٠١٠.

ب. عدد المكاتب داخل وخارج الأردن

بلغ عدد المكاتب التابعة للبنوك العاملة في المملكة ٨١ مكتباً داخل الأردن و٧ مكاتب خارج الأردن وذلك كما في نهاية عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٢١)

عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٠

أسم البنك	المكاتب	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	1	0
البنك الأهلي الأردني	3	1
بنك القاهرة عمان	5	0
بنك الأردن	13	2
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5	3
البنك الأردني الكويتي	9	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	15	1
البنك التجاري الأردني	3	0
البنك الاستثماري	1	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	0	0
بنك الاتحاد	3	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0
بنك المال الأردني	1	0
البنك الإسلامي الأردني	12	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0
بنك HSBC	0	0
البنك العقاري المصري العربي	4	0
مصرف الرافدين	0	0
سيتي بنك	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	2	0
بنك عودة	2	0
بنك الكويت الوطني	0	0
لبنان والمهجر	2	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0
المجموع	81	7

ت. التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن

تنتشر المكاتب التابعة للبنوك والبالغ عددها ٨١ مكتباً في معظم محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٥٠,٦٪ من إجمالي عدد المكاتب، تليها محافظة اربد وتستحوذ على ما نسبته ١٧,٣٪ من إجمالي عدد المكاتب، ومحافظة العقبة على نسبة ١٢,٣٪، لتتوزع باقي المكاتب على باقي محافظات المملكة باستثناء محافظات مادبا وجرش وعجلون والطفيلة التي لا يوجد فيها أي مكتب.

جدول رقم (٢٢)

توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٠

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الأهلي الأردني	0	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك القاهرة عمان	2	1	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0
بنك الأردن	2	5	1	2	2	0	0	0	0	0	0	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0
البنك الأردني الكويتي	6	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	11	2	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	1	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك الاستثماري	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	1	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	6	2	3	0	0	1	0	0	0	0	0	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك HSBC	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	2	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لبنان والمهجر	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	41	14	6	5	10	2	0	1	0	0	0	2

٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي

أ. عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات

لمواكبة تطور قطاع الخدمات المالية واستيعاباً للعدد المتزايد من مستخدمي أجهزة الصراف الآلي، تقوم البنوك بزيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي لديها، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ١١٢٩ جهاز في نهاية عام ٢٠١٠ مقارنةً بـ ١٠٢٣ جهاز في نهاية عام ٢٠٠٩. بحيث

تنتشر هذه الأجهزة في جميع محافظات المملكة وبنسبٍ متفاوتة لتحصل العاصمة عمان على الحصة الأكبر وبنسبة ٦٦,٣٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تأتي بعدها محافظة اربد بنسبة ١٠,٥٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٧,٠٪ من إجمالي عدد الأجهزة، وتنتشر باقي الأجهزة في باقي محافظات المملكة.

جدول رقم (٢٣)

توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١٠

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع	منها في نفس مبنى فروع البنك
البنك العربي	99	7	10	6	3	1	2	2	1	1	1	1	134	88
البنك الأهلي الأردني	48	5	3	4	2	1	1	1	1	0	1	1	68	44
بنك القاهرة عمان	92	34	8	12	7	6	3	3	3	2	0	5	175	78
بنك الأردن	65	14	7	3	2	1	1	1	1	2	0	3	100	72
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	112	24	15	5	4	10	2	4	1	2	3	5	187	112
البنك الأردني الكويتي	60	3	4	2	2	1	1	0	0	0	0	1	74	54
بنك الاستثمار العربي الأردني	17	1	1	0	3	0	0	0	0	0	0	0	22	11
البنك التجاري الأردني	20	4	1	3	2	1	1	0	0	0	0	0	32	26
البنك الاستثماري	9	1	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	14	8
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	36	2	2	2	3	1	2	0	0	0	0	1	49	26
بنك الاتحاد	20	3	2	0	2	0	2	0	0	0	0	0	29	24
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	16	16
بنك المال الأردني	28	4	5	0	2	0	0	0	0	0	0	0	39	18
البنك الإسلامي الأردني	46	9	11	3	2	4	1	2	2	1	1	2	84	66
البنك العربي الإسلامي الدولي	13	0	4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	18	16
بنك الأردن دبي الإسلامي	7	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9	8
بنك HSBC	23	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	23	9
البنك العقاري المصري العربي	8	1	2	0	2	0	0	0	0	0	0	1	14	13
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	5	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	7	7
بنك عودة	16	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	19	12
بنك الكويت الوطني	6	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	7	6
لبنان والمهجر	6	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7	7
بنك أبو ظبي الوطني	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2
المجموع	**749**	**118**	**79**	**41**	**42**	**27**	**17**	**13**	**9**	**8**	**6**	**20**	**1129**	**723**

ب. أنواع الأجهزة المستخدمة

تستخدم البنوك العاملة في الأردن عدة أنواع من أجهزة الصراف الآلي، إلا أن أغلب الأنواع المستخدمة في الأردن هي أجهزة من نوع (NCR)، كما أنه يتم استخدام نوع (Diebold) و (Wincor) وغيرها.

ت. أنظمة التشغيل المستخدمة

تعمل أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن بأنظمة تشغيل مختلفة، إلا أن أغلب أجهزة الصراف الآلي المستخدمة داخل المملكة تعمل على نظام (Windows).

ث. الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي

تقدم أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن شريحة واسعة من الخدمات المصرفية وعلى مدار ٢٤ ساعة. حيث تتيح جميع الأجهزة للعملاء القيام بعملية السحب النقدي بالدينار الأردني والاستفسار عن الرصيد، بالإضافة إلى خدمات أخرى تتوفر في أغلب الأجهزة من أهمها الحصول على كشف حساب مختصر، وخدمة تغيير رقم التعريف الشخصي PIN Code، وخدمة تحويل الأموال لحسابات داخل نفس البنك، وخدمة تقديم طلب دفتر شيكات، وغيرها من الخدمات المبينة بالجدول أدناه.

جدول رقم (٢٤): الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١٠

البنك	السحب النقدي بالدينار	السحب النقدي بعملات أخرى	الإيداع النقدي المباشر	الإيداع النقدي من خلال مغلف	إيداع الشيكات	الاستفسار عن الرصيد	الحصول على كشف حساب مختصر	دفع الفواتير (مياه، كهرباء، هاتف)	تحويل الأموال لحسابات داخل نفس البنك	تحويل الأموال لحسابات في بنوك أخرى	تسديد البطاقات الائتمانية	تقديم طلب دفتر شيكات	تقديم طلب الحصول على قرض	طلب كشف حساب	تغيير PIN	بصمة العين	Anti Skimming*
البنك العربي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓		✓	✓		✓
البنك الأهلي الأردني	✓		✓	✓		✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
بنك القاهرة عمان	✓	✓	✓	✓		✓	✓		✓			✓		✓	✓	✓	✓
بنك الأردن	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓			✓		✓	✓		✓
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓
البنك الأردني الكويتي	✓	✓	✓	✓		✓	✓		✓		✓	✓			✓		✓
بنك الاستثمار العربي الأردني	✓	✓				✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
البنك التجاري الأردني	✓	✓		✓		✓	✓					✓		✓	✓		✓
البنك الاستثماري	✓			✓		✓	✓	✓	✓			✓		✓	✓		
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	✓		✓	✓		✓			✓			✓		✓	✓		
بنك الاتحاد	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
بنك سوسيته جنرال - الأردن	✓					✓	✓		✓			✓			✓		
بنك المال الأردني	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓		✓		✓	✓		✓
البنك الإسلامي الأردني	✓					✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
البنك العربي الإسلامي الدولي	✓			✓	✓	✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
بنك الأردن دبي الإسلامي	✓					✓	✓								✓		✓
بنك HSBC	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓	✓		✓
البنك العقاري المصري العربي	✓			✓		✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓
مصرف الرافدين**																	
سيتي بنك**																	
بنك ستاندرد تشارترد	✓		✓	✓	✓	✓	✓		✓		✓	✓		✓	✓		✓
بنك عودة	✓					✓	✓								✓		✓
بنك الكويت الوطني	✓					✓	✓		✓			✓			✓		✓
لبنان والمهجر	✓					✓									✓		
بنك أبو ظبي الوطني	✓			✓	✓	✓	✓		✓			✓		✓	✓		✓

* عبارة عن جزء إضافي يركب على قارئ البطاقة لحماية بيانات العميل أثناء استخدامه لجهاز الصراف الآلي.

** لا يوجد لديها أجهزة صراف آلي.

- ليس بالضرورة أن تكون جميع الأجهزة لدى البنك تقدم نفس الخدمات.

الفصل الخامس

أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٠

من نشاطات الجمعية

مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح يقدم ورقة عن المسؤولية المجتمعية للبنوك
في إحدى جلسات منتدى المسؤولية المجتمعية (٢٠١٠/٨/١)

بلغ عدد البنوك المدرجة في بورصة عمان ١٥ بنكاً مع نهاية عام ٢٠١٠، تراوحت أسعار إغلاقها بين ١,٠٨ دينار و ٩,٩٨ دينار. وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها ١٤٩,٣ مليون سهم فيما بلغ حجم التداول لهذه الأسهم ٥١٤,٧ مليون دينار. والجدول التالي يبين أبرز مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على البورصة خلال عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٢٥)

بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٠

	البنك	الرمز	سعر الإغلاق (نهاية 2009)	أعلى سعر خلال 2010	أدنى سعر خلال 2010	سعر الإغلاق (نهاية 2010)	معدل السعر	حجم التداول (مليون دينار)	عدد الأسهم (مليون)
1	البنك العربي	ARBK	12.15	12.61	9.13	9.98	10.71	269.39	25.16
2	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	THBK	7.15	8.15	6.8	8.1	7.18	21.31	2.97
3	بنك الأردن	BOJX	2.15	3.05	2.04	2.96	2.28	27.39	12.01
4	بنك المال الأردني	EXFB	1.56	1.71	1.31	1.54	1.52	77.93	51.39
5	البنك الأهلي الأردني	AHLI	1.52	2.01	1.43	1.92	1.67	15.88	9.54
6	بنك الاستثمار العربي الأردني	AJIB	1.29	1.45	1.23	1.42	1.31	6.11	4.67
7	بنك الإتحاد	UBSI	1.8	2.35	1.7	2.01	2.07	38.39	18.52
8	البنك الإسلامي الأردني	JOIB	3.17	3.42	2.78	3	3.04	9.81	3.23
9	البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.8	4.35	3.37	4.32	3.81	3.42	0.90
10	بنك القاهرة عمان	CABK	2.47	3.19	2.38	3.18	2.89	25.52	8.84
11	البنك التجاري الأردني	JOGB	1.62	1.9	1.52	1.75	1.67	0.22	0.13
12	بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن	ABCO	1.09	1.24	1.06	1.15	1.15	1.89	1.65
13	البنك الاستثماري	JIFB	1.5	1.8	1.34	1.61	1.66	7.84	4.72
14	بنك الأردن دبي الإسلامي	JDIB	2.36	2.2	1.24	1.28	1.77	9.07	5.12
15	بنك سوسيته جنرال - الأردن	SGBJ	1.32	1.39	1.03	1.08	1.17	0.57	0.48

المصدر: بورصة عمان / النشرة السنوية

١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم

انخفض الرقم القياسي (المرجح بالقيمة السوقية) لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان بحوالي ٥١٩,٧ نقطة (٥,٥٪) ليصل إلى ٨٨٤٨,٣ نقطة في نهاية عام ٢٠١٠، مقارنة مع انخفاض مقداره ٢٠١٢,١ نقطة (١٧,٧٪) في نهاية عام ٢٠٠٩. ويأتي هذا الانخفاض متزامناً مع انخفاض الرقم القياسي للسوق بشكلٍ عام والذي تراجع بنسبة ٣,٧٪ خلال عام ٢٠١٠. ويذكر في هذا الصدد أن أداء الأسهم المدرجة في بورصة عمان قد تراجع بشكلٍ كبير منذ الأزمة المالية العالمية ولم تعود أسعار الأسهم إلى مستوياتها السابقة خلال عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٢٦)

تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (نقطة)	
	البنوك	السوق
2005	16892.0	8191.5
2006	10704.7	5518.1
2007	13886.7	7519.3
2008	11380.1	6243.1
2009	9368.0	5520.1
2010	8848.3	5318.0

- المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٨)

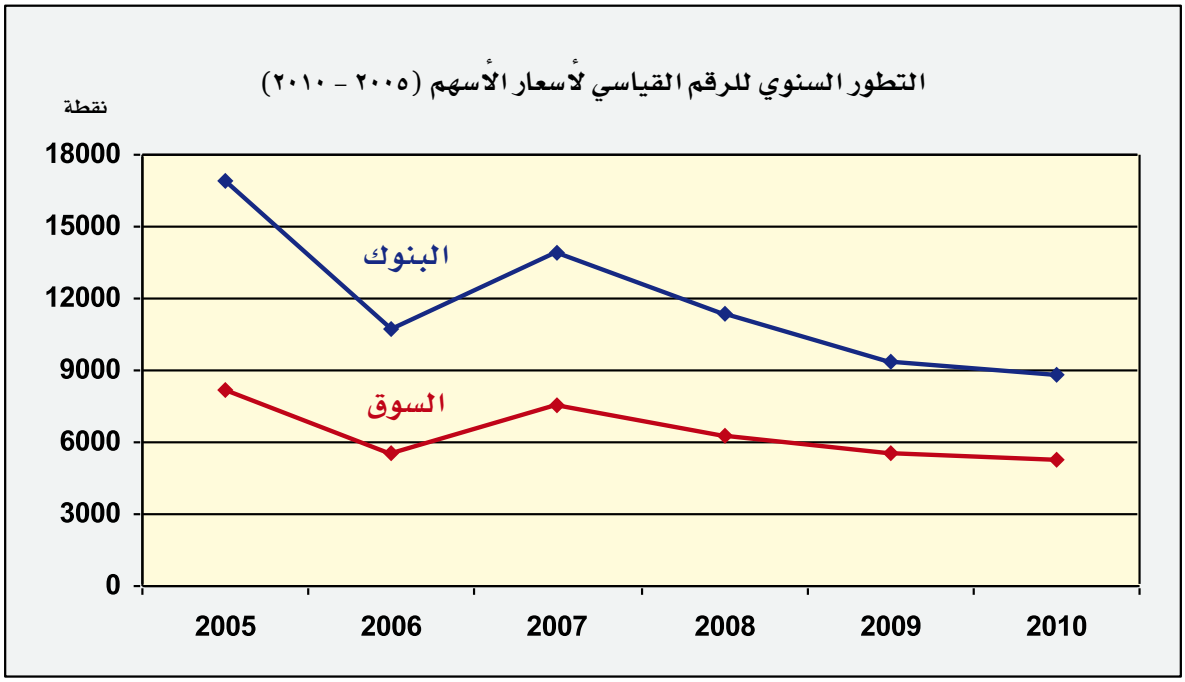

جدول رقم (٢٧)

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٠

الشهر	الرقم القياسي لأسعار الأسهم (نقطة)	
	البنوك	السوق
كانون الثاني	9088.2	5433.9
شباط	8946.5	5305.0
آذار	8785.1	5301.8
نيسان	9139.1	5433.6
أيار	8723.1	5065.7
حزيران	8751.0	5039.0
تموز	8616.5	4971.7
آب	8425.6	4847.6
أيلول	8680.6	5040.6
تشرين الأول	8833.4	5135.3
تشرين الثاني	8894.1	5150.7
كانون الأول	8848.3	5318.0

- المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٩)

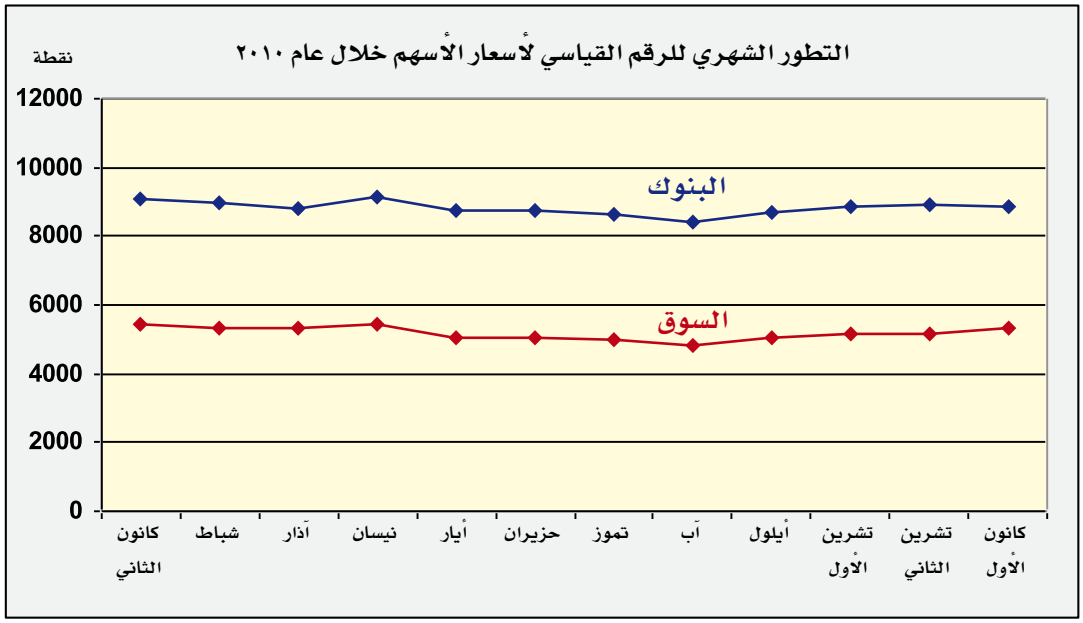

٢. حجم التداول

استمر حجم التداول في بورصة عمان بالتراجع خلال العام ٢٠١٠ ليعكس بذلك التخوفات التي سادت لدى المستثمرين تجاه الأوضاع الاقتصادية العامة في المملكة والتي انبثقت عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها. حيث أن الانخفاضات الكبيرة التي شهدتها بورصة عمان أوجدت حالة من عدم التأكد لدى المستثمرين مما دفعهم لتقليص عمليات التداول في أسهم الشركات المختلفة في السوق. وقد انعكست العوامل السابقة في انخفاض حجم التداول في السوق ككل من ٩,١٣٤ مليار دينار خلال عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٠٨٨ مليار خلال عام ٢٠١٠. كذلك تراجع حجم التداول في أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان من ٨٢٧ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ إلى ٥١٥ مليون دينار في عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٢٨)

حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (٪)
2005	6043.4	16871.0	35.8
2006	2867.8	14209.9	20.2
2007	2460.8	12348.1	19.9
2008	2983.9	20318.1	14.7
2009	826.5	9134.2	9.0
2010	514.8	6088.6	8.5

- المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية السنوية

شكل رقم (١٠)

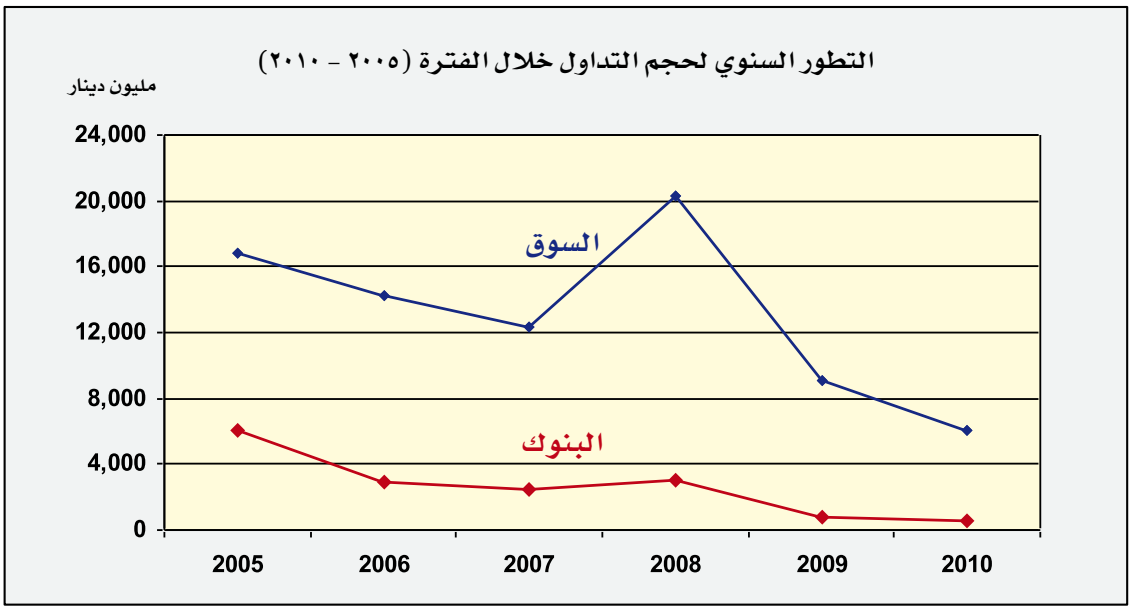

جدول رقم (٢٩)

التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٠

الشهر	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (٪)
كانون الثاني	29.78	480.95	6.2
شباط	49.58	420.22	11.8
آذار	85.18	807.93	10.5
نيسان	58.13	1082.96	5.4
أيار	42.36	545.70	7.8
حزيران	52.23	452.69	11.5
تموز	28.55	411.93	6.9
آب	46.99	431.43	10.9
أيلول	28.20	489.72	5.8
تشرين الأول	27.72	361.31	7.7
تشرين الثاني	25.40	267.16	9.5
كانون الأول	40.61	336.63	12.1
المجموع	**514.73**	**6088.63**	**8.5**

- المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١١)

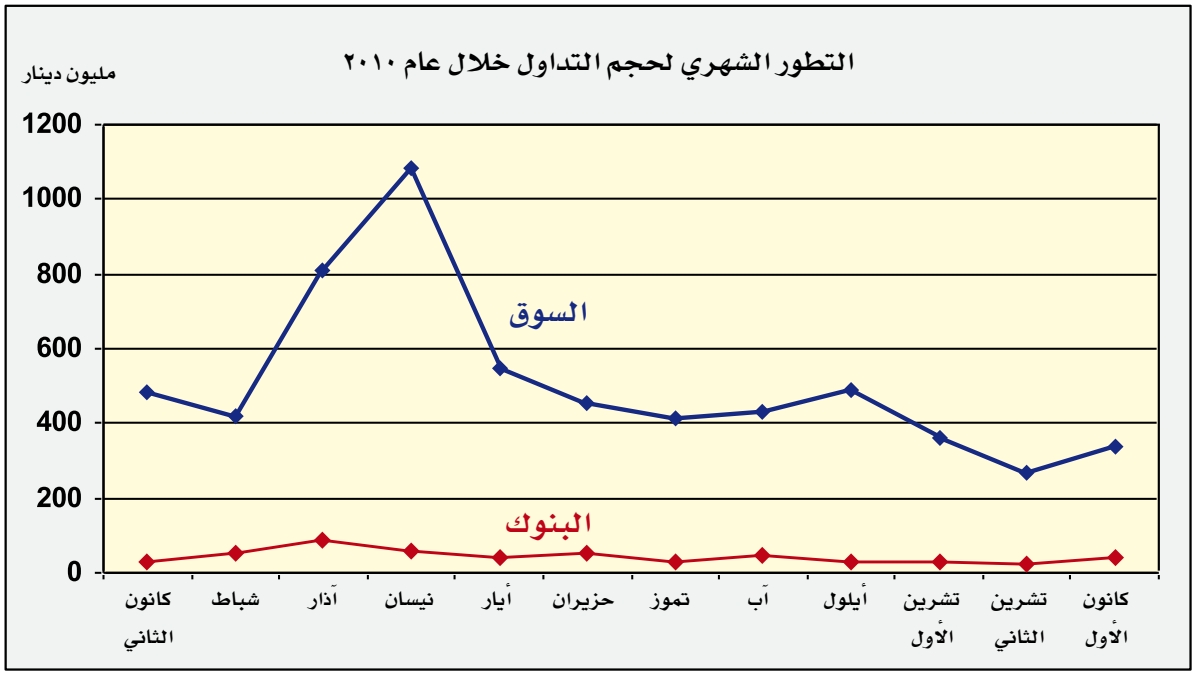

٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية

حققت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية استقراراً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، ولم يحصل هناك أي تراجع ملموس حتى في فترة حدوث الأزمة المالية العالمية. ويأتي هذا كنتيجة للمؤشرات المالية الجيدة للجهاز المصرفي الأردني، ونظراً للقوة والمتانة المالية التي يتمتع بها، مما جعله محط أنظار المستثمرين من خارج المملكة. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة على بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠ ما يقارب ٥٤,٨٪، ووصلت النسبة إلى ٥٧,٩٪ مع نهاية عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٣٠)

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١٠

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين ٪
2002	50.20
2003	49.80
2004	51.20
2005	54.70
2006	54.95
2007	57.35
2008	58.84
2009	58.25
2010	57.90

- المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٢)

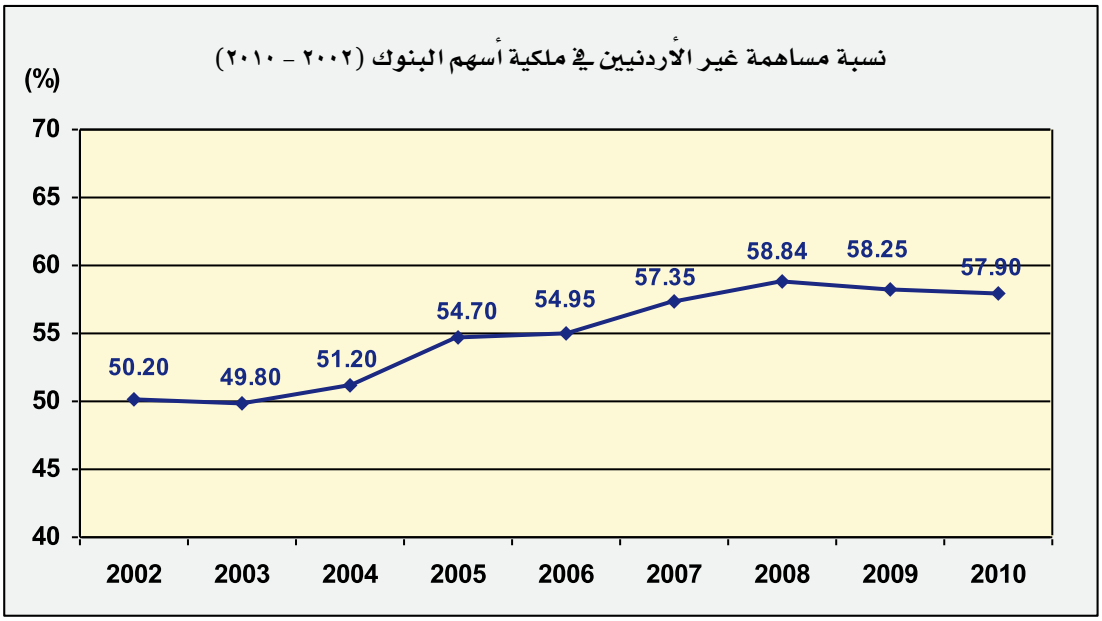

الفصل السادس

تقاص الشيكات

من نشاطات الجمعية

محافظ البنك المركزي الدكتور أمية طوقان ورئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض والدكتور عدلي قندح مدير عام الجمعية أثناء لقاءهما بالوفد المصرفي الفلسطيني برئاسة محافظ سلطة النقد الفلسطيني د. جهاد الوزير في مقر جمعية البنوك في الأردن بتاريخ (١١/١١/٢٠١٠)

شهد عدد الشيكات المقدمة للتقاص تراجعاً من ١١٤٨٤,٩ ألف شيك خلال عام ٢٠٠٩ إلى ١٠٤٩٨,٨ ألف شيك خلال عام ٢٠١٠، كما وانخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ٣٤٨٣٠,٦ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٩ إلى ٣٤٣٠٥,٣ مليون دينار خلال عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٣١)

الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية (٢٠٠٩- ٢٠١٠)

البيان	2009	2010	نسبة التغير ٪
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	11484.9	10498.8	-8.59
القيمة (مليون دينار)	34830.6	34305.3	-1.51
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	738.2	712.5	-3.48
القيمة (مليون دينار)	2128.4	1877.7	-11.78
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	6.43	6.79	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	6.11	5.47	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	462.2	405.7	-12.22
القيمة (مليون دينار)	1344.2	1079.4	-19.70
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	4.02	3.86	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	3.86	3.15	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	276.0	306.8	11.16
القيمة (مليون دينار)	784.3	798.3	1.79
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	2.40	2.92	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	2.25	2.33	-

- المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

كما يلاحظ انخفاض الشيكات المعادة خلال عام ٢٠١٠ مقارنةً بما كانت عليه في العام الماضي من حيث العدد والقيمة بنسبة ٣,٥٪ و ١١,٨٪ على التوالي، كما انخفض عدد وقيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد خلال عام ٢٠١٠ مقارنةً بما كانت عليه في العام الماضي حيث بلغت نسبتها ٣,٩٪ من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص و ٣,٢٪ من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص.

الفصل السابع

هيكل أسعار الفوائد

من نشاطات الجمعية

وفد اقتصادي لبناني في زيارته لمقر الجمعية بتاريخ (١٦/٥/٢٠١٠)

يستعرض هذا الفصل تطورات الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات الائتمانية بأصنافها المختلفة، بالإضافة إلى تطور هامش سعر الفائدة. كما يستعرض الفصل تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر).

١. تطور أسعار الفوائد على الودائع:

شهدت أسعار الفوائد على الودائع بمختلف أشكالها انخفاضاً ملموساً خلال عام ٢٠١٠ كما يلي:

- **ودائع تحت الطلب:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية ٢٠١٠ بمقدار ٢٣ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩ ليبلغ ٠,٤٤٪.
- **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٧ نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٩ ليبلغ ٠,٧٧٪.
- **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٨٣ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩ ليبلغ ٣,٤٠٪.

جدول رقم (٣٢)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)

السنة	تحت الطلب (٪)	توفير (٪)	لأجل (٪)
2002	0.91	1.84	3.97
2003	0.50	0.88	2.75
2004	0.38	0.73	2.49
2005	0.47	0.83	3.52
2006	0.87	0.99	5.13
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66
2009	0.67	0.84	4.23
2010	0.44	0.77	3.40

- المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٣)

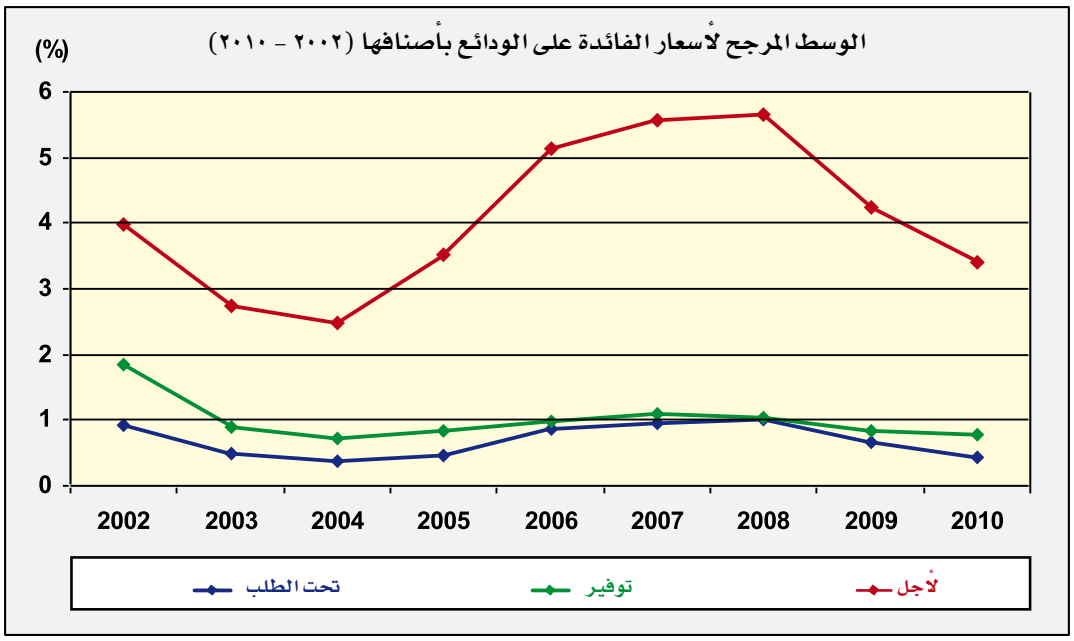

جدول رقم (٣٣)

التطور الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٠

الشهر	تحت الطلب (٪)	توفير (٪)	لأجل (٪)
كانون الثاني	0.56	0.85	4.07
شباط	0.47	0.83	3.87
آذار	0.48	0.81	3.68
نيسان	0.45	0.81	3.56
أيار	0.45	0.74	3.33
حزيران	0.48	0.78	3.41
تموز	0.48	0.77	3.40
آب	0.45	0.80	3.40
أيلول	0.42	0.76	3.42
تشرين الأول	0.41	0.77	3.39
تشرين الثاني	0.41	0.72	3.40
كانون الأول	0.44	0.77	3.40
المعدل	**0.46**	**0.78**	**3.53**
أعلى سعر	**0.56**	**0.85**	**4.07**
أدنى سعر	**0.41**	**0.72**	**3.33**

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (١٤)

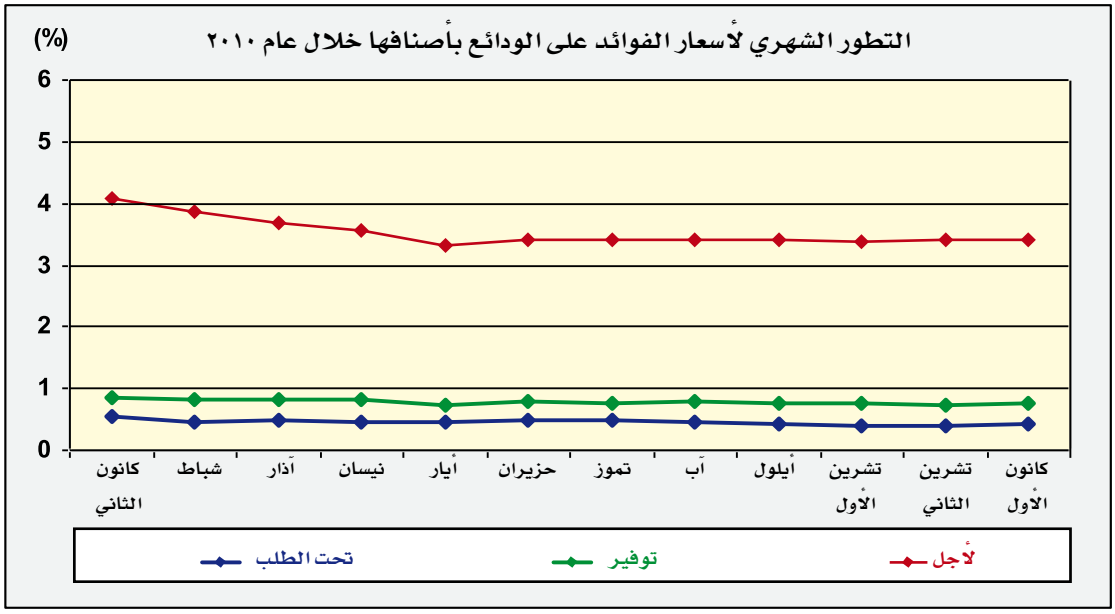

٢ . تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

شهدت أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أشكالها خلال عام ٢٠١٠ التغيرات التالية:

- **الجاري مدين:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٩ نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩ ليبلغ ١٢,٩٪.

- **القروض والسلف:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٦ نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٩ ليبلغ ٠١,٩٪.

- **الكمبيالات والإسناد المخصومة:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام ٢٠١٠ بمقدار ٢٤ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٤١,٩٪.

- **سعر الفائدة لأفضل العملاء:** بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية عام ٢٠١٠ ما نسبته ٢٠,٨٪، منخفضاً بمقدار ١٤ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣٤)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)

السنة	جاري مدين (٪)	قروض وسلف (٪)	كمبيالات وإسناد مخصومة (٪)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (٪)
2002	9.35	9.85	10.95	7.25
2003	9.43	8.92	10.24	6.50
2004	8.79	7.59	8.98	6.00
2005	9.26	8.10	7.92	7.00
2006	9.23	8.56	8.72	7.50
2007	9.83	8.86	9.45	8.15
2008	9.31	9.48	8.89	8.45
2009	9.03	9.07	9.17	8.34
2010	9.12	9.01	9.41	8.20

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٥)

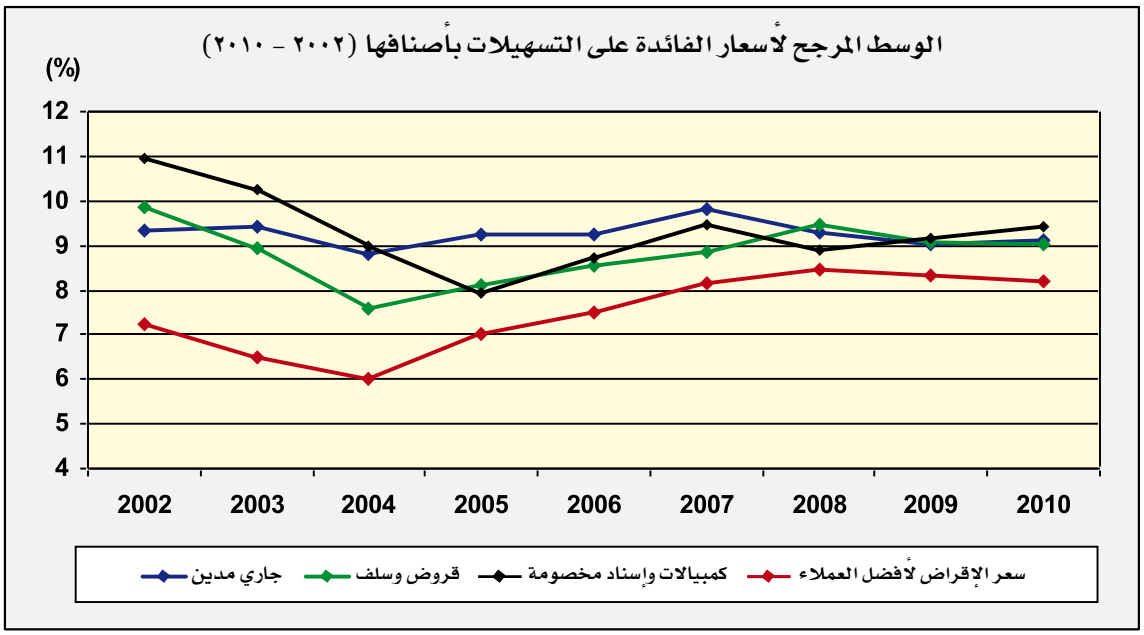

جدول رقم (٣٥)

التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٠

الشهر	جاري مدين (٪)	قروض وسلف (٪)	كمبيالات وإسناد مخصومة (٪)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (٪)
كانون الثاني	9.67	9.16	9.58	8.28
شباط	9.49	9.13	9.43	8.20
آذار	9.47	9.17	9.23	8.20
نيسان	9.35	8.97	9.25	8.20
أيار	9.34	8.92	9.43	8.20
حزيران	9.26	9.01	9.28	8.20
تموز	9.15	9.09	9.32	8.20
آب	9.20	8.97	9.64	8.20
أيلول	9.20	9.08	9.45	8.20
تشرين الأول	9.27	8.91	9.15	8.20
تشرين الثاني	9.32	8.87	9.27	8.20
كانون الأول	9.12	9.01	9.41	8.20
المعدل	**9.32**	**9.02**	**9.37**	**8.21**
أعلى سعر	**9.67**	**9.17**	**9.64**	**8.28**
أدنى سعر	**9.12**	**8.87**	**9.15**	**8.20**

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (١٦)

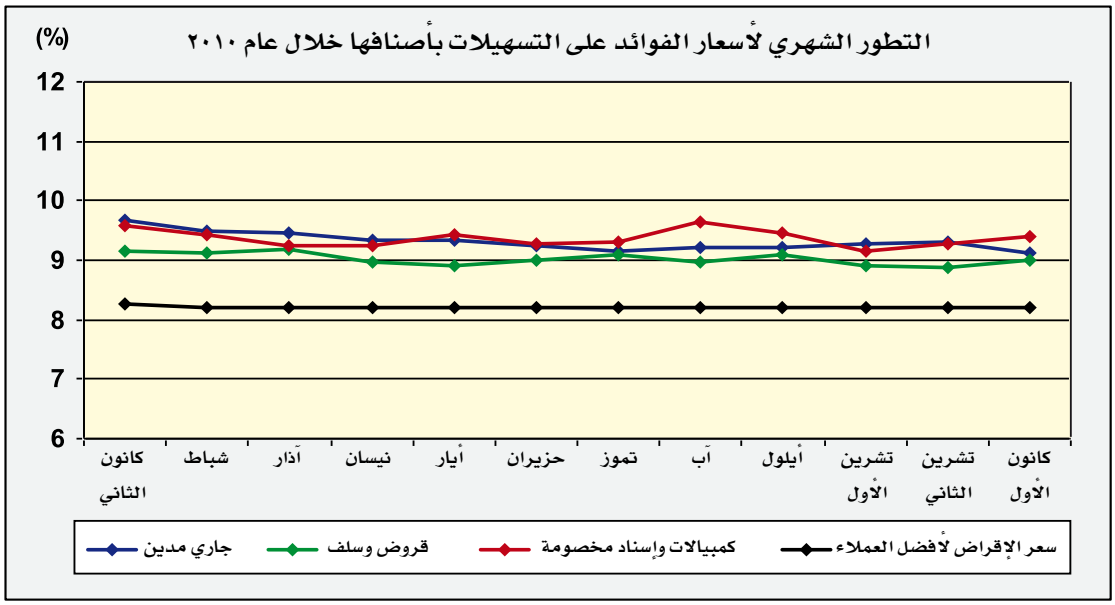

٣. هامش سعر الفائدة

عادةً ما يقاس هامش سعر الفائدة من خلال الفرق بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف وبين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل باعتبار أنهما أهم وأكبر أنواع التسهيلات والودائع.

وقد شهد هامش سعر الفائدة ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٥,٦١٪ بالمقارنة مع هامش مقداره ٤,٨٤٪ في عام ٢٠٠٩. ويأتي هذا التوسع في الهامش على الرغم من انخفاض أسعار الفوائد على الودائع لأجل والقروض والسلف خلال عام ٢٠١٠، إلا أن الانخفاض في أسعار الفوائد على الودائع لأجل كان أكبر من الانخفاض في الفائدة على القروض والسلف مما وسع الفرق بينهما.

شكل رقم (١٧)

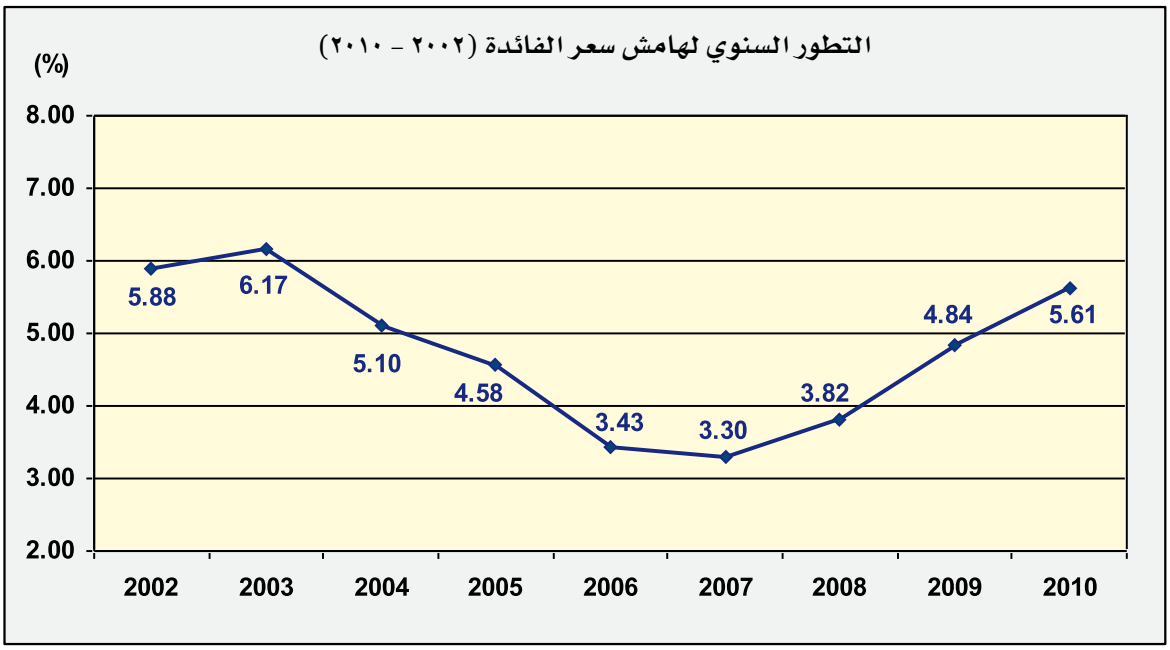

٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

استجابةً للتطورات التي شهدتها أسواق النقد الدولية وبخاصة انخفاض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي خلال عام ٢٠١٠، ونظراً للتطورات الاقتصادية المحلية وتباطؤ الطلب المحلي، قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية مرة واحدة وبواقع ٥٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠١٠ لتصبح كما يلي:

- **سعر إعادة الخصم:** تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٤,٢٥٪ في نهاية عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٤,٧٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.
- **سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٤,٠٠٪ في نهاية عام ٢٠١٠ بدلاً من ٤,٥٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٩.
- **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** تم خفضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٢,٠٠٪ في نهاية عام ٢٠١٠ بدلاً من ٢,٥٠٪ في عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٣٦)

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)

السنة	سعر إعادة الخصم (٪)	اتفاقيات إعادة الشراء (٪)	شهادات الإيداع		نافذة الإيداع لليلة واحدة (٪)
			ثلاثة شهور (٪)	ستة شهور (٪)	
2002	4.500	5.500	3.000	3.450	2.750
2003	2.500	3.500	2.100	2.150	2.000
2004	3.750	4.750	2.850	3.200	2.250
2005	6.500	7.500	6.200	6.950	4.500
2006	7.500	8.500	6.700	6.862	5.250
2007	7.000	6.750	5.750	5.867	4.750
2008	6.250	6.000	5.641	5.936	4.000
2009	4.750	4.500	-	-	2.500
2010	4.250	4.000	-	-	2.000

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

جدول رقم (٣٧)

التطور الشهري لأسعار الفوائد على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٠

الشهر	سعر إعادة الخصم (٪)	اتفاقيات إعادة الشراء (٪)	نافذة الإيداع لليلة واحدة (٪)
كانون الثاني	4.750	4.500	2.500
شباط	4.250	4.000	2.000
آذار	4.250	4.000	2.000
نيسان	4.250	4.000	2.000
أيار	4.250	4.000	2.000
حزيران	4.250	4.000	2.000
تموز	4.250	4.000	2.000
آب	4.250	4.000	2.000
أيلول	4.250	4.000	2.000
تشرين الأول	4.250	4.000	2.000
تشرين الثاني	4.250	4.000	2.000
كانون الأول	4.250	4.000	2.000

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

٥. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١٠ إلى ما يلي :

- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة في عام ٢٠١٠ مقارنةً مع عام ٢٠٠٩ بمقدار ١٢٠ نقطة ليبلغ (٢,٢٣٦٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع في عام ٢٠١٠ مقارنةً مع عام ٢٠٠٩ بمقدار ١٣٩ نقطة ليبلغ (٢,٤٠٩٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد في عام ٢٠١٠ مقارنةً مع عام ٢٠٠٩ بمقدار ١٥٨ نقطة ليبلغ (٢,٧٨٣٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر خلال العام ٢٠١٠ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠٠٩ بمقدار ١٦٦ نقطة ليصل إلى (٣,٢٥٧٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر خلال العام ٢٠١٠ مقارنة بمعدله لسنة ٢٠٠٩ بمقدار ١٧١ نقطة ليصل إلى (٣,٧٤٥٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة خلال عام ٢٠١٠ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠٠٩ بمقدار ١٧٦ نقطة ليصل إلى (٤,٤١٤٪) .

جدول رقم (٣٨)

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر - الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2006	5.552	5.885	6.372	6.814	7.364	7.780
2007	5.904	6.219	6.492	6.756	7.005	7.411
2008	5.066	5.419	5.748	6.107	6.397	6.939
2009	3.438	3.797	4.363	4.916	5.459	6.176
2010	2.236	2.409	2.783	3.257	3.745	4.414

- المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية

كما ويلاحظ من الجدول أدناه التطور الشهري على معدلات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك خلال عام ٢٠١٠، والذي يبين أن جميع الاستحقاقات قد سجلت أعلى معدلاتها في الشهر الأول من العام، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي إلى أن سجلت أقل معدلاتها في شهر نيسان للاستحقاقات قصيرة الأجل، لتحافظ بعد ذلك على مستويات متقاربة حتى نهاية العام. أما على صعيد أسعار الفائدة على الاستحقاقات طويلة الأجل فقد سجلت أقل معدلاتها في شهر كانون الأول.

جدول رقم (٣٩)

التطور الشهري لأسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر - الأسعار المعلنة) خلال عام ٢٠١٠

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
كانون الثاني	2.694	2.855	3.272	3.737	4.321	5.048
شباط	2.550	2.709	3.112	3.580	4.138	4.840
آذار	2.179	2.341	2.710	3.186	3.701	4.374
نيسان	2.156	2.331	2.691	3.159	3.647	4.319
أيار	2.156	2.331	2.691	3.157	3.645	4.313
حزيران	2.156	2.331	2.693	3.187	3.674	4.338
تموز	2.156	2.331	2.703	3.201	3.684	4.338
آب	2.156	2.335	2.713	3.203	3.684	4.338
أيلول	2.157	2.338	2.714	3.199	3.676	4.318
تشرين الأول	2.156	2.338	2.703	3.177	3.619	4.264
تشرين الثاني	2.156	2.338	2.700	3.153	3.582	4.250
كانون الأول	2.156	2.334	2.693	3.138	3.574	4.235
المعدل	**2.236**	**2.409**	**2.783**	**3.257**	**3.745**	**4.414**
أعلى سعر	**2.694**	**2.855**	**3.272**	**3.737**	**4.321**	**5.048**
أدنى سعر	**2.156**	**2.331**	**2.691**	**3.138**	**3.574**	**4.235**

- المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية

شكل رقم (١٨)

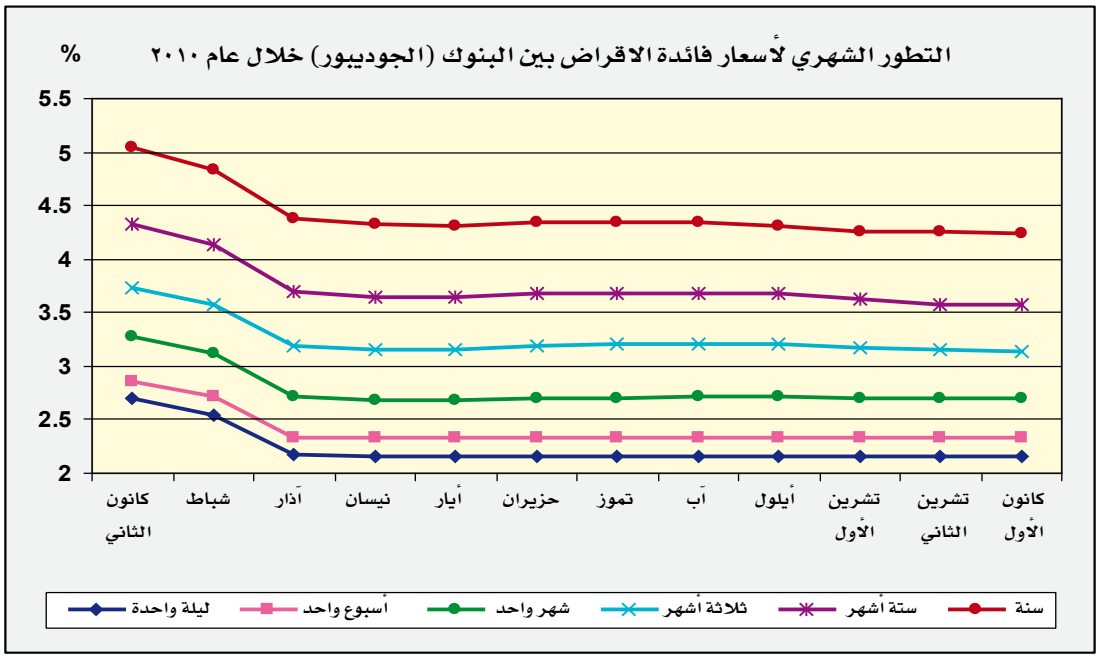

وفيما يتعلق بحجم نشاط سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠ فقد شهد تذبذباً من حيث عدد العمليات المنفذة ومجموع المبالغ المقرضة، كما شهد هامش التسعير (الفرق بين السعر الفعلي المعلن من البنك المركزي مطروحاً منه السعر المعلن من الجمعية – الجوديبر) انخفاضاً منذ شهر آذار وحتى شهر أيلول الذي سجل فيه أدنى هامش وهو ٠,٠٠٤٪ ليعود ويرتفع بعد ذلك إلى ٠,٠٠٦٪ حتى نهاية العام.

جدول رقم (٤٠)

التطور الشهري لحجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٠

الشهر	عدد العمليات	مجموع المبالغ المقرضة (مليون دينار)	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
كانون الثاني	15	62.00	2.694%	2.650%	-0.044%
شباط	79	368.50	2.550%	2.500%	-0.050%
آذار	125	536.50	2.180%	2.150%	-0.030%
نيسان	56	211.70	2.156%	2.149%	-0.007%
أيار	137	559.05	2.156%	2.149%	-0.007%
حزيران	137	526.65	2.156%	2.150%	-0.006%
تموز	381	1820.40	2.156%	2.150%	-0.006%
آب	299	1560.40	2.156%	2.150%	-0.006%
أيلول	239	1124.55	2.157%	2.153%	-0.004%
تشرين الأول	205	940.15	2.156%	2.150%	-0.006%
تشرين الثاني	140	625.70	2.156%	2.150%	-0.006%
كانون الأول	128	562.75	2.156%	2.150%	-0.006%

(*): المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) من نشرات الجودبير اليومية الصادرة عن الجمعية

(**) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) من النشرات اليومية لأسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة الصادرة عن البنك المركزي الأردني

شكل رقم (١٩)

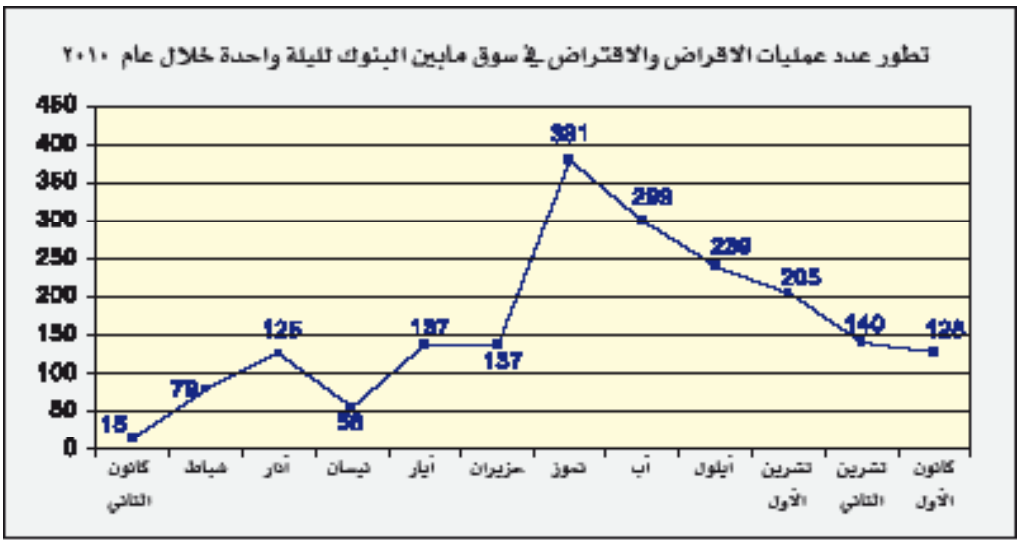

شكل رقم (٢٠)

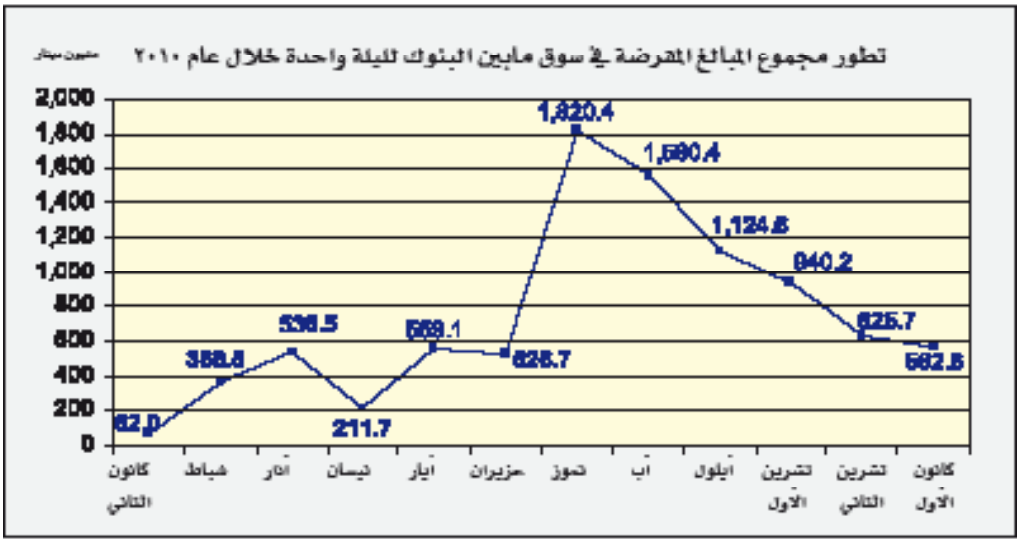

شكل رقم (٢١)

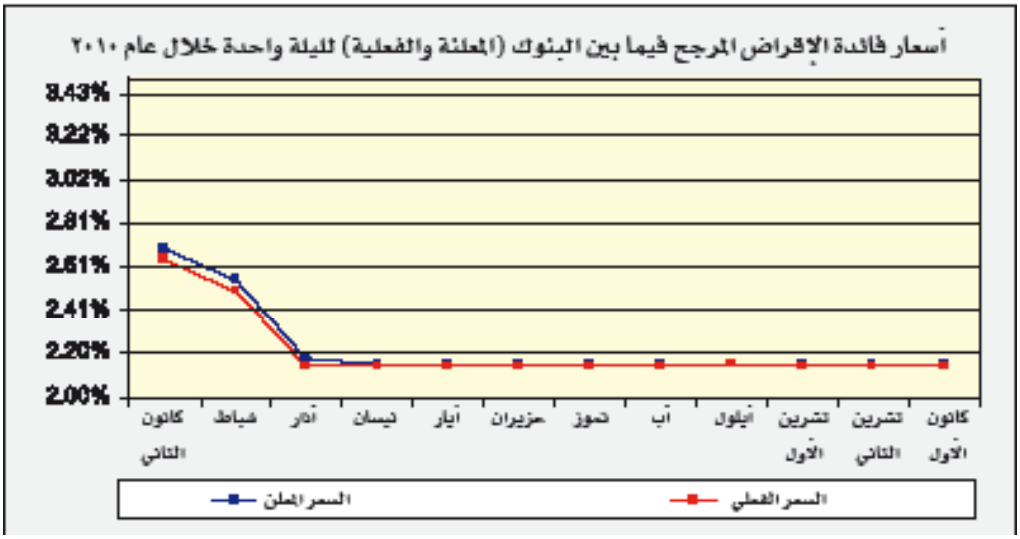

الفصل الثامن

تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٠

من نشاطات الجمعية

المشاركون في دورة الجوانب القانونية المرتبطة بالعقود المصرفية في ضوء الأحكام المتعلقة بالشركات (١١-١٤/٤/٢٠١٠)

يتضمن هذا الفصل على تلخيصٍ وافٍ لمجمل التطورات التي شهدها القطاع المصرفي خلال العام ٢٠١٠، حيث تناول الجزء الأول منها تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة إلى حقوق الملكية ورأس المال. أما الجزء الثاني فقد تضمن على أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١٠ والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة. وقد تناول الجزء الثالث أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك خلال العام ٢٠١٠. أما الجزء الرابع والأخير، فقد جاء ليعكس تطور وتوزيع حجم الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا راعينا ترتيب البنوك بشكلٍ تنازلي (من البنك الأعلى إلى البنك الأقل) حسب كل معيار من المعايير السابقة، بالإضافة إلى احتساب الأهمية النسبية لكل بنك بالنسبة لمجموع البنوك العاملة. كما راعينا تقسيم البنوك إلى ثلاثة فئات رئيسية لتشمل البنوك التجارية الأردنية، والبنوك الإسلامية، والبنوك الأجنبية. كذلك من المهم أن نشير هنا إلى أن البيانات التي يتضمنها هذا الفصل تخص فروع البنوك العاملة في الأردن فقط ولا تشمل بيانات الفروع الخارجية.

١. ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي:

أ. إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠

بلغ إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠ حوالي ٣٣,٧ مليار دينار، تتوزع بواقع ٢٥,٥ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٥,٩٪ من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن)، و ٤,٣ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٢,٧٪ من إجمالي الموجودات) و ٣,٨ مليار دينار للبنوك الأجنبية (١١,٤٪ من إجمالي الموجودات).

جدول رقم (٤١): إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

	البنك	ترتيب 2010	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	8172.00	24.29%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	4928.90	14.65%
	البنك الأهلي الأردني	3	1963.00	5.83%
	البنك الأردني الكويتي	4	1809.40	5.38%
	بنك الاتحاد	5	1518.39	4.51%
	بنك الأردن	6	1444.30	4.29%
	بنك القاهرة عمان	7	1395.00	4.15%
	بنك المال الأردني	8	1149.00	3.42%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	733.90	2.18%
	البنك التجاري الأردني	10	719.22	2.14%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	679.00	2.02%
	البنك الاستثماري	12	665.18	1.98%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	343.00	1.02%
	الإجمالي		**25520.30**	**75.85%**

	البنك	ترتيب 2010	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني*	1	2880.70	8.56%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1133.11	3.37%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	268.09	0.80%
	الإجمالي		**4281.90**	**12.73%**

	البنك	ترتيب 2010	الموجودات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي الموجودات (%)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	1026.68	3.05%
	بنك عودة	2	680.36	2.02%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	491.18	1.46%
	لبنان والمهجر	4	479.00	1.42%
	البنك العقاري المصري العربي	5	365.90	1.09%
	سيتي بنك	6	296.77	0.88%
	بنك الكويت الوطني	7	232.00	0.69%
	مصرف الرافدين	8	148.80	0.44%
	بنك أبو ظبي الوطني	9	122.11	0.36%
	الإجمالي		**3842.80**	**11.42%**

* شاملة الحسابات المدارة لصالح الغير والظاهرة خارج الميزانية.

- المصدر : البيانات المالية للبنوك

ب. إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠

بلغ رصيد التسهيلات المقدمة من البنوك العاملة في الأردن ١٣,٩٤ مليار دينار، تتوزع بواقع ١٠,٤ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٤,٩٪ من إجمالي التسهيلات) و ٢,١٧ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٥,٦٪ من إجمالي التسهيلات) و ١,٣٣ مليار دينار للبنوك الأجنبية (٩,٦٪ من إجمالي التسهيلات).

جدول رقم (٤٢): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

	البنك	ترتيب 2010	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2447.00	17.55%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1667.90	11.96%
	البنك الأردني الكويتي	3	1042.50	7.48%
	البنك الأهلي الأردني	4	919.00	6.59%
	بنك الأردن	5	787.00	5.64%
	بنك الاتحاد	6	749.46	5.37%
	بنك القاهرة عمان	7	677.00	4.86%
	بنك المال الأردني	8	665.00	4.77%
	البنك التجاري الأردني	9	393.72	2.82%
	البنك الاستثماري	10	347.26	2.49%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	302.87	2.17%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	12	279.20	2.00%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	162.00	1.16%
	الإجمالي		**10439.91**	**74.87%**

	البنك	ترتيب 2010	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني*	1	1701.20	12.20%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	369.37	2.65%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	99.41	0.71%
	الإجمالي		**2169.98**	**15.56%**

	البنك	ترتيب 2010	التسهيلات (مليون دينار)	النسبة من إجمالي التسهيلات (%)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	356.73	2.56%
	بنك عودة	2	262.80	1.88%
	لبنان والمهجر	3	205.00	1.47%
	البنك العقاري المصري العربي	4	198.00	1.42%
	بنك ستاندرد تشارترد	5	177.98	1.28%
	بنك الكويت الوطني	6	80.00	0.57%
	سيتي بنك	7	26.47	0.19%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	26.38	0.19%
	مصرف الرافدين	9	0.30	0.00%
	الإجمالي		**1333.66**	**9.56%**

* شاملة الحسابات المدارة لصالح الغير والظاهرة خارج الميزانية.

- المصدر : البيانات المالية للبنوك

ت. إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠

بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن حوالي ٢٣,٠٧ مليار دينار، تتوزع بواقع ١٦,٨٣ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٣,٠٪ من إجمالي الودائع) و ٣,٥٢ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٥,٣٪ من إجمالي الودائع) و ٢,٧٢ مليار دينار للبنوك الأجنبية (١١,٨٪ من إجمالي الودائع).

جدول رقم (٤٣): إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

	البنك	ترتيب 2010	مجموع الودائع (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الودائع (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	5294.00	22.95%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	3562.20	15.44%
	البنك الأردني الكويتي	3	1248.50	5.41%
	البنك الأهلي الأردني	4	1176.00	5.10%
	بنك الأردن	5	997.40	4.32%
	بنك القاهرة عمان	6	897.00	3.89%
	بنك الاتحاد	7	894.94	3.88%
	بنك المال الأردني	8	834.00	3.62%
	البنك التجاري الأردني	9	519.19	2.25%
	البنك الاستثماري	10	450.55	1.95%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	365.20	1.58%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	12	362.77	1.57%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	229.00	0.99%
	الإجمالي		**16830.75**	**72.96%**
البنوك الإسلامية	**البنك**	**ترتيب 2010**	**مجموع الودائع (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الودائع (%)**
	البنك الإسلامي الأردني*	1	2593.00	11.24%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	797.89	3.46%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	131.17	0.57%
	الإجمالي		**3522.06**	**15.27%**
البنوك الأجنبية	**البنك**	**ترتيب 2010**	**مجموع الودائع (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الودائع (%)**
	بنك HSBC	1	814.60	3.53%
	بنك عودة	2	519.93	2.25%
	لبنان والمهجر	3	356.00	1.54%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	349.09	1.51%
	البنك العقاري المصري العربي	5	247.00	1.07%
	بنك الكويت الوطني	6	126.00	0.55%
	سيتي بنك	7	122.99	0.53%
	مصرف الرافدين	8	113.85	0.49%
	بنك أبو ظبي الوطني	9	66.62	0.29%
	الإجمالي		**2716.08**	**11.77%**

* شاملة الحسابات المدارة لصالح الغير والظاهرة خارج الميزانية.

المصدر : البيانات المالية للبنوك

ث. حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠

بلغ إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن ٤٣٧٨,٥ مليون دينار، تتوزع بواقع ٣٤٤٩,٩ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٨,٨٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٤٢٨,٥ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٩,٨٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٥٠٠,١ مليون دينار للبنوك الأجنبية (١١,٤٪ من إجمالي حقوق الملكية).

جدول رقم (٤٤): حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

	البنك	ترتيب 2010	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	860.700	19.66%
	البنك العربي	2	777.000	17.75%
	البنك الأردني الكويتي	3	303.700	6.94%
	بنك الاتحاد	4	229.822	5.25%
	البنك الأهلي الأردني	5	212.300	4.85%
	بنك الأردن	6	201.800	4.61%
	بنك المال الأردني	7	193.000	4.41%
	بنك القاهرة عمان	8	183.000	4.18%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	137.800	3.15%
	البنك الاستثماري	10	105.691	2.41%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	96.183	2.20%
	البنك التجاري الأردني	12	91.903	2.10%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	57.000	1.30%
	الإجمالي		**3449.898**	**78.79%**
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2010	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	193.600	4.42%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	124.346	2.84%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	110.527	2.52%
	الإجمالي		**428.473**	**9.79%**
البنوك الأجنبية	البنك	ترتيب 2010	حقوق الملكية (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي حقوق الملكية (%)
	بنك HSBC	1	126.960	2.90%
	بنك ستاندرد تشارترد	2	68.086	1.55%
	بنك الكويت الوطني	3	67.000	1.53%
	بنك عودة	4	55.440	1.27%
	بنك أبو ظبي الوطني	5	50.287	1.15%
	لبنان والمهجر	6	49.600	1.13%
	البنك العقاري المصري العربي	7	39.500	0.90%
	سيتي بنك	8	32.695	0.75%
	مصرف الرافدين	9	10.573	0.24%
	الإجمالي		**500.140**	**11.42%**

- المصدر : البيانات المالية للبنوك

ج. رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠

بلغ مجموع رأس مال البنوك العاملة في الأردن ٢٤٢٠ مليون دينار، تتوزع بواقع ١٨٢٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٤, ٧٥٪ من مجموع رأس المال) و ٢٧٥ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٤, ١١٪ من مجموع رأس المال) و ٣٢١ مليون دينار للبنوك الأجنبية (٣, ١٣٪ من مجموع رأس المال).

جدول رقم (٤٥): رأس مال البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

	البنك	ترتيب 2010	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	534.00	22.06%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	252.00	10.41%
	بنك المال الأردني	3	150.00	6.20%
	البنك الأهلي الأردني	4	110.00	4.55%
	بنك القاهرة عمان	5	100.00	4.13%
	بنك الأردن	5	100.00	4.13%
	البنك الأردني الكويتي	5	100.00	4.13%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	5	100.00	4.13%
	بنك الاتحاد	5	100.00	4.13%
	البنك التجاري الأردني	10	80.36	3.32%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	11	80.00	3.31%
	البنك الاستثماري	12	77.50	3.20%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	40.00	1.65%
	الإجمالي		**1823.86**	**75.36%**

	البنك	ترتيب 2010	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	100.00	4.13%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	1	100.00	4.13%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	75.00	3.10%
	الإجمالي		**275.00**	**11.36%**

	البنك	ترتيب 2010	رأس المال (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي رأس المال (%)
البنوك الأجنبية	بنك ستاندرد تشارترد	1	61.43	2.54%
	بنك الكويت الوطني	2	50.00	2.07%
	بنك أبو ظبي الوطني	2	50.00	2.07%
	بنك عودة	4	31.33	1.29%
	البنك العقاري المصري العربي	5	30.00	1.24%
	لبنان والمهجر	5	30.00	1.24%
	بنك HSBC	7	25.00	1.03%
	سيتي بنك	8	23.52	0.97%
	مصرف الرافدين	9	20.00	0.83%
	الإجمالي		**321.28**	**13.28%**

- المصدر : البيانات المالية للبنوك

٢ . ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل

أ. الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠

بلغ مجموع الأرباح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن ٥٢٢,٨ مليون دينار، تتوزع بواقع ٤٣٦,٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨٣,٥٪ من مجموع الأرباح) و ٤٦,٧ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٨,٩٪ من مجموع الأرباح) و ٣٩,٧ مليون دينار للبنوك الأجنبية (٧,٦٪ من مجموع الأرباح).

جدول رقم (٤٦): الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

	البنك	ترتيب 2010	الربح قبل الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	101.000	19.32%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	80.500	15.40%
	البنك الأردني الكويتي	3	61.600	11.78%
	بنك القاهرة عمان	4	44.000	8.42%
	بنك الأردن	5	40.500	7.75%
	بنك الاتحاد	6	29.572	5.66%
	البنك الأهلي الأردني	7	23.000	4.40%
	البنك الاستثماري	8	14.947	2.86%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9	13.978	2.67%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	12.000	2.30%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	6.000	1.15%
	البنك التجاري الأردني	12	5.605	1.07%
	بنك المال الأردني	13	3.700	0.71%
الإجمالي			**436.402**	**83.47%**
البنوك الإسلامية	**البنك**	**ترتيب 2010**	**الربح قبل الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (%)**
	البنك الإسلامي الأردني	1	40.700	7.79%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	10.014	1.92%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	-4.021	-0.77%
الإجمالي			**46.692**	**8.93%**
البنوك الأجنبية	**البنك**	**ترتيب 2010**	**الربح قبل الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح قبل الضريبة (%)**
	بنك HSBC	1	21.460	4.10%
	بنك عودة	2	10.170	1.95%
	لبنان والمهجر	3	9.600	1.84%
	بنك الكويت الوطني	4	4.700	0.90%
	البنك العقاري المصري العربي	5	3.600	0.69%
	سيتي بنك	6	1.730	0.33%
	مصرف الرافدين	7	1.239	0.24%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	0.646	0.12%
	بنك ستاندرد تشارترد	9	-13.439	-2.57%
الإجمالي			**39.705**	**7.59%**

- المصدر : البيانات المالية للبنوك

ب. صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠

بلغ مجموع صافي الأرباح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن ٣٦٦,٠ مليون دينار، تتوزع بواقع ٣١٠,٣ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٨٤,٨٪ من مجموع صافي الأرباح) و ٣٢,٧ مليون دينار للبنوك الإسلامية (٨,٩٪ من مجموع صافي الأرباح) و ٢٣,١ مليون دينار للبنوك الأجنبية (٦,٣٪ من مجموع صافي الأرباح).

جدول رقم (٤٧): صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

	البنك	ترتيب 2010	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)	النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	73.000	19.94%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	59.100	16.15%
	البنك الأردني الكويتي	3	41.300	11.28%
	بنك القاهرة عمان	4	35.000	9.56%
	بنك الأردن	5	27.900	7.62%
	بنك الاتحاد	6	20.709	5.66%
	البنك الأهلي الأردني	7	14.600	3.99%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	8	11.001	3.01%
	البنك الاستثماري	9	10.151	2.77%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	8.300	2.27%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	4.000	1.09%
	البنك التجاري الأردني	12	3.014	0.82%
	بنك المال الأردني	13	2.200	0.60%
	الإجمالي		**310.276**	**84.77%**
	البنك	**ترتيب 2010**	**الربح بعد الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (%)**
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	29.100	7.95%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	7.010	1.91%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	-3.458	-0.94%
	الإجمالي		**32.652**	**8.92%**
	البنك	**ترتيب 2010**	**الربح بعد الضريبة (مليون دينار)**	**النسبة إلى إجمالي الربح بعد الضريبة (%)**
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	15.130	4.13%
	بنك عودة	2	7.110	1.94%
	لبنان والمهجر	3	6.700	1.83%
	بنك الكويت الوطني	4	3.300	0.90%
	البنك العقاري المصري العربي	5	2.700	0.74%
	مصرف الرافدين	6	0.864	0.24%
	سيتي بنك	7	0.861	0.24%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	0.461	0.13%
	بنك ستاندرد تشارترد	9	-14.014	-3.83%
	الإجمالي		**23.112**	**6.31%**

المصدر : البيانات المالية للبنوك

٣. ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية

أ. معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١٠

بلغ معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن ١,٠٥٪ ، في حين بلغ المعدل ١,٣٦٪ للبنوك التجارية الأردنية، و ٠,٠٤٪ للبنوك الإسلامية، و ٠,٩٤٪ للبنوك الأجنبية. ويذكر هنا أن انخفاض معدل العائد على موجودات البنوك الإسلامية يأتي بسبب تحقيق بنك الأردن دبي الإسلامي لخسائر ناتجة عن تكاليف التأسيس التي تكبدها البنك في طور تأسيسه عام ٢٠٠٩).

جدول رقم (٤٨): معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

	البنك	ترتيب 2010	معدل العائد على الموجودات
البنوك التجارية الأردنية	بنك القاهرة عمان	1	2.610%
	البنك الأردني الكويتي	2	2.300%
	بنك الأردن	3	1.910%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	4	1.732%
	البنك الاستثماري	5	1.500%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	6	1.410%
	بنك الاتحاد	7	1.402%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	8	1.220%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	1.200%
	البنك العربي	10	1.000%
	البنك الأهلي الأردني	11	0.780%
	البنك التجاري الأردني	12	0.460%
	بنك المال الأردني	13	0.210%
	المتوسط		**1.364%**

	البنك	ترتيب 2010	معدل العائد على الموجودات
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	1.220%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	0.600%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	-1.700%
	المتوسط		**0.040%**

	البنك	ترتيب 2010	معدل العائد على الموجودات
البنوك الأجنبية	لبنان والمهجر	1	1.510%
	بنك HSBC	2	1.500%
	مصرف الرافدين	3	1.450%
	بنك الكويت الوطني	4	1.340%
	بنك عودة	5	1.120%
	البنك العقاري المصري العربي	6	0.740%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	0.540%
	سيتي بنك	8	0.300%
	بنك ستاندرد تشارترد	9	-0.027%
	المتوسط		**0.941%**

المصدر : البيانات المالية للبنوك

ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١٠

بلغ معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في الأردن ٨,٠٤٪ ، في حين بلغ المعدل ٩,٥٪ للبنوك التجارية الأردنية، و ٦,١٪ للبنوك الإسلامية، و ٦,٥٪ للبنوك الأجنبية.

جدول رقم (٤٩): معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

البنوك التجارية الأردنية	البنك	ترتيب 2010	معدل العائد على حقوق الملكية
	بنك القاهرة عمان	1	20.800%
	بنك الأردن	2	14.760%
	البنك الأردني الكويتي	3	14.500%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	4	12.133%
	البنك الاستثماري	5	10.300%
	بنك الاتحاد	6	9.116%
	البنك العربي	7	9.000%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	8	8.300%
	البنك الأهلي الأردني	9	7.000%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	10	6.920%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	6.600%
	البنك التجاري الأردني	12	3.380%
	بنك المال الأردني	13	1.200%
المتوسط			**9.539%**

البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2010	معدل العائد على حقوق الملكية
	البنك الإسلامي الأردني	1	15.710%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	5.700%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	-3.070%
المتوسط			**6.113%**

البنوك الأجنبية	البنك	ترتيب 2010	معدل العائد على حقوق الملكية
	لبنان والمهجر	1	14.470%
	بنك عودة	2	13.170%
	بنك HSBC	3	12.770%
	البنك العقاري المصري العربي	4	7.022%
	بنك الكويت الوطني	5	5.040%
	مصرف الرافدين	6	2.870%
	سيتي بنك	7	2.560%
	بنك أبو ظبي الوطني	8	0.920%
	بنك ستاندرد تشارترد	9	-0.212%
المتوسط			**6.512%**

- المصدر : البيانات المالية للبنوك

٤. الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

أ. عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٠

بلغ مجموع العاملين في البنوك العاملة في الأردن ١٦٦١٣ موظفاً وموظفة، منهم ١٢٣٦٨ يعملون في البنوك التجارية الأردنية (٧٤,٥٪ من مجموع عدد العاملين) و ٢٥٧٧ يعملون في البنوك الإسلامية (١٥,٥٪ من مجموع عدد العاملين) و ١٦٦٨ يعملون في البنوك الأجنبية (١٠,٠٪ من مجموع عدد العاملين).

جدول رقم (٥٠): عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٠

	البنك	ترتيب 2010	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2776	16.71%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	1956	11.77%
	بنك القاهرة عمان	3	1433	8.63%
	بنك الأردن	4	1330	8.01%
	البنك الأهلي الأردني	5	1283	7.72%
	البنك الأردني الكويتي	6	858	5.16%
	بنك الاتحاد	7	517	3.11%
	البنك التجاري الأردني	8	488	2.94%
	بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	9	437	2.63%
	بنك المال الأردني	10	384	2.31%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	378	2.28%
	البنك الاستثماري	12	311	1.87%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	217	1.31%
	الإجمالي		**12368**	**74.45%**

	البنك	ترتيب 2010	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	1829	11.01%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	540	3.25%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	208	1.25%
	الإجمالي		**2577**	**15.51%**

	البنك	ترتيب 2010	مجموع العاملين	النسبة إلى إجمالي عدد العاملين (%)
البنوك الأجنبية	بنك HSBC	1	394	2.37%
	البنك العقاري المصري العربي	2	290	1.75%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	280	1.69%
	لبنان والمهجر	4	246	1.48%
	بنك عودة	5	195	1.17%
	بنك الكويت الوطني	6	150	0.90%
	سيتي بنك	7	54	0.33%
	مصرف الرافدين	8	32	0.19%
	بنك أبو ظبي الوطني	9	27	0.16%
	الإجمالي		**1668**	**10.04%**

- المصدر : البيانات المالية للبنوك

٥. ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

شكل رقم (٢٢)
ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

توزيع موجودات البنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٠

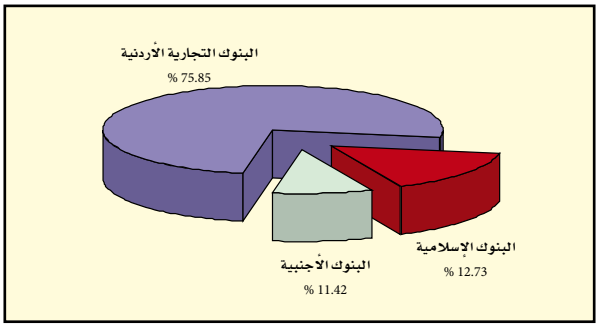

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك
كما في نهاية عام ٢٠١٠

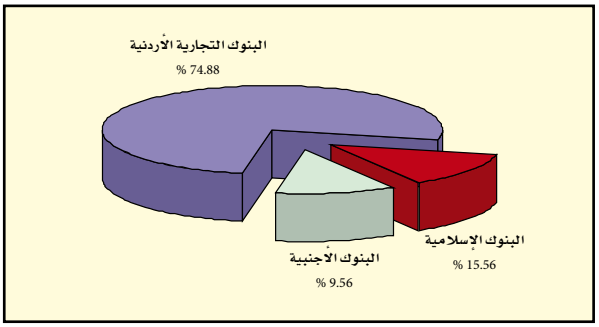

توزيع الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٠

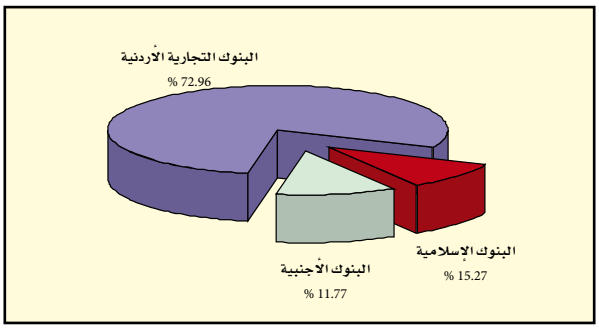

توزيع حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٠

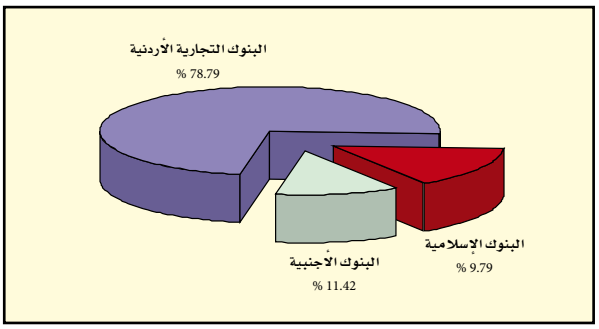

توزيع رأس مال البنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٠

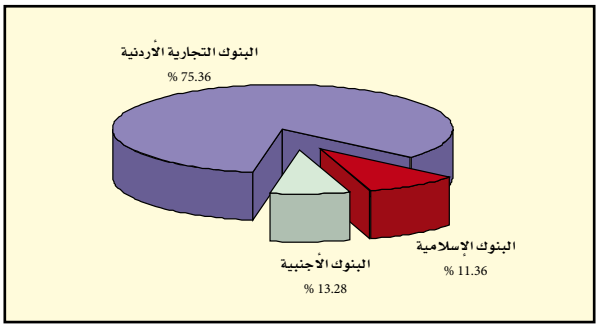

توزيع الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٠

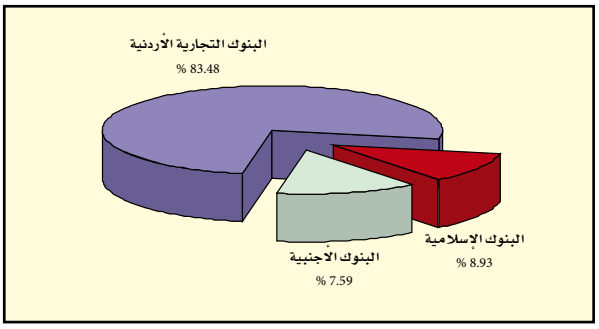

توزيع صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٠

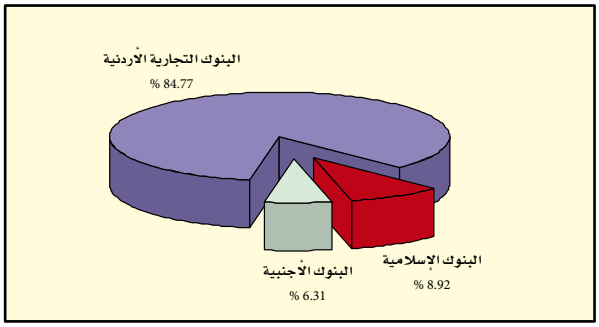

توزيع العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٠

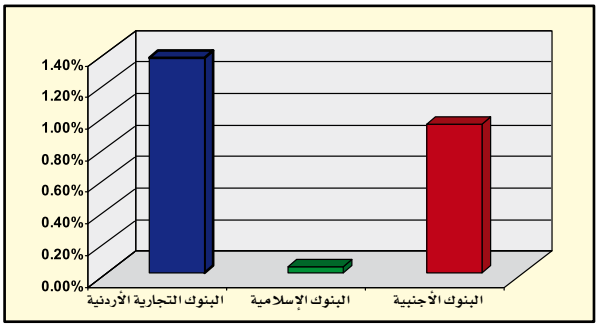

توزيع العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٠

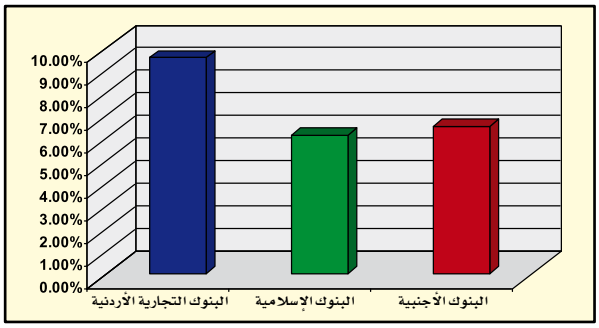

توزيع عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٠

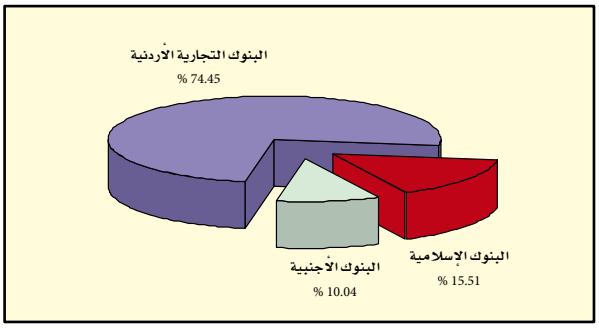

الفصل التاسع

الخدمات المصرفية الجديدة

من نشاطات الجمعية

الأستاذ مروان عوض رئيس مجلس إدارة الجمعية يفتتح ملتقى ومعرض مال وأعمال ٢٠١٠

في إطار سعيها الحثيث لتحسين وتطوير خدماتها ومواكبة كل ما هو جديد في عالم الخدمات المصرفية، قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخال مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة ضمن شرائح الخدمات التي تقدمها. والجدول التالي يبين أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٥١): الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٠

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك العربي	قبول تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي من خلال خدمة عربي اون لاين	توفير إمكانية تحويل الأموال من حسابات عملاء البنك من خلال خدمة عربي أون لاين (الخدمة المصرفية عبر الانترنت) بهدف تسديد اشتراكات العملاء الاختيارية / الشركات / شراء سنوات.	-
	التسديد الفوري لدفعات بطاقات فيزا الائتمانية.	قبول تسديدات العملاء لأقساط / دفعات بطاقاتهم الائتمانية من خلال الفرع والقنوات الالكترونية، بحيث يتم تحديث رصيد البطاقة لحظياً.	-
	تسديد فواتير أمنية وبتلكو بالقيد المباشر.	قبول تفاويض العملاء لتسديد قيم فواتيرهم الشهرية المستحقة من خلال تفويضهم البنك لقبول طلبات الشركة بتسديد قيم فواتيرهم بالقيد المباشر على حسابات العملاء.	-
	إطلاق منتج قروض مقابل رهن عقاري.	صيانة وتوسعة العقار أو توحيد التزامات العملاء تجاه البنوك فقط.	-
	إطلاق منتج حساب تحويل الرواتب اكسترا / اكسترا بلس.	حساب تحويل الرواتب.	-
	إطلاق منتج جيل العربي في جميع فروع البنك العربي.	حساب توفير بفائدة تفضيلية شهرية للأطفال.	-
	إطلاق منتجي قروض عقارية جديدين تحت مسمى فلكسي وايزي.	قرض ايزي السكني: اقساط بقيمة أقل من خلال سعر فائدة منخفض. قرض فلكسي السكني: يوفر فرصة السداد المبكر لجزء من القرض بدون أية رسوم.	-
	إطلاق بطاقة فيزا بلاك الائتمانية.	بطاقة فيزا بلاك الائتمانية صممت خصيصاً للراغبين في الحصول على مميزات استثنائية وغير متوفرة من خلال البطاقات الائتمانية الأخرى.	-
	قروض المغتربين الأردنيين العقارية – فلكسي وايزي.	تمويل شراء منزل خاص بالأردن بمنتهى السهولة والمرونة ومن خلال أي من فروع البنك في الإمارات أو قطر أو البحرين أو الأردن.	-
بنك الأردن	خدمة تسديد الفواتير.	إمكانية تسديد فواتير الكهرباء ومياهنا واورنج (الثابت والخلوي والانترنت) وزين خلوي عن طريق الصراف الآلي أو الخدمات الالكترونية.	اورنج، زين، مياهنا، شركة الكهرباء.
	طلب الاشتراك بالخدمات الالكترونية عن طريق الموقع الالكتروني للبنك.	إمكانية تقديم طلب الاشتراك بالخدمات الالكترونية عن طريق الموقع الالكتروني للبنك.	داخلياً
	E- Statement	إرسال كشف حساب للعميل بواسطة البريد الالكتروني.	داخلياً

تابع / جدول رقم (٥١): الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٠

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	تطوير إسكان اون لاين	تطبيق V. on IOL	داخلياً
	Pull Msg	Pull Msg الخدمة عند الطلب.	A2A
	Push Service	Push MSG عند تنفيذ حركة من الحساب.	داخلياً
البنك الأردني الكويتي	بطاقة Fly & Plus	خدمة بطاقات ماستر كارد المشتركة ما بين البنك والملكية الأردنية.	دائرة أنظمة المعلومات.
	جهازي صراف آلي (خاصة)	تخدم الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر.	دائرة أنظمة المعلومات.
بنك الاستثمار العربي الأردني	خدمات (SMS)	تم تطوير الخدمة لتشمل عدد أكبر من الخدمات المصرفية وعدد أكبر من العملاء.	-
	بنك الانترنت	تم تطوير خدمة الانترنت لتشمل عدد أكبر من الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.	-
	خدمة (VBV)	تم تطبيق خدمة (VBV) لعملاء البنك واستحداث موقع لها على موقع البنك الالكتروني على الشبكة العنكبوتية.	-
	برمجيات مصرفية متطورة.	تم العمل على تطوير تطبيقات النظام البنكي الجديد وتم استحداث برمجيات مصرفية متطورة له داخلية وخارجية.	-
	المشاركة بإكتتابات	المشاركة بإكتتابات أولية لصالح العملاء بالأسواق المالية.	-
	تطوير بطاقة البنك وقبول خدمة البطاقة الذكية	قبول البطاقات الذكية وتمييزها عن البطاقات الممغنطة.	-
	تطوير منتجات جديدة خاصة بدائرة الخزينة.	تم تطوير منتجات جديدة بدائرة الخزينة مثل المتاجرة لمصلحة العملاء والتوسع في أسواق المشتقات المالية.	-
البنك التجاري الأردني	تجديد برامج القروض الشخصية	إضافة شروط ومزايا إضافية لغايات التوسع في سوق التجزئة	داخليا
	تجديد برامج قروض السيارات		
	تجديد برامج القروض السكنية		
	استحداث برنامج قروض سكن كريم لعيش كريم	تم توقيع الاتفاقية مع مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري لغايات دعم المبادرة.	
	استحداث برنامج جوائز بطاقات الائتمان	عبارة عن سحوبات نقدية شهرية على البطاقات التي تستخدم في عملية الشراء.	
	تجديد برنامج جوائز حسابات التوفير	جوائز نقدية شهرية على حسابات العملاء.	
	تجديد برنامج جوائز الوديعة الذهبية	جائزة نقدية أسبوعية وشهرية على حسابات العملاء.	
البنك الاستثماري	خدمة صناديق الأمانات الآلية.	خدمة تقدم من خلال فرع شارع مكة، تقدم بدون أي تدخل بشري وبحيث يستطيع العميل الوصول إلى ممتلكاته الخاصة الموجودة في الصندوق على مدار الساعة وخلال كافة أيام الأسبوع بدون الحاجة إلى الاستعانة بموظف من البنك.يتم الدخول إلى غرفة الصناديق من خلال بطاقة خاصة ورقم سري وعندها يتم إحضار الصندوق بشكل آلي داخل الغرفة. لا يمكن استعمال هذه الخدمة من أكثر من عميل في نفس الوقت والغرفة مزودة بكاميرا لمراقبة الحركة خارج الغرفة ويوجد هاتف للطوارئ مربوط مع الأجهزة الأمنية للاستخدام عند الحاجة.	من خلال وكيل الشركة في الأردن (شركة أوفتك).

تابع / جدول رقم (٥١): الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٠

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	الإيداع النقدي عبر الصراف الآلي.	إمكانية الإيداع النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي.	ABC Euronet.
بنك سوسيته جنرال – الأردن	بطاقة حماية الطفل من الإساءة مع مؤسسة نهر الأردن.	يتم التبرع من خلال هذه البطاقة بنسبة 53% من قيمة ربح البنك على كل عملية شراء لدعم برنامج حماية الطفل من الإساءة من دون تحمل العميل لأي نفقات إضافية.	-
البنك الإسلامي الأردني	تطوير الخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت (I-Banking)	هي مجموعة من الخدمات التي يقدمها البنك لمتعامليه من خلال شبكة الانترنت، وتهدف إلى خدمة متعاملي البنك من أي مكان وتخفيف الضغط على فروع البنك ورفع كفاءة الخدمة المقدمة للمتعامل، وتشمل كافة الخدمات البنكية والتي يحتاجها المتعامل مثل التحويل بين الحسابات، ملخص أرصدة الحسابات، كشف حساب، طلب كشف حساب، طلب دفتر شيكات، بنكي اليوم، المعلومات الشخصية، تغيير كلمة السر.	الشركة العربية لخدمات الانترنت A2A
	التوسع في نشر خدمة الرسائل القصيرة (SMS)	تهدف إلى رفع كفاءة الخدمة المقدمة، وتقديم احدث التقنيات في الاستعلام أو إجراء الحركات وطلب الخدمة، وتنقسم إلى نوعين Push messages وهي خدمة إعلام العميل بما تم من حركات على حساباته لدى البنك، و Pull messages وهي خدمة يمكن للمتعامل من خلالها التحويل بين الحسابات، ملخص أرصدة الحسابات، كشف حساب، طلب كشف حساب، طلب دفتر شيكات، بنكي اليوم، المعلومات الشخصية، تغيير كلمة السر.	الشركة العربية لخدمات الانترنت A2A
بنك الأردن دبي الإسلامي	فتح الحسابات	يقدم البنك مجموعة متنوعة من الحسابات والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الحسابات الجارية، الاستثمارية، التوفير، والودائع لأجل.	-
	خدمات التمويل	- تمويل السيارات (مرابحة). - تمويل البضائع (مرابحة). - التمويل السكني على مبدأ الإجارة المنتهية بالتمليك.	-
	بطاقات الفيزا إلكترون	بطاقات تتيح للمتعاملين بها تسديد قيمة المشتريات من خلال نقاط البيع محلياً ودولياً بالإضافة إلى السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي.	-
	الخدمات الالكترونية المصرفية عبر الانترنت	تتيح هذه الخدمة للمتعاملين إمكانية الوصول لحساباتهم من خلال شبكة الانترنت بطريقة آمنة للاطلاع على الأرصدة، وإجراء الحوالات وغيرها.	-
	خدمة الرسائل القصيرة SMS banking	يتم إرسال رسالة في حال استخدام بطاقة الفيزا إلكترون للعملاء على أجهزة الهاتف الخلوي.	-
	خدمة الحوالات البنكية	هذه الخدمة تتيح للمتعاملين إصدار الحوالات سواء داخل الأردن أو خارجه.	-
	أجهزة الصراف الآلي	تنفيذ عمليات مصرفية من خلال أجهزة ATM المنتشرة دون الحاجة لزيارة الفرع كعمليات السحب النقدي.	-

تابع / جدول رقم (٥١): الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها خلال عام ٢٠١٠

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك HSBC	الحسابات الدولية.	إمكانية فتح حساب بنكي في أي من فروع HSBC في العالم.	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود.
	التحويل بين الحسابات عن طريق الانترنت.	التحويل بين الحسابات العالمية عن طريق الانترنت مجاناً.	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود.
	القرض السريع على بطاقة الائتمان بفائدة أقل.	الحصول على قرض بفائدة أقل وفترة محدودة ضمن إطار بطاقة الائتمان.	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود.
	التأمين المصرفي.	- تأمين توفيري لأصحاب حسابات HSBC يقدم خدمة التوفير والحماية. - تأمين تعليمي للأطفال. - تأمين تقاعدي فقط لزبائن HSBC. - تأمين على الحياة لأجل الحماية.	ميت لايف / الليكو
	التأمين المصرفي.	- تأمين السفر + المساعدة على الطريق. - تأمين المنازل. - الحوادث الشخصية. - تأمين المصانع (حريق). - التأمين البحري. - تأمين السيارات.	الشرق الأوسط للتأمين
	بطاقة ائتمان بلاتينيوم.	ميزات بلاتينيوم للحسابات الخاصة.	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود.
	قروض سكنية لمدة ٢٥ سنة.	-	بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود.
البنك العقاري المصري العربي	إضافة خدمات على الموقع الالكتروني.	- شحن بطاقة زين الهاتف المحمول. - تسديد دفعات الضمان الاجتماعي. - حزمة الرسائل القصيرة SMS.	Internet Banking
	إضافة خدمات على الصراف الآلي.	مثل خدمة Anti-Skimming لحماية بطاقة العميل من نسخ المعلومات.	-
بنك ستاندرد تشارترد	E-Statements	خدمة طلب كشوفات الحسابات عن طريق البريد الالكتروني.	-
بنك عودة	بطاقة طيران الشرق الأوسط الائتمانية.	بطاقة ائتمانية تمنح للعميل نقاط على المشتريات ومن ثم يتم استبدالها بتذاكر للسفر.	Master Card
بنك الكويت الوطني	مركز اتصال العملاء.	مركز اتصال يتيح الفرصة أمام استفسارات وطلبات العملاء، ويروج المنتجات.	-
	الخدمات المصرفية عبر الانترنت.	خدمة تسمح بالاستفسار عن أرصدة الحسابات وتحويل من حساب إلى آخر، طلب تحويل داخل المملكة وخارجها، طلب دفتر شيكات، فتح حساب.	-

الفصل العاشر

الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

من نشاطات الجمعية

البروفيسور فريدريك ميشكين أثناء إلقاءه لمحاضرة في جمعية البنوك بحضور
حشدٌ من رؤساء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين للبنوك الأعضاء (٢٠١٠/١١/٣)

يستعرض هذا الفصل مجموعة مختارة من مؤشرات الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن بما فيها تطور عدد العاملين موزعاً حسب الجنس إلى ذكور وإناث، وتوزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي، وتوزيع العاملين حسب الفئة العمرية، وتوزيع العاملين حسب الحالة الاجتماعية، وتوزيع العاملين حسب المنطقة الجغرافية، وعدد الموظفين الملتحقين بالدورات التدريبية وحسب البنك، والاستقالات والتعيينات.

١ . عدد العاملين

ارتفع عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن عام ٢٠١٠ بما نسبته ٥,٢٪ عن العام ٢٠٠٩ ليبلغ حوالي ١٦٦١٣ موظفاً وموظفة.

جدول رقم (٥٢)

توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

السنة	ذكور	التوزيع النسبي (٪)	إناث	التوزيع النسبي (٪)	المجموع	نسبة التغيير (٪)
2004	8715	70.1	3714	29.9	12429	4.3
2005	9135	69.3	4047	30.7	13182	6.1
2006	9701	68.5	4464	31.5	14165	7.5
2007	10160	67.44	4905	32.56	15065	6.4
2008	10611	66.83	5267	33.17	15878	5.4
2009	10406	65.90	5384	34.10	15790	-0.6
2010	10938	65.84	5675	34.16	16613	5.2

- المصدر : بيانات البنوك

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في البنوك حسب الجنس فقد انخفضت نسبة الذكور من ٧٠,١٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٥,٨٪ في نهاية عام ٢٠١٠. لترتفع بذلك نسبة الإناث من ٢٩,٩٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٤,٢٪ في نهاية عام ٢٠١٠. وتدل هذه الإحصائيات على الارتفاع المستمر في نسبة المشاركة بين الجنسين في القطاع المصرفي الأردني لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية.

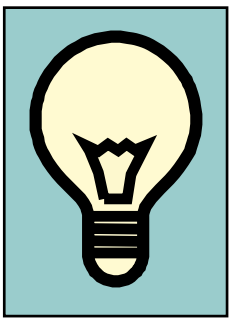

وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي تتجاوز أعمارهن ١٥ عاماً من مجموع المشتغلين الأردنيين حوالي ١٦,٤٪، بينما كانت نسبة النساء اللواتي تتجاوز أعمارهن ١٥ عاماً من قوة العمل الإجمالية حوالي ١٨,٤٪.

- المصدر، كتيب الأردن بالأرقام، دائرة الإحصاءات العامة.

٢ . توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي

استمر المستوى التعليمي للعاملين في البنوك بالتحسن حيث سجلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراه، ماجستير وبكالوريوس) ما نسبته ٦٧,٤٪ من إجمالي عدد الموظفين بنهاية عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع نسبة ٥٢,٥٪ في عام ٢٠٠٤. في حين تراجعت نسبة العاملين من حملة الدبلوم لتصل إلى ١٦,١٪ بنهاية عام ٢٠١٠، كما بلغت نسبة العاملين من حملة التوجيهي ودون التوجيهي ١٦,٤٪ بنهاية عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٥٣)

توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

السنة	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2004	17	0.1	657	5.3	5853	47.1	2963	23.9	1520	12.2	1419	11.4	12429
2005	19	0.1	748	5.6	6582	50.0	2992	22.7	1389	10.6	1452	11.0	13182
2006	24	0.2	781	5.5	7654	54.0	2841	20.1	1347	9.5	1518	10.7	14165
2007	26	0.2	834	5.5	8638	57.3	2844	18.9	1268	8.4	1455	9.7	15065
2008	32	0.2	904	5.7	9402	59.2	2761	17.4	1224	7.7	1555	9.8	15878
2009	33	0.2	938	5.9	9304	58.9	2803	17.8	1206	7.6	1506	9.5	15790
2010	38	0.2	1043	6.3	10125	60.9	2677	16.1	1113	6.7	1617	9.7	16613

- المصدر : بيانات البنوك

٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية

انخفضت نسبة الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة من ١٤,٤٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٣,٤٪ عام ٢٠١٠، بينما ارتفعت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و ٣٩ سنة من ٥٩,٠٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٥٩,٩٪ عام ٢٠١٠، كما ارتفعت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة من ٢٥,٩٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٢٦,١٪ عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى انخفاض عدد العاملين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً وما زالوا على رأس عملهم من ٠,٧٪ عام ٢٠٠٩ إلى ٠,٦٪ عام ٢٠١٠.

جدول رقم (٥٤)

توزيع العاملين حسب الفئة العمرية (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

السنة	اقل من 25 سنة		25-39 سنة		40-59 سنة		أكثر من 60 سنة		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2004	1732	13.9	7018	56.5	3584	28.8	95	0.8	12429
2005	1897	14.4	7231	54.8	3938	29.9	116	0.9	13182
2006	2305	16.3	7812	55.1	3949	27.9	99	0.7	14165
2007	2541	16.9	8196	54.4	4251	28.2	77	0.5	15065
2008	2747	17.3	8944	56.3	4107	25.9	80	0.5	15878
2009	2277	14.4	9316	59.0	4089	25.9	108	0.7	15790
2010	2218	13.4	9956	59.9	4340	26.1	99	0.6	16613

- المصدر : بيانات البنوك

٤. الوضع الاجتماعي للعاملين

ارتفعت نسبة العاملين العازبين من إجمالي عدد الموظفين في البنوك في عام ٢٠١٠ إلى ٤٠,٣٪ مقابل ٣٩,١٪ عام ٢٠٠٩، بينما انخفضت نسبة العاملين المتزوجين من إجمالي عدد الموظفين في عام ٢٠١٠ إلى ٥٩,٧٪ مقابل ٦٠,٩٪ عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٥٥)

توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

السنة	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
2004	4135	23.3	8294	66.7	**12429**
2005	4757	36.1	8425	63.9	**13182**
2006	6376	45.0	7789	55.0	**14165**
2007	6364	42.2	8701	57.8	**15065**
2008	6762	42.6	9116	57.4	**15878**
2009	6174	39.1	9616	60.9	**15790**
2010	6703	40.3	9910	59.7	**16613**

- المصدر : بيانات البنوك

٥ . التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة

بلغ عدد موظفي البنوك في محافظة العاصمة ١٣٨٩٥ موظفاً وموظفة أي ما نسبته ٨٣,٦٤٪ من مجموع موظفي البنوك، في حين استحوذت محافظة اربد على نسبة ٤,٨٤٪ من مجموع موظفي البنوك ومحافظة الزرقاء على نسبة ٣,٦٩٪ ومحافظة البلقاء على نسبة ١,٦٥٪ ومحافظة العقبة على نسبة ١,٣٧٪ ومحافظة الكرك على نسبة ١,٣١٪، أما باقي محافظات المملكة فلم تتجاوز النسبة في كل منها ١٪.

جدول رقم (٥٦)

التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١٠

المحافظة	عدد العاملين	التركز الجغرافي للعاملين (%)
محافظة العاصمة	13895	83.64
محافظة اربد	804	4.84
محافظة الزرقاء	613	3.69
محافظة البلقاء	274	1.65
محافظة العقبة	228	1.37
محافظة الكرك	218	1.31
محافظة مادبا	119	0.72
محافظة معان	99	0.60
محافظة جرش	86	0.52
محافظة عجلون	90	0.54
محافظة الطفيلة	62	0.37
محافظة المفرق	125	0.75
المجموع	**16613**	**100.0**

- المصدر : بيانات البنوك

- * التركز الجغرافي للعاملين لكل محافظة = (عدد موظفي البنوك بالمحافظة / إجمالي عدد موظفي البنوك)×١٠٠٪

جدول رقم (٥٧)

توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١٠

اسم البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	2588	38	60	26	17	8	7	11	4	4	6	7
البنك الأهلي الأردني	1059	46	38	37	18	16	13	12	11	12	12	9
بنك القاهرة عمان	1140	100	50	40	22	26	10	9	15	0	0	21
بنك الأردن	1085	105	42	16	14	10	9	9	11	10	0	19
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1555	126	93	35	14	36	13	26	12	18	13	15
البنك الأردني الكويتي	759	20	35	17	10	4	8	0	0	0	0	5
بنك الاستثمار العربي الأردني	342	13	13	0	10	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	405	28	9	20	13	7	6	0	0	0	0	0
البنك الاستثماري	285	9	7	0	10	0	0	0	0	0	0	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	395	7	6	4	8	6	5	0	0	0	0	6
بنك الاتحاد	450	19	17	7	16	0	8	0	0	0	0	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	193	5	6	0	5	4	4	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	350	6	19	0	9	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	1094	227	164	55	20	93	25	32	32	38	24	25
البنك العربي الإسلامي الدولي	448	11	27	7	9	8	7	0	0	8	7	8
بنك الأردن دبي الإسلامي	184	9	10	4	0	0	0	0	1	0	0	0
بنك HSBC	394	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	244	10	16	0	11	0	0	0	0	0	0	9
مصرف الرافدين	26	1	0	3	0	0	1	0	0	0	0	1
سيتي بنك	50	0	0	1	0	0	3	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	265	7	0	0	8	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	182	7	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني	142	0	0	0	8	0	0	0	0	0	0	0
لبنان والمهجر	237	9	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	23	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0
	13895	**804**	**613**	**274**	**228**	**218**	**119**	**99**	**86**	**90**	**62**	**125**

- المصدر : بيانات البنوك

٦. الدورات التدريبية

بهدف تحسين مهارات موظفي البنوك وتطوير قدراتهم وكفاءتهم، نظمت البنوك العاملة في الأردن عدداً من الدورات التدريبية لموظفيها خلال عام ٢٠١٠، حيث بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب تابعة للبنك ٣٠٣٦٩ موظف وموظفة، كما بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب محلية ٤٢٩٠ موظف وموظفة، في حين بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب خارج الأردن ٣٦٩ موظف وموظفة .

جدول رقم (٥٨)

عدد موظفي البنوك الذين اشتركوا في دورات تدريبيه خلال عام ٢٠١٠

أسم البنك	في مركز التدريب التابع للبنك	في مراكز تدريب محلية	في مراكز تدريب خارج الأردن
البنك العربي	6873	511	38
البنك الأهلي الأردني	3607	326	23
بنك القاهرة عمان	2047	258	25
بنك الأردن	4087	144	60
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	4137	402	31
البنك الأردني الكويتي	1773	248	5
بنك الاستثمار العربي الأردني	101	79	1
البنك التجاري الأردني	599	331	21
البنك الاستثماري	0	100	0
بنك المؤسسة العربية المصرفية / الأردن	311	266	4
بنك الاتحاد	412	361	25
بنك سوسيته جنرال - الأردن	547	70	24
بنك المال الأردني	873	187	15
البنك الإسلامي الأردني	2485	433	20
البنك العربي الإسلامي الدولي	1536	28	4
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0	0
بنك HSBC	158	37	9
البنك العقاري المصري العربي	60	159	15
مصرف الرافدين	0	0	0
سيتي بنك	0	64	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	73	21
بنك عودة	493	86	23
بنك الكويت الوطني	107	52	2
لبنان والمهجر	161	71	1
بنك أبو ظبي الوطني	2	4	2
المجموع	**30369**	**4290**	**369**

* قد تتضمن الأرقام أعلاه على تكرار لنفس الموظفين الذين شاركوا بأكثر من دورة تدريبية.

- المصدر : بيانات البنوك

٧. الاستقالات والتعيينات

قامت البنوك العاملة في الأردن بتعيين ٣٢٠٢ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠١٠، مقابل ٢٠٢٦ في عام ٢٠٠٩، فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب ٢٢٤٠ موظفاً وموظفة عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ٢٢٢٩ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠٠٩.

في حين انخفض معدل دوران الموظفين في عام ٢٠١٠ (مجموع الاستقالات/مجموع الموظفين × ١٠٠٪) حيث بلغ ١٣,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع ١٤,١٪ في عام ٢٠٠٩.

جدول رقم (٥٩)

الاستقالات والتعيينات (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

السنة	الاستقالات*	التعيينات	معدل دوران الموظفين (٪)
2004	1015	1554	8.17
2005	1341	2094	10.17
2006	1778	2761	12.55
2007	2131	3168	14.15
2008	2200	2857	13.86
2009	2229	2026	14.12
2010	2240	3202	13.48

* تشمل الاستقالات كافة الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب طوعاً أو التقاعد أو...الخ

- المصدر: بيانات البنوك

الفصل الحادي عشر

نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٠

جمعية البنوك تصدر التقرير الحادي والثلاثين للبنوك الاردنية

العرب اليوم

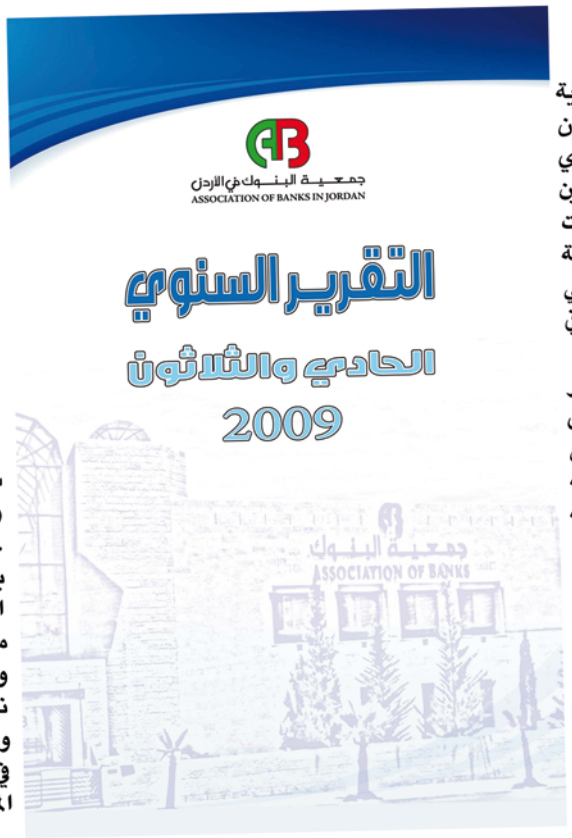

● أصدرت جمعية البنوك في الأردن التقرير السنوي الحادي والثلاثين رصدت فيه النشاطات والعمليات المصرفية والتطورات التي شهدتها البنوك في المملكة في عام 2009.

واشتمل الإصدار تقريرا حول آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية والتطورات الاقتصادية الاردنية خلال عام 2009.

كما اشتمل على مجموعة ابواب تناولت تطور الجهاز المصرفي وعدد البنوك والفروع واداء البنوك المدرجة في بورصة عمان وتقاص الشيكات وهيكل اسعار الفائدة وتحليل الاداء المقارن للبنوك والخدمات المصرفية الجديدة والموارد البشرية في البنوك فيما سلط التقرير الضوء على نشاطات جمعية البنوك في عام 2009.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض ان المؤشرات الاقتصادية تؤكد تأثر القطاعات الاقتصادية في المملكة في عام 2009 بتبعات الازمة المالية العالمية ظهرت على شكل تباطؤ وتراجع في النشاط الاقتصادي في المملكة.

واشار الى ان القطاع المصرفي برغم انه بقي بمنأى عن التداعيات المباشرة للازمة المالية العالمية الا انه أبدى تأثره بالوضع الاقتصادي الذي ساد في المملكة وظهر ذلك من خلال التراجع في بعض المؤشرات المصرفية مثل مؤشر الربحية وتباطؤ معدل نمو التسهيلات والارتفاع الطفيف في نسب الديون المتعثرة.

بدوره، سلط مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح إثناء التقديم للتقرير الضوء على القضايا المصرفية الفنية التي ناقشتها الجمعية واستجابت معها الجهات المختصة في القطاع المصرفي.

كما أشار الى النشاطات التدريبية التي نفذتها الجمعية وأبرزها الملتقى الثالث للإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحضير لمؤتمر دور القطاع المصرفي في التمويل البيئي.0

صحيفة العرب اليوم، العدد ٤٨٦٠، الأحد الموافق ٢٤ تشرين أول ٢٠١٠

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٠ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا. وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٠ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي. وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٠ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفي هذا الفصل سنستعرض أبرز النشاطات التي قامت بها الجمعية خلال عام ٢٠١٠.

أ - تعليمات البنك المركزي الأردني

المعايير المقترحة من البنك المركزي لتصنيف الشركات إلى صغيرة ومتوسطة الحجم.

قام البنك المركزي الأردني بموجب كتاب رقم ١٢٥٨٥/٥/١٠ بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢١ بالطلب من جمعية البنوك تعميم المعايير المقترحة من البنك المركزي لتصنيف الشركات إلى صغيرة ومتوسطة الحجم على البنوك الأعضاء لأخذ ملاحظاتها وتزويد البنك المركزي بها. وقد قامت الجمعية بتعميم المعايير المقترحة من البنك المركزي على البنوك الأعضاء وطلبت آرائهم ومقترحاتهم حول المشروع. كما قامت الجمعية بتجميع الملاحظات الواردة من البنوك حول معايير التصنيف المقترحة وإرسالها للبنك المركزي بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦.

المركزي يخفض أسعار الفائدة ٥٠ نقطة

قرر البنك المركزي الأردني تخفيض أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بمقدار ٥٠ نقطة أساس اعتباراً من ٢٠١٠/٢/٢١، وعليه تصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ٤,٢٥٪ لسعر إعادة الخصم بدلاً من ٤,٧٥٪، و ٤,٠٠٪ لسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة بدلاً من ٤,٥٠٪، و ٢,٠٠٪ لسعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة بدلاً من ٢,٥٠٪.

تعليمات الحد الأدنى لرأسمال البنوك المرخصة رقم (٢٠١٠/٥٢)

انطلاقاً من حرص البنك المركزي الأردني على تعزيز الملاءة المالية للبنوك وقدرتها على مواجهة مخاطر العمل المصرفي، قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٦ بإصدار تعليمات الحد الأدنى لرأسمال البنوك المرخصة والذي تم من خلالها رفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك الأردنية إلى ١٠٠ مليون دينار والأجنبية إلى ٥٠ مليون دينار. مع تأكيد البنك المركزي على ضرورة أن تستجيب البنوك للتعليمات الجديدة قبل نهاية عام ٢٠١١.

تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٢٠١٠/٥١)

أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٢٠١٠/٥١) بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٣، والتي سعى من خلالها البنك المركزي لوضع مجموعة من الأحكام والتعليمات والأسس الهادفة إلى التصدي لأية عمليات غسيل أموال في المملكة ومكافحة وجود تمويل سواءٌ بشكلٍ مباشر أو غير مباشر لنشاطات الإرهاب والتخريب.

تعليمات تملك المصلحة المؤثرة رقم (٢٠١٠/٤٩)

أصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢ تعليمات تملك المصلحة المؤثرة رقم (٢٠١٠/٤٩) والتي جاءت لتلغي التعليمات رقم (٢٠٠٩/٤٥). وقد حددت التعليمات الجديدة أسساً واضحة لتملك مصلحة مؤثرة أو زيادة تملك مصلحة مؤثرة في رأسمال أي بنك.

ب - قضايا السياسة العامة

صدور قانون المعلومات الائتمانية رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠

صدر في الجريدة الرسمية رقم ٥٠٣٤ بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ قانون المعلومات الائتمانية المؤقت رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠. حيث جاء هذا

القانون ليضع الأسس العريضة الخاصة بالاستعلام الائتماني في الأردن وليحدد آليات إنشاء شركات الاستعلام الائتماني في المملكة. وقد حدد القانون البنك المركزي الأردني مسؤولاً عن ترخيص تلك الشركات وأوكل له مهام إصدار الأحكام والأنظمة والتعليمات الخاصة بها.

نموذج تنسيق كشف البنك لغايات تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية

بناءً على طلبٍ من البنوك الأعضاء، قامت جمعية البنوك بتاريخ ٢٠١٠/٥/٥ بإرسال كتاب لوزارة المالية تطلب فيه عقد اجتماع في مبنى الجمعية بحضور مندوبين من وزارة المالية لمناقشة موضوع نموذج تنسيق كشف البنك لغايات تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، والاستيضاح عن بعض الأمور. وقد تفضلت وزارة المالية بقبول الدعوة وتم عقد الاجتماع يوم الأحد الموافق ٢٠١٠/٥/١٦ وبحضور ممثلي البنوك الأعضاء وستة مندوبين عن وزارة المالية ومندوبان من شركة (Intracom) العاملة على تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

قانون الإعسار التجاري لسنة ٢٠١٠

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماع للجنة القانونية بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٠، وذلك لمناقشة مجموعة من الموضوعات القانونية التي تهم عمل القطاع البنكي في الأردن، كان من ضمنها موضوع قانون الإعسار التجاري لسنة ٢٠١٠، حيث تم إبداء الملاحظات القانونية عليه، وإرسالها إلى ديوان الرأي والتشريع من اجل العمل على أخذها بعين الاعتبار، عند صياغة القانون بالشكل النهائي.

الأرشفة الالكترونية للمستندات الخاصة بالعملاء

تم طرح موضوع الأرشفة الالكترونية للمستندات الخاصة بالعملاء والتي يتم الاحتفاظ بها لسنوات طويلة خلال اجتماع اللجنة القانونية المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٠، حيث بينت اللجنة أن هذا الموضوع يسبب عبئاً كبيراً على البنوك نتيجة الاحتفاظ بهذه المستندات لفترة طويلة، وقد خلصت اللجنة إلى ضرورة إجراء تعديل تشريعي، بالإضافة إلى قيام الجمعية بإرسال كتاب لمعالي الدكتور رجائي المعشر الأكرم نائب رئيس الوزراء والبنك المركزي الأردني يتضمن دراسة قصيرة حول الأرشفة الالكترونية واهم المشاكل والمعوقات التي تواجه البنوك في هذا المجال واهم المقترحات حول هذا الموضوع .

جمعية البنوك تناقش مسودة قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً للجنة القانونية لمناقشة مسودة قانون ضمان الحقوق في الأموال المنقولة في مقر الجمعية بتاريخ ٢٠١٠/٨/٩، حيث تم استضافة ممثل عن المكتب القانوني المشرف على إعداد مسودة القانون، من اجل إبداء الملاحظات القانونية، والاستفسارات حول مشروع القانون الجديد، وقد ابدي أعضاء اللجنة القانونية العديد من المقترحات على مشروع القانون الجديد، نظرا لاتصاله الوثيق بعمل القطاع البنكي في الأردن، حيث يهدف هذا القانون إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح الائتمان بضمان الأموال المنقولة لهذه المؤسسات، حيث تم الاتفاق على إرسال الملاحظات القانونية للبنوك حول هذا القانون إلى المكتب القانوني المشرف على إعداد مسودة القانون من اجل الأخذ بها قبل صدور الصيغة النهائية للقانون.

الدعوة لإنشاء غرفة للتحكيم للفصل في المنازعات المصرفية

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعا للجنة القانونية بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠ لمناقشة الاقتراح المقدم من قبل الأستاذ كمال البكري المدير العام لبنك القاهرة عمان، والمتعلق بالعمل على إنشاء غرفة للتحكيم في النزاعات المصرفية بين البنوك والعملاء.

كما أكد الأستاذ كمال البكري في حديثه عن الفكرة، انه إذا تم تفعيلها وتطبيقها على ارض الواقع، ستكون من الانجازات المهمة على الصعيد المصرفي، وفي اعتقاده سيكون إنشاء غرفة للتحكيم تفصل في المنازعات المصرفية بين البنوك والمتعاملين معها من الخطوات المهمة على الجانب المحلي .

وأكد مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح على أهمية الاقتراح المقدم من قبل الأستاذ كمال البكري، وضرورة العمل على تطوير هذه الفكرة وإعداد الدراسات القانونية من قبل أعضاء اللجنة القانونية من اجل تجسيدها على ارض الواقع، كما عقدت لاحقا جمعية

البنوك العديد من الاجتماعات المصغرة لأعضاء اللجنة القانونية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٣ و٢٠١٠/١٠/١٨ حول موضوع إنشاء مركز تحكيم لفض المنازعات المصرفية بين البنوك والعملاء من اجل الخروج بتصورات وفرضيات قانونية في هذا المطاف، وقد تم استخلاص دراسة قانونية حول هذا الموضوع وتم عرضها على مجلس إدارة جمعية البنوك لإبداء الرأي حولها.

زيارة رئيس محكمة بداية عمان

قام ممثلون عن اللجنة القانونية في جمعية البنوك بزيارة رئيس محكمة بداية عمان بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٨، حيث هدفت هذه الزيارة إلى استعراض بعض القضايا التي تواجه البنوك في الدوائر التابعة للمحكمة، وقد تم التجاوب مع بعض المشاكل والقضايا.

وفي بداية الاجتماع رحب رئيس محكمة بداية عمان القاضي بالمحاميين، وأبدى تعاونه التام من اجل سماع مقترحات البنوك عن بعض المشاكل التي يعاني منها محاميي البنوك في مراجعاتهم التي تتم في المحكمة. حيث تحدث ممثلي اللجنة القانونية عن بعض الممارسات التي تواجه البنوك في تسجيل عدد القضايا الخاصة بالبنوك في قلم المحكمة، حيث أن قلم المحكمة لا يسمح للمحامين الممثلين للبنوك بتسجيل أكثر من ثلاثة قضايا وهذا يضر بمصلحة البنوك نظراً لكثرة القضايا والمطالبات التي تعج بها البنوك، وأبدى رئيس المحكمة تجاوبه مع ممثلي اللجنة وتم التأكيد على مدير المحكمة وعلى رئيس القلم بضرورة التعاون مع محامي البنوك، وبأن يقوم موظف القلم بتسجيل قضايا البنوك في حدود الخمسة قضايا لكل محامي ممثل البنك في اليوم الواحد.

كما تم التطرق لموضوع عدم قبول الأقلام لتسجيل دعوى إلا بعد أن تستوفى الأوراق الأصلية، ورفضها للصور، أو الطوابع الواجبة الدفع، أو عدم قبولها اللوائح الجوابية (حتى لو كانت في اليوم الأخير للتقديم)، أو للأوراق التي باللغة الانجليزية ما لم تكن مترجمة حيث أن هذا يؤخر إجراءات التقاضي، لان ما يبرز في الدعوى خاضع للقاضي الذي ينظر الدعوى والتي يمكن لأطراف الدعوى أن يتصادقوا عليها أمام قاضي الموضوع وجميعها خاضعة كبيّنة يعود تقديرها لقناعة المحكمة والقاضي الذي ينظر الدعوى.وقد استمع رئيس المحكمة إلى هذا الموضوع بتأني، حيث عقب على انه ليس هنالك ما يمنع من أن يقوم المحامي بالتوقيع على الصورة المقدمة للقلم مقابل محامي البنك في حالة عدم وجود النسخة الأصلية، إلا انه أصر على أن الترجمة واجبة التقديم وان هذا الإجراء المتبع من قبل دوائر المحكمة هو إجراء قانوني ووفق نص القانون، حيث استشهد القاضي احمد بيك بالنصوص القانونية الناظمة لهذا الموضوع مؤكدا على أن هذا الموضوع لا يمكن مخالفته من الناحية القانونية لورود نص فيه .

كما تم الإشارة أيضاً إلى بعض الأمور الأخرى مثل رسوم الطوابع وكيفية تعاطي المحكمة معها، وكيفية تحصيل صور من قرار الحكم أو محاضر الجلسة مباشرة من قبل قاضي الموضوع دون الانتظار لمدة طويلة، إلا أن رئيس المحكمة أشار إلى أن هذا الموضوع يكلف خزينة الدولة ولا يمكن استصدار تعميم بهذا الخصوص، إلا انه اقتراح على لجنة تابعة لوزارة العدل، على أساس فرض رسم على الخصوم في الدعوى للحصول على المحاضر والقرارات مباشرة وان هذا الموضوع قيد الدراسة.

اجتماع لجنة الامتثال في جمعية البنوك للعمل على إعداد تقرير يتعلق بمراقبة الامتثال في الأردن

عقدت جمعية البنوك في الأردن عدة اجتماعات لمناقشة موضوع إعداد تقرير يتعلق بمراقبة الامتثال في الأردن بحضور أعضاء اللجنة الممثلة من قبل مسئولي دوائر مراقبة الامتثال في البنوك وممثل عن البنك المركزي.

وقد أكد الحضور على أهمية دور اللجنة من الناحية العملية مشيرا إلى أن مراقبة الامتثال من الموضوعات المهمة للبنوك والقطاع المصرفي بشكل كلي.

كما أكد الحضور على ضرورة العمل بشكل سريع لإعداد تقرير يتعلق بمراقبة الامتثال في الأردن من قبل أعضاء اللجنة للتعريف بدور الامتثال وأهميته وضرورة العمل على تطوير دوائر الامتثال وتطوير قدرات العاملين فيها من خلال الجهات المانحة للشهادات المتعلقة بمراقبة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال من اجل الارتقاء بهذه الدوائر إلى الأفضل نظرا لارتباطها بالعديد من الدوائر الموجودة في البنك. وقد تم تشكيل لجنة مصغرة للعمل على هذا الموضوع التي اجتمعت بتاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠ والتي قامت بمناقشة الموضوع من جميع الجوانب بالإضافة إلى إعداد دراسة حول الجهات المانحة لشهادة الكامز من اجل استفادة طاقم مراقبة الامتثال في البنوك من هذه الشهادة، وقد تم بحث

كيفية إنشاء قاعدة للتشريعات التي تتعلق بالعمل المصرفي من اجل تسهيل وصول دوائر مراقبة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال لكل ما هو جديد من تشريعات وقوانين متصلة بعمل الدائرة.

جمعية البنوك تناقش موضوع الفوائد المعلقة في أحكام وإجراءات تنزيل المصاريف المقبولة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠

قامت جمعية البنوك في الأردن وبناءً على طلبٍ من البنوك الأعضاء بعقد عددٍ من الاجتماعات لمناقشة موضوع الفوائد المعلقة في أحكام وإجراءات تنزيل المصاريف المقبولة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠. ومن خلال آخر اجتماعين عقدا لمناقشة الموضوع (اجتماع يوم الأحد الموافق ٢٠١٠/١٢/١٩ واجتماع يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٠/١٢/٢١) بحضور المدراء الماليين والقانونيين في البنوك الأعضاء ومندوباً عن البنك المركزي الأردني ومندوبي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، تم التوصل إلى إقناع مندوبي الضريبة بوجهة نظر البنوك والمتمثلة في عدم جواز إخضاع الفوائد المعلقة للضريبة بسبب عدم تحققها.

وفي هذا الصدد، فقد أثمرت الجهود المبذولة في صدور تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١١ والمعدلة لتعليمات أحكام وإجراءات تنزيل المصاريف المقبولة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠ والصادرة بالاستناد لأحكام المادة (٥) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩. حيث جاءت التعليمات المعدلة لتتوافق مع مطالبات البنوك الأعضاء، وذلك من خلال تعديل المادة (٨) بإضافة الفقرة (أ) إليها والتي تنص على ((يقبل تعليق الفوائد والعمولات للبنوك على التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي تم قبول مخصصاتها ضمن المصاريف المقبولة)). كذلك تم تعديل الفقرة ب في المادة (٨) لتصبح ((يتوجب على كل بنك أن يقدم للدائرة مع إقراره الضريبي كشفاً يبين الفوائد والعمولات المعلقة والتغيرات التي طرأت عليها لكل سنة ولكل عميل)). وأخيراً فقد تم تعديل المادة (٩) من التعليمات الأصلية بإلغاء عبارة (للسنوات ٢٠٠٩ وما قبلها).

تعليمات رقم (١) و (٢) لسنة ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الواردة في قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ لسنة ١٩٩٩ والقرار ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١

عقدت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٠، اجتماعا للجنة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، لمناقشة التعليمات رقم (١)، (٢) لسنة ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الواردة في قراري مجلس الأمن ١٢٦٧ لسنة ١٩٩٩ والقرار ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١، حيث أبدى ممثلي البنوك مجموعة من الملاحظات والاستفسارات حول هذه التعليمات التي قامت الجمعية بجمعها وإرسالها بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٢ إلى سيادة الشريف فارس شرف محافظ البنك المركزي الأردني .

ج - قضايا تقنية المعلومات

الجمعية تناقش موضوع وصول البنوك لبيانات العملاء الشخصية من دائرة الأحوال المدنية والجوازات

بناءً على طلب من البنوك الأعضاء عقدت الجمعية بتاريخ ٢٠١٠/١/٥ اجتماعاً لمدراء تكنولوجيا المعلومات في البنوك بخصوص بحث موضوع إمكانية وصول البنوك للبيانات الشخصية للعملاء من دائرة الأحوال المدنية والجوازات بشكلٍ مباشر من موقع الدائرة على الانترنت من خلال استخدام كلمة سر وبأجر محدد تتحمله البنوك.

وبتاريخ ٢٠١٠/١/١٢ تم عقد اجتماع آخر لمدراء تكنولوجيا المعلومات بحضور مندوبين عن البنك المركزي الأردني ودائرة الأحوال المدنية والجوازات والذي تم فيه استمزاج آراء البنوك الأعضاء حول قيام دائرة الأحوال المدنية والجوازات بتزويد البنوك الأعضاء بالبيانات الشخصية عن عملائها بشكل مباشر من خلال موقع الدائرة على الانترنت وباستخدام رقم سري خاص يتم إعطاؤه للبنوك من قبل الدائرة مقابل رسم سنوي يغطي مصاريف صيانة تلك البيانات وضمن آلية يتم الاتفاق عليها لاحقا. وقد أجمعت البنوك على الاشتراك في نظام الخدمة المقدم من قبل دائرة الأحوال المدنية والجوازات مع أخذ البيانات من الدائرة على شكل قرص مدمج (CD) كل سنة. وتجدد هذه البيانات بشكل ربع سنوي مقابل دفع مبلغ سنويا وتشمل ١٠ مستخدمين USERS. ويتم دفع مبلغ آخر سنوياً عن كل مستخدم إضافي.

واستكملاً للموضوع أعلاه، ونظراً لوجود اختلاف في آراء مندوبي البنوك الأعضاء الذين حضروا الاجتماعين السابقين حول النتائج

والتوصيات التي تم التوصل لها، عقدت الجمعية بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٠ اجتماعاً آخراً يضم مسئولي البنوك المعنيين وأصحاب القرار وبحضور مندوبين عن البنك المركزي الأردني ودائرة الأحوال المدنية والجوازات، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج وتوصيات تجمع عليها البنوك الأعضاء. وقد بين الحضور بأن أغلبية البنوك الأعضاء توافق على الكلف المالية التي حددتها الدائرة وقامت الجمعية بمخاطبة البنك المركزي الأردني لإعلامه برغبة البنوك بالاشتراك في هذه الخدمة.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة مشاكل نظام المقاصة الالكترونية

بناءً على طلبٍ من أحد البنوك الأعضاء عقدت الجمعية اجتماعاً لممثلي البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٦ لمناقشة مشاكل نظام المقاصة الالكترونية التي تواجهها بعض الدوائر المعنية في البنوك.

وقد بين الحضور أن البنوك تواجه ثلاثة أنواع من المشاكل هي المشاكل المتعلقة بالعمليات، والمشاكل المتعلقة بالنظام من النواحي الفنية، والمشاكل المتعلقة بالنظام من النواحي القانونية.

وبعد مناقشة الموضوع من جميع النواحي اتفق الحضور على أن يتم توزيع محضر الاجتماع على المشاركين من البنوك الأعضاء ليتم دراسته وإبداء الآراء حوله ومن ثم الخروج بتوصيات موحدة تجمع عليها البنوك وتتوحد في مواجهة هذه المشاكل ومن ثم تقدم لجمعية البنوك لتقوم الجمعية باستكمال الإجراءات من طرفها لعرضها على البنك المركزي الأردني، وبعدها تم الاتفاق على تحويل الموضوع لمجلس المقاصة لمتابعته.

جمعية البنوك تناقش موضوع الشيكات المزورة

بناءً على طلبٍ من أحد البنوك الأعضاء عقدت جمعية البنوك بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٥ اجتماعاً ضم مدراء العمليات في البنوك الأعضاء وبحضور مندوبين عن البنك المركزي الأردني وشركة Progress Soft وذلك لمناقشة موضوع تزوير الشيكات. وأوضح الحضور أن هناك عمليات تزوير شيكات تحدث على درجة عالية من الإتقان بحيث يتم تزوير الخط المغناطيسي للشيكات والعلامات المائية. واقترح الحضور جملةً من الحلول والتوصيات المقترحة لمواجهة عمليات التزوير هذه. وطالب الحضور اتخاذ الإجراء اللازمة واطلاع أعضاء جمعية البنوك على هذا الموضوع لمناقشته بحضور البنك المركزي وشركة Progress Soft بهدف التوصل لحل لهذه المشكلة.

وقد تم الاتفاق من جميع المشاركين على أن يتم إحالة الموضوع والحلول المقترحة بشكلٍ عاجل ليتم مناقشته في مجلس المقاصة التي تضم البنك المركزي الأردني والبنوك الأعضاء وبمشاركة الشركة المعنية Progress Soft وجمعية البنوك.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة موضوع المقاصة الالكترونية وآلية تبادل الشيكات التي لا تحتوي علامات ضوئية وفق المواصفات الفنية والأمنية للشيكات

بناءً على طلبٍ من أحد البنوك الأعضاء عقدت جمعية البنوك اجتماعاً بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢١ بحضور ممثلي البنوك الأعضاء ومندوبي البنك المركزي الأردني لمناقشة موضوع المقاصة الالكترونية وآلية تبادل الشيكات التي لا تحتوي علامات ضوئية وفق المواصفات الفنية والأمنية للشيكات. وبعد مناقشة الموضوع توصل الحضور إلى مجموعة من التوصيات أبرزها ما يلي:

- قبول الشيكات من قبل البنوك بغض النظر إذا ما تم قراءة خط المايكر أم لا، ويتم تحصيل الشيكات التي لم يقرأ خط المايكر فيها حسب تعليمات البنك المركزي.
- عدم إعادة الشيكات التي تم ختمها «شوهد الأصل» وتمت مشاهدتها من قبل البنك الدافع عند تقديمها من خلال المقاصة الالكترونية.
- تحديد مبلغ عمولات تحصيل الشيكات خارج جلسة المقاصة.
- تحديد حد أدنى للشيكات التي يتم تبادلها خلال جلسة المقاصة اليدوية.

جمعية البنوك تعقد خمسة اجتماعات للجنة تقنية المعلومات خلال العام ٢٠١٠

تم عقد الاجتماع الأول للجنة تقنية المعلومات بتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١ بهدف إعداد برنامج عمل للجنة بما ينسجم مع الخطة التنفيذية لجمعية البنوك. كما تم استعراض المواضيع التي أنجزت من قبل اللجنة والمواضيع التي تهم البنوك ليتم متابعتها وتنفيذها خلال عام ٢٠١٠.

أما الاجتماع الثاني للجنة فقد عقد بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢١ في جمعية البنوك وجاء استكمالاً للاجتماع الأول وتم فيه انتخاب رئيساً للجنة tوموضوع نظام التقارير من البنك المركزي، وموضوع الأرشفة الالكترونية، وموضوع التشريعات الالكترونية، وموضوع الحصول على الرقم السري في مركزية المخاطر، وموضوع الشيكات المرتجعة وتوحيد نماذج KYC.

وعقد الاجتماع الثالث للجنة تقنية المعلومات بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٦ حيث استحدث في هذا الاجتماع اللجنة الإشرافية (Steering Committee) وميثاق عمل لها TOR. وتم الاتفاق أن تكون المواضيع التي توضع على جدول أعمال هذه اللجنة متخصصة في مجال تقنية المعلومات. ومن أهم المواضيع التي نوقشت في الاجتماع ميثاق عمل اللجنة، وعرض تطورات مشروع تقارير البنك المركزي ومركزية المخاطر، ووضع تصور نهائي بمتطلبات البنوك في الأردن بما يخص بيانات الأحوال المدنية والاتفاق عليه، ومناقشة موضوع أرشفة الشيكات، وموضوع مسودة قانون المعاملات الالكترونية.

أما الاجتماع الرابع للجنة تقنية المعلومات والذي عقد بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٣ فقد تم فيه مناقشة جدول أعمال اللجنة الإشرافية وبحث تطورات مشروع تقارير البنك المركزي ومركزية المخاطر وعرضه على اللجنة الإشرافية لتمريره للجهات المعنية، ووضع تصور نهائي لمتطلبات البنوك بما يخص بيانات الأحوال المدنية. كما تم في الاجتماع مراجعة ميثاق الشرف الخاص بلجنة تقنية المعلومات، وإعداد كتاب لمخاطبة البنك المركزي حول موضوع أرشفة شيكات المقاصة. وتم الاتفاق على أن يقوم أعضاء لجنة تقنية المعلومات بإرسال أي دورات أو ورش عمل إلى اللجنة الإشرافية لتقوم بالإشراف والتنسيق بين البنوك حول هذا الموضوع ومن خلال الجمعية. وأخيراً تم التوصية بإحالة بعض المواضيع إلى اللجان المختصة في جمعية البنوك و هي موضوع الاحتيال في موضوع البطاقات الائتمانية، وموضوع الشيكات المرتجعة، وتوحيد نماذج KYC.

وفي الاجتماع الخامس للجنة تقنية المعلومات والذي عقد في جمعية البنوك بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢ تم طرح موضوع أن دائرة الأحوال المدنية كانت قد أجلت موضوع تزويد البنوك بنسخ من قاعدة البيانات إلى ما بعد الانتهاء من الانتخابات البرلمانية، وحيث أن الانتخابات قد انتهت فقد أشار الحضور إلى ضرورة متابعة الموضوع مع الدائرة والجهات المعنية. كما تم بحث موضوع مشروع تقارير البنك المركزي ومركزية المخاطر وعرضه على اللجنة الإشرافية لتمريرها إلى الجهات المعنية. وبحث الحضور عدداً من المواضيع الأخرى مثل موضوع مراجعة ميثاق عمل TOR الخاص بلجنة تقنية المعلومات وتعديله ومراجعة ترجمته إلى اللغة العربية وموضوع مخاطبة البنك المركزي بخصوص أرشفة شيكات المقاصة.

جمعية البنوك تعقد اجتماعين للجنة الإشرافية لتقنية المعلومات

عقدت اللجنة الإشرافية المنبثقة عن لجنة تقنية المعلومات اجتماعها الأول بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٨ في مقر الجمعية. وناقشت اللجنة مجموعة من الموضوعات شملت الاطلاع على ميثاق عمل اللجنة ومناقشته وتعديل بعض بنوده من قبل اللجنة الإشرافية. وتم عرض تطورات مشروع تقارير البنك المركزي ومركزية المخاطر ووضع تصور نهائي واتفاق عليه حول بيانات الأحوال المدنية ومناقشة موضوع الأرشفة / الشيكات ضمن مشروع البنك المركزي. كما ناقشت اللجنة في اجتماعها الأول طرح موضوع انتداب قانوني لعرض موضوع التشريعات الالكترونية في

الاجتماع المقبل للجنة تقنية المعلومات وتوزيعه بالبريد الالكتروني على أعضاء لجنة تقنية المعلومات بأي ندوات أو محاضرات متخصصة في مجال تقنية المعلومات.

أما الاجتماع للجنة الإشرافية لتقنية المعلومات بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠ فقد ناقش موضوع صياغة كتاب بخصوص عرض تطورات مشروع تقارير البنك المركزي ومركزية المخاطر وعرضه على اللجنة الإشرافية لتمريرها إلى الجهات المعنية. كما طلبت اللجنة من الجمعية وضع اللجنة الإشرافية بالصورة بما يتعلق بموضوع ردود البنوك حول موضوع أنظمة الرقابة المكتبية، ومتابعة إعداد كتاب حول موضوع وضع تصور نهائي بمتطلبات البنوك في الأردن بما يخص بيانات الأحوال المدنية، بالإضافة إلى مراجعة ميثاق الشرف TOR الخاص بلجنة تقنية المعلومات وتعديله وترجمته إلى اللغة العربية حسب التوصيات في الاجتماع الأخير للجنة تقنية المعلومات. واتفق المجتمعون على إعداد كتاب لمخاطبة البنك المركزي حول موضوع أرشفة شيكات المقاصة. وتم التوصية بإحالة مجموعة من الموضوعات التي تمت مناقشتها في إطار لجنة تقنية المعلومات إلى اللجان المختصة في جمعية البنوك وتشمل موضوع الاحتيال في البطاقات الائتمانية والشيكات المرتجعة وتوحيد نماذج KYC. وناقشت اللجنة الإشرافية للجنة تقنية المعلومات موضوع التحضير للمؤتمر العربي للتجارة الالكترونية.

جمعية البنوك تعقد ثلاثة اجتماعات لمناقشة آليات مواجهة مخاطر أمن المعلومات المصرفية وجرائم الحاسوب

تم عقد الاجتماع الأول بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٧ بناءً على طلب من بعض البنوك الأعضاء بهدف بحث المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات المصرفية وجرائم الحاسوب واقتراح الحلول والتوصيات المناسبة في هذا المجال. وأشار الحضور أن مواضيع أمن المعلومات تؤثر على المستهلك وعملاء البنوك والجمهور وأن بعض أنواع الهجمات أصبحت في تزايد وبالتالي لا بد من توجيه رسائل توعية وتحذير للعملاء وللجمهور. ودعا الحضور البنك المركزي الأردني كجهة رقابية عن البنوك أن يقوم بإجراء دراسات حول مخاطر أمن المعلومات وتنبيه الجهاز المصرفي لمثل هذه القضايا عند الضرورة. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة من مندوبي البنوك لدراسة الملاحظات والاقتراحات التي تم التوصل لها والخروج بتوصيات موحدة ترسل للبنوك لأخذ موافقتها، وكذلك دراسة موضوع الكلف المالية وكيفية توفيرها.

أما الاجتماع الثاني بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣٠ فقد بحث في أربعة محاور هي محور Identity Theft ومحور Phishing ومحور ATM ومحور Social Engineering. وقد أوصت اللجنة أن تقوم جمعية البنوك بحملة إعلامية للتوعية بأمن ومخاطر المعلومات من خلال شركة متخصصة في هذا المجال تختارها لجنة أمن ومخاطر المعلومات. ومن خلال الرسائل التي ستعتمدها اللجنة وتوافق عليها إدارات البنوك الأعضاء على أن تقوم الجمعية بدراسة كلفة المشروع والجهات التي ستموله. كما أوصت اللجنة أمن ومخاطر المعلومات أن تكون ضمن اللجان الدائمة المعتمدة في الجمعية تحت مسمى "لجنة إدارة أمن المعلومات" وأن تكون مستقلة عن لجنة المخاطر ولجنة تقنية المعلومات.

وناقش الحضور موضوع توحيد ملاحظات وتوصيات البنوك حول مواجهة المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات المصرفية وجرائم الحاسوب، وتحديد المحاور وفصلها لمخاطبة الجمهور والعملاء وأن يتم توجيه الرسائل لكل موضوع أو محور على حدة بعد تحديد المحاور والرسائل المخصصة لكل محور وتحديد الوسائل التي من خلالها سيتم إيصالها للجمهور والعملاء. واقترح المجتمعون ان يتم عقد ورشات عمل تثقيفية لرؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين والإدارات العليا في البنوك من قبل البنك المركزي في مجال حاكمية أمن المعلومات Information Security Governance.

وفي الاجتماع الثالث والذي تم عقده في الجمعية بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣ لمتابعة نفس الموضوع، قدمت اللجنة مجموعة من التوصيات منها: أن تكون آليات العمل المقترحة على مرحلتين : الأولى وهي أخذ موافقة البنوك على الرسائل التي تم إعدادها من خلال صياغة كتاب وإرفاق الرسائل التي تم إعدادها ضمن المحاور الأربعة معه، والمرحلة الثانية عرض ما ستتوصل إليه اللجنة من هذه الرسائل وملاحظات البنوك عليها على شركات متخصصة وأخذ رأيها بالكلفة المالية للمشروع ، وتوصية من اللجنة أن تكون هذه اللجنة دائمة ضمن اللجان الدائمة في الجمعية تحت مسمى لجنة إدارة أمن المعلومات وأن تكون مستقلة عن لجنة المخاطر ولجنة تقنية المعلومات والتأكيد على أهميتها.

د - الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

١) ورش العمل:

- **ورشة عمل « القواعد الموحدة لخطابات الضمان»**

تاريخ الانعقاد: ٢٠١٠/٥/٤

المحاضر: محمد برجاق

- **ورشة عمل خاصة بالشيكات المعمول بها في الأردن:**

هدفت الورشة التي عقدت بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٦ إلى مناقشة النواحي الأمنية في الشيكات وبيانها وبيان النواحي والعلامات الأمنية للشيكات في الدول الأوروبية وأمريكا ومقارنتها بالشيكات المعمول بها في الأردن، وإضافة ما يلزم من طباعة وتصنيع حتى نتمكن من رفع المستوى الأمني للشيكات لغايات منع التزوير.

- **ورشة عمل التوقيع الداخلي المعتمد**

عقدت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل بتاريخ ٧-٢٠١٠/٣/٨ حول «التوقيع الالكتروني الداخلي المعتمد» الذي يستخدم في مراسلة البنوك حول العالم، حيث حضر الورشة التي قدمها السيد Heinz Reschke والسيد Peter Reschke ٣٦ مشاركا يمثلون مجموعة من البنوك المحلية والأجنبية العاملة في المملكة. ويعتمد نظام التوقيع الالكتروني أكثر من ١١٠٠ مؤسسة مصرفية دولية في أكثر من ٧٠ دولة حيث تم إقرار هذا النظام من قبل جمعية البنوك السويسرية بالإضافة إلى عدة منظمات دولية أخرى.

وافتتح الورشة مدير عام جمعية البنوك في الأردن الذي أكد على أهمية مواكبة البنوك الأردنية للتطورات التقنية التي تسهم في ضمان انسياب العمليات المصرفية بأمان وثقة وتحافظ على وقت العمل والبنك على السواء. وأشار إلى مبادرة جمعية البنوك في تعريف البنوك الأعضاء بأحدث التقنيات والأدوات الالكترونية التي تسهم في تطوير الخدمات المصرفية لتصل إلى المستويات المتقدمة عالميا.

وأكد في هذا الصدد أن الجمعية طرحت مبادرات عديدة لتطوير الخدمات المصرفية التقنية أبرزها مبادرة الخدمات المصرفية لكفيفي البصر.

ويتم استخدام «التوقيع الداخلي المعتمد» في الالتقاط اللحظي للوثائق المالية مثل القروض والحسابات الجديدة والسحوبات وتطبيقات بطاقات الائتمان من خلال اتصال آمن عبر الانترنت لإدارة نقل الوثائق عبر تواقيع الكترونية معتمدة. ويتسم هذا النظام بفوائد عديدة منها تخفيض التكلفة وزيادة الأمان بالإضافة إلى الانضمام الشبكة المتنامية التي تضم معظم المؤسسات المالية الدولية الكبرى. وتم تطوير نظام التوقيع الالكتروني من خلال شركة SOFTPRO / ألمانيا للقضاء على تزوير التقاط المقاييس الحيوية الفعلية للتواقيع وتقييدها من خلال وثائق مختومة زمنيا. وقدم Peter Reschke من شركة سوفت برو التي طورت نظام التوقيع الالكتروني عرضا لمزايا التوقيع وسهولة استخدامه ومستويات الأمان التي يتمتع بها النظام.

- **ورشة عمل «Operational Risk Management Workshop» إدارة المخاطر لموظفي الأعمال**

عقدت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع بنك لبنان والمهجر ورشة عمل بعنوان «إدارة المخاطر لموظفي الأعمال» وذلك بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣. حيث حاضر فيها الخبير الدولي السيد Gary Williams البريطاني الجنسية، تم التحدث عن إدارة المخاطر التشغيلية وبحضور عدد كبير من موظفي البنوك من إدارة المخاطر.

- **محاضرة تعريفية عن الشركة الأردنية القبرصية للخدمات اللوجستية**

٢٠١٠/٥/٥

شركة جلوب ويليامز الأردن.

٢) الدورات والبرامج التدريبية:

- **دورة تدريبية «الجوانب القانونية المرتبطة بالعقود المصرفية في ضوء الأحكام المتعلقة بالشركات»**

عقدت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان « الجوانب القانونية المرتبطة بالعقود المصرفية في ضوء الأحكام المتعلقة بالشركات» حاضر فيها رئيس مجلس إدارة بنك الأردن دبي الإسلامي سالم الخزاعلة في الفترة من ١١ إلى ١٤ نيسان ٢٠١٠.

وشارك في الدورة التدريبية ٤٤ موظفا من البنوك يمثلون الدوائر القانونية ومحامي البنوك والموظفين العاملين في منح الائتمان المصرفي والتسهيلات البنكية والعقود المصرفية وائتمان الشركات والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية في الدوائر القانونية في البنوك.

وتطرقت الدورة إلى الجوانب القانونية المرتبطة بالعقود المصرفية في ضوء الأحكام والجوانب القانونية الواردة في قانون الشركات الأردني والمتعلقة بعمليات البنوك. وكذلك الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية التي يجب على البنك مراعاتها قبل منح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها والمتعلقة بالشركات.

وتناولت الدورة موضوع الأهلية القانونية للشركات في حدود عقد الشركة ونظامها الأساسي والأهلية القانونية للمفوضين بالتوقيع عن الشركات وقدرتهم على التوقيع على العقود المصرفية نيابة عن الشركات وحدود صلاحياتهم واستمرارية هذه الصلاحيات وتحليل الآثار القانونية المتعلقة بعقد الشركة الأساسي ونظام الشركة الداخلي وتعديلاتها وقرارات هيئاتها العامة وقرارات مجالس إدارتها على الائتمان المصرفي الممنوح للشركات وعلى العقود المصرفية الموقعة معها.

كما تناولت تحليل أثر عمليات تحول الشركات من شكل إلى آخر ودمجها واندماجها وتملكها على حقوق البنوك المتعلقة بالعقود المصرفية والتصفية الاختيارية والإجبارية للشركات المتعاقدة مع البنوك وأثرها على حقوق البنوك المالية والوسائل المناسبة لحماية حقوق البنوك. وكذلك الضمانات المقدمة من الشركات للبنوك سواء الموضوعة على سبيل الرهن التأميني أو الحيازي أو غيرها ووسائل وطرق التعامل مع البيانات المالية للشركات الحاصلة على الائتمان المصرفي أو المرتبطة بأي نوع من أنواع العقود المصرفية ومراقبة المعلومات المؤثرة بما يمكن البنك من التدخل المناسب لحماية حقوقه.

وهدفت الدورة إلى تعميق معرفة المشاركين بالجوانب العملية والإجرائية والقانونية المتعلقة بالأحكام القانونية للشركات في ضوء قانون الشركات الأردني وخصوصا ما يرتبط بمنح الائتمان المصرفي والعقود المصرفية وأخذ الضمانات اللازمة والآثار المرتبطة بذلك بما يحمي حقوق البنوك. كما هدفت إلى تعميق معرفة المشاركين بالأحكام القانونية والعملية والإجرائية المتعلقة بتسجيل الشركات وأنواع الشركات والعناصر المتعلقة بعقود تأسيس الشركات وأنظمتها الأساسية وعقد اجتماعات هيئاتها العامة ومجالس إداراتها وصحة القرارات المتخذة في تلك الاجتماعات وتعديل عقودها وأهليتها القانونية في التوقيع على العقود المصرفية والصلاحيات المخولة للمفوضين بالتوقيع نيابة عنها وحدود الصلاحية. وكذلك رفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وإدارة العقود البنكية من نواحي مراعاة شروط الصحة القانونية المرتبطة بأوضاع الشركات سواء عند تحولها أو اندماجها أو بيعها أو تملكها أو تصفيتها أو مواجهتها مشاكل إدارية ومالية قد تؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك، وتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في العقود المصرفية المختلفة وبناء قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مرجعتها بشكل دوري والمرتبطة بأوضاع الشركات. كما هدفت إلى تعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط الخاصة في العقود المصرفية والتي تراعي الخصوصية القانونية للشركات في ضوء أوضاعها القانونية وتوفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال ائتمان الشركات على تقييم موقف البنك حيال الشركات عند حدوث تغيير في الأوضاع القانونية لها وبناء الخطط اللازمة لذلك.

- **دورة تدريبية «الجوانب التطبيقية والقانونية للاعتمادات المستندية»**

عقدت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١٧-٢٠١٠/٥/١٩ دورة تدريبية بعنوان « الجوانب التطبيقية والقانونية للاعتمادات المستندية » ، والتي قدمها معالي الأستاذ سالم الخزاعلة.

- **دورة تدريبية «الكفالات المصرفية وخطابات الضمان»**

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١٢-٢٠١٠/٧/١٤ دورة تدريبية بعنوان «الكفالات المصرفية وخطابات الضمان» للتعريف بالكفالات المصرفية وخطابات الضمان والتي قدمها معالي الأستاذ سالم الخزاعلة.

- **دورة تدريبية «ما يجب أن يعرفه المصرفيون حول التأمين»**

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «ما يجب أن يعرفه المصرفيون حول التأمين» في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيلول ٢٠١٠، حاضر فيها الأستاذ مثقال مقطش.

وقال مدير عام جمعية البنوك أن الدورة تهدف إلى تقديم برنامج تأهيلي من خلال إنماء الثقافة التأمينية لدى الملتحقين بعملهم في دوائر التسهيلات في البنوك إلى جانب الموظفين من مختلف المستويات.

واستهدفت الدورة التي حاضر فيها خبير التدريب وتطوير الأعمال والمختص في قضايا التامين مثقال مقطش مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام في دوائر التسهيلات الائتمانية والمسئولون عن الاعتمادات المستندية والموظفين العاملين ضمن هذه الأقسام وكذلك الموظفون الجدد، كون موضوع البرنامج يعتبر محوريا في متطلبات التأهيل والتدريب وأيضا مدراء الفروع والمساعدين والمشرفين. كما استهدفت التركيز على أهمية موضوع إدارة الخطر في الإدارة الحديثة وربط الهدف مع التغطيات التأمينية لتوطيد وتعزيز العلاقة بين طرفي المعادلة: البنوك وقطاع التأمين.

وتعرف المشاركون في الدورة التدريبية على مبادئ التأمين والخطر والعقود التأمينية والشروط العامة والخاصة والاستثناءات. وتم خلالها استعراض أوجه التشابه والاختلاف بين عمل البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين ولماذا يتوجب تعزيز التكامل بين الطرفين في منظومة التأمين المصرفي وتأمينات الديون.

واشتملت الدورة على موضوعات إدارة الخطر من حيث المفاهيم الأساسية في إدارة الخطر والتخطيط الاستراتيجي لاحتواء الخطر وأين يتواجد وإمكانية تأثيره على الممتلكات والثروات والإمكانيات المادية وأفضل طريق لاحتواء الأضرار المرتبطة بوقوع الخطر.

كما اشتملت على موضوعات حول تصنيف الأخطار والإجراءات الوقائية وأنواع التغطيات التأمينية والمبادئ القانونية للتامين والمكونات الرئيسة لوثيقة التأمين والمسؤوليات والتعويض عن الخسائر حسب مفهوم المسؤوليات بموجب منطوق المادة ٢٥٦ من القانون المدني الأردني.

كما تناولت الدورة البعد القانوني للتعاقد من حيث انه ارتباط الإيجاب الصادر من احد المتعاقدين بقبول الأخر والتغطيات التأمينية للبنوك والمصارف والعاملين فيها والتغطيات التأمينية للتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك للعملاء المميزين والحاليين والمرتقبين ومضمون التأمين المصرفي وتأمينات الديون.

- **دورة تدريبية «التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بالعمليات المصرفية»**

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني المرتبطة بالعمليات المصرفية».

واشتملت الدورة التي تم عقدها في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول ٢٠١٠ وشارك فيها نحو ٧٠ موظفا مصرفيا، على موضوعات الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والمتعلقة بعمليات البنوك.

وتم خلال الدورة استعراض وشرح وتوضيح الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بها والتي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها سواء أكانت متعلقة بالشركات ام الأفراد في مجالات السياسة النقدية والاحتياطي النقدي الإلزامي والفوائد والعمولات واتفاقيات إعادة الشراء وإصدار البنوك شهادات إيداع المحافظ الاستثمارية بالدينار الأردني.

كما اشتملت على موضوعات في مجال التنظيم والرقابة المصرفية وتملك العقارات، ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي مجال العملة الأجنبية، مراقبة العملة الأجنبية وإدارة المحافظ الاستثمارية بالعملات الأجنبية ونظام المدفوعات الوطني والشيكات والمقاصة.

وهدفت الدورة إلى تعميق معرفة المشاركين بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني و بالجوانب العملية والإجرائية والقانونية المتعلقة بها وتعميق معرفة المشاركين بالآثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي.

كما هدفت إلى تعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط الخاصة في العقود المصرفية والتي تراعي التعليمات والمذكرات الصادرة عن المركزي.

واستهدف برنامج الدورة المدراء ورؤساء الوحدات والأقسام والموظفين العاملين في دوائر العمليات ومنح الائتمان المصرفي والتسهيلات البنكية والعقود المصرفية وائتمان الشركات والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية في الدوائر القانونية في البنوك.

٣) الملتقيات والمنتديات:

- **ملتقى التمويل البيئي**

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع وزارة البيئة ومؤسسة التمويل الدولية ملتقى بعنوان «التمويل البيئي الأول» وذلك في الفترة من ٧ إلى ٨ آذار ٢٠١٠، حيث هدف الملتقى إلى التوعية بأهمية إيجاد نوافذ تمويلية تعنى بتمويل المشروعات الصديقة للبيئة.

وافتتح الملتقى الذي استمرت أعماله لمدة يومين. وزير البيئة المهندس حازم ملحس وشاركت فيه فعاليات مصرفية واقتصادية محلية وحاضر فيه خبراء مصرفيون مختصون في مجال التمويل البيئي.

وناقش المشاركون في محور الاقتصاد الأخضر والتمويل للمشروعات البيئية في مجال النفايات ومشروعات الطاقة المتجددة.

- **ملتقى المسؤولية المجتمعية الأول للبنوك**

نظمت جمعية البنوك في الأردن الملتقى الأول للمسؤولية المجتمعية للبنوك، وذلك بتاريخ ٢٠١٠/٨/١.

وذلك بهدف زيادة الوعي لدى جميع أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه بحجم مساهمات القطاع المصرفي بمفهوم المسؤولية المجتمعية، والتأكيد على أهمية الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص. كما وهدف الملتقى إلى التوصل إلى وضع «دليل إرشادي للمسؤولية المجتمعية للبنوك» والتعريف بالجهات المستفيدة.

هـ - نشاطات وأخبار أخرى

• التلفزيون الأردني وإذاعة الجامعة الأردنية يسلطان الضوء على دور جمعية البنوك في الأردن في خدمة الاقتصاد والجهاز المصرفي

سلط التلفزيون الأردني وإذاعة الجامعة الأردنية الضوء على الدور الذي تقوم به جمعية البنوك في الأردن والنشاطات التي تنفذها لخدمة الأعضاء والقطاع المصرفي الأردني بشكل عام. وكان ذلك من خلال برنامج «البيت الأردني» الذي بثه التلفزيون الأردني يوم الجمعة الموافق ٥ آذار ٢٠١٠ حيث تم إجراء لقاء مع معالي السيد مروان عوض رئيس مجلس إدارة الجمعية وأخر مع الدكتور عدلي قندح مدير عام جمعية البنوك في الأردن من جهة، ومن خلال المقابلة الإذاعية التي أجرتها إذاعة الجامعة الأردنية مع مدير عام الجمعية وبثتها يوم الأربعاء الموافق ١٧ آذار ٢٠١٠ من جهة ثانية.

وبين البرنامجان أن الجمعية تعمل كحلقة وصل بين البنوك العاملة في المملكة والجهات الرسمية مثل مجلس الأمة والوزارات والمؤسسات الرسمية لتنفيذ المهام المنوطه بها خصوصا المتعلقة في التشريعات التي تعني الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

وبين الدكتور عدلي قندح خلال المقابلتين أن الجمعية تهدف إلى التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص في كل ما من شأنه خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيزه ورعاية مصالح الجمعية والأعضاء وتوثيق أسس التعاون بينهم والتنسيق بين نشاطاتهم تحقيقا لمصالحهم المشتركة. كما أشار الدكتور قندح إلى أن الجمعية تبحث القضايا المشتركة المتعلقة بمختلف أوجه نشاطات الأعضاء وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجههم وتبادل المعلومات والخبرات في كل ما من شأنه رفع مستوى العمل المصرفي وخدمة الأهداف المشتركة للأعضاء وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

وأكد أن الجمعية تعمل على تعزيز التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ مخططات السياسة النقدية والمصرفية التي يضعها وإبداء وجهة النظر بشأنها والعمل على إقامة علاقات التعاون بين الجمعية وبين الهيئات والجمعيات المصرفية العربية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية للأعضاء في مجال عملهم.

وقال أن الجمعية تعمل على تحقيق أهدافها من خلال عقد الاتفاقيات وإصدار النشرات والمطبوعات الدورية التي تعالج مختلف أوجه النشاطات المصرفية وعقد الندوات والمحاضرات حول القضايا الاقتصادية عموما والمصرفية خصوصا وتنمية قدرات وكفاءات العاملين في القطاع المصرفي بمختلف الوسائل الممكنة وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالعمل المصرفي وتعميمها على الأعضاء وتقديم الاقتراحات الرامية إلى تطوير التشريعات التجارية عموما والمصرفية خصوصا.

واستعرض الدكتور عدلي أبرز النشاطات التي ساهمت فيها الجمعية مثل توفير الدعم البنكي لمبادرة سكن كريم لعيش كريم والجهود التي بذلتها الجمعية من خلال لجنة دراسة الاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص، ودعم القوات المسلحة الأردنية، وأبرز دور المسؤولية الاجتماعية الذي تقوم به البنوك والجمعية مع كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية والشبابية وغيرها، كما ألقى الضوء على دور المرأة في القطاع المصرفي وبين أن القطاع المصرفي من القطاعات الرائدة في هذا المجال مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، وكشف الدكتور قندح عن أبرز محاور الخطة التنفيذية للجمعية للأعوام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٢ وبين أن هنالك نية لتوقيع اتفاقيات مع الجامعات الأردنية لتوفير تدريب وتأهيل لقوة العمل المحتملة التي ستدخل الجهاز المصرفي وفقا لمعايير وأسس يتفق عليها بين الجمعية والجامعات المعنية .

• مدير عام جمعية البنوك يطرح بدائل لتجاوز مشكلات الموازنة الهيكلية

قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح أن المشكلات الهيكلية التي تعاني منها المالية العامة للدولة يمكن التغلب عليها إذا ما عملت الحكومة على إعادة دراسة منهجية إعداد الموازنة بتقدير دقيق للإيرادات والنفقات لتتمكن من تجنب إصدار ملاحق للموازنة. وقال خلال قابلة مع الإذاعة الأردنية ومحطة جوسات الفضائية أن إصدار ملحق للموازنة يؤدي إلى زيادة في النفقات عن المقدر في قانون الموازنة ويزيد من مشكلاتها الهيكلية. ودعا الدكتور قندح إلى دراسة القطاعات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص لتقدير

نفقات وإيرادات كل قطاع ونشاط على حدا لدعم القطاعات التي تحقق إيرادات ومعالجة تلك التي لا تحقق آية إيرادات تسهم في جزء من نفقاتها. وقال أن أهم الأولويات أمام الحكومة تنفيذ المشروعات الكبرى التي أشار إليها جلالة الملك في كتاب التكليف السامي للحكومة لأنها تساعد في التغلب على مشكلات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي منها مشكلة نقص المياه والطاقة وصولا إلى الفقر والبطالة. وأشار في هذا الصدد إلى توفر إمكانات مالية لدى البنوك لتمويل مثل هذه المشروعات والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

• مدير عام «جمعية البنوك» يلتقي رئيس ومندوب عام الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية

التقى مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح رئيس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية محمد فريد بن تنفوس بحضور المندوب العام للجمعية عمر السعفي، وذلك بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢١. وبحث الدكتور قندح خلال اللقاء آليات التعاون بين الجمعيتين وآفاق تطويرها لخدمة القطاع المصرفي في البلدين الشقيقين. وكشف الدكتور عدلي أن الجانبين يدرسان إمكانية عمل مشروع توأمة وتوقيع اتفاقية تعاون على غرار الاتفاقية التي وقعتها الجمعية مع نظيرتيها، جمعية البنوك في فلسطين وفي رومانيا. واطلع الدكتور قندح على التجربة التونسية في الجمعية سيما وأنها تشمل المؤسسات المالية إلى جانب البنوك وتمارس ادوار تكمل عمل المصارف مثل عمليات تحصيل الديون لحساب البنوك. كما اطلع على علاقات الجمعية المهنية التونسية مع المؤسسات المالية والجهات الرقابية. واتفق الجانبان على تبادل الخبرات في مجالات عمل الجمعيتين وإقامة النشاطات والبرامج التدريبية المشتركة بعد الوصول إلى مرحلة توقيع الاتفاقية بين الطرفين.

• مدير عام جمعية البنوك يشارك في مؤتمر عربي في تونس

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في أعمال المؤتمر العربي السنوي للمعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية في الوطن العربي الذي أقيم في تونس العاصمة تحت عنوان "إدارة التعاون العربي" في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان ٢٠١٠.

وقدم الدكتور قندح ورقة عمل للمؤتمر تحت عنوان "دور القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار العربي البيني" دعا فيها لاتخاذ المزيد من الإجراءات لتهيئة البيئة المواتية للاستثمار العربي بما في ذلك تحسين بيئة الأعمال وتقليل الإجراءات والمدة الزمنية الخاصة بإقامة المشروعات وفض النزاعات التجارية ومكافحة الفساد المالي والإداري. كما دعا إلى العمل على توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات العربية البينية نحو الاقتصاد الحقيقي وزيادة الإنتاج المحلي.

واستعرض الدكتور قندح في الورقة المقومات والإمكانات الاستثمارية العربية وواقع هذا الاستثمار وتدفق الاستثمارات العربية البينية ونسبة الاستثمار العربي البيني إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية.

واقترح الدكتور قندح، آليات لتفعيل الاستثمارات العربية البينية التي تتمثل في توفر إرادة سياسية عربية صادقة وإيجاد مؤسسات عربية مشتركة للاستثمار لإقامة هيكل اقتصادي متماسك تسهم في تحفيز الاستثمارات وتشغيلها وتوسيع الطاقة الاستيعابية وتسمح بالشراكات مع الشركات الأجنبية.

ودعا إلى اعتماد استراتيجيات إنمائية عربية قطرية وقومية تسمح وتشجع الاستثمار في مشاريع إنمائية مبنيا على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع فتح مؤسسات مصرفية ومالية أو فروع لها بين البلدان العربية بهدف الارتقاء بالاستثمارات العربية القطرية والبينية والاستمرار في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في البلدان العربية ومنح الحوافز التشجيعية والوصول إلى دمج القطاع الخاص في البلدان العربية والاتحادات والمنظمات غير الحكومية بعملية التنسيق والتكامل الاقتصادي.

• وفد اقتصادي من لبنان يزور جمعية البنوك في الأردن

استقبل رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض في مقر الجمعية بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٦ وفدا اقتصاديا لبنانيا وأطلعهم على التطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي وأداء الجهاز المصرفي بشكل خاص.

وقال عوض خلال اللقاء أن الاقتصاد الأردني شبيه بالاقتصاد اللبناني حيث انه اقتصادا حرا منفتحا على العالم الخارجي بشكل مضبوط. وأشار إلى أن تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الأردن كانت محدودة جدا وخفف من أثرها السياسات المتحفظة ومحدودية الانكشاف على العالم.

وتحدث رئيس الجمعية عن أداء الاقتصاد الأردني بشكلٍ عام وأداء الجهاز المصرفي بشكلٍ خاص، مشيراً إلى أن موجودات البنوك المرخصة تجاوزت ٣٠ مليار دينار ورؤوس أموال واحتياطيات البنوك تقارب ٤ مليارات دينار والودائع حوالي ٢٠ مليار دينار والتسهيلات ١٣ مليار دينار ونسبة كفاية رأس المال مرتفعة وتقارب ٢٠ بالمئة.

وأكد رئيس الجمعية أن الجهاز المصرفي الأردني يعتبر كفؤ لأن إدارته كفؤة من خلال البنك المركزي الأردني وسياسته النقدية المتحفظة ومراقبته الحثيثة للبنوك، كما أن هناك توافق وعلاقة ممتازة بين المركزي والبنوك. وبين أن نسبة الديون غير العاملة في الأردن ارتفعت إلى ٦,٥ بالمئة بسبب الأزمة إلا أنها تعتبر ضمن المقبول. كما أن معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك في الأردن بلغ ١٢,٦ بالمئة ومعدل العائد على الموجودات بلغ ١,٧ بالمئة. أما نسبة تغطية المخصصات فتعتبر جيدة وعالية وتصل إلى ٦٥ بالمئة وقد جاءت الأزمة لتثبت أهمية الضمانات في عمل البنوك.

وحول أسعار الفوائد في الأردن، أشار عوض إلى أن المتوسط المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات بالدينار ٩,٢ بالمئة (جاري مدين ٩,٤ بالمئة وقروض وسلف ٩,١ بالمئة وكمبيالات ٩,٢بالمئة) بينما المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع يتراوح بين ٣ر٦ و٣ر٨ بالمئة. وأكد أن أسعار الفائدة على الودائع ترتبط بحجم السيولة والذي يعتبر مرتفع في الأردن ويصل إلى ٤ مليارات دينار تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي بفائدة متدنية بحدود ٢ بالمئة، ولهذا فإن الفائدة على الودائع الكبيرة تكون منخفضة.

من جانبه، أشار الوفد اللبناني إلى أن متوسط الفائدة على التسهيلات في لبنان حوالي ٧ بالمئة بينما متوسط الفائدة على الودائع بالمئة. وأكد الوفد بأن متوسط العائد على الملكية في لبنان حوالي ١٣ بالمئة أما العائد على الموجودات فهو ١,١ بالمئة. وأشار الوفد اللبناني إلى أن هناك تشابها كبيرا بين الأردن ولبنان حيث أن معدلات النمو الاقتصادي في لبنان بلغت خلال السنوات الأخيرة ما بين ٧ و٩ بالمئة مع توقع أن يكون النمو للعام الحالي بحدود ٤ بالمئة. كما أن هناك عجز كبير في الميزان التجاري اللبناني يصل إلى ١١ مليار دولار يتم تغطيتها من خلال تحويلات الشركات تحويلات العاملين والسياحة، وهذا يخفض العجز في الميزان الجاري ليصل إلى ٣ مليارات دولار. حيث بلغت تحويلات العاملين اللبنانيين ما بين ٤ر٥ إلى ٥ مليارات دولار والتحويلات الخارجية حوالي ٢ مليار دولار بسبب العمالة حجم الخارجية والتي يصل عددها إلى أكثر من ٢٥٠ ألف عامل.

وعن القطاع المصرفي اللبناني، أشار الوفد اللبناني إلى ان إجمالي الموجودات نما حوالي ٢٢ بالمئة في آذار ٢٠٠٩ والودائع نمت بنسبة ٢٠,٩ بالمئة لتبلغ حوالي ١١٠ مليار دولار، والموجودات الخارجية للبنك المركزي اللبناني وصلت إلى ٣٠ مليار دولار كما أن الاستثمار الأجنبي في لبنان حوالي ٢,٢ مليار دولار وأغلبه من مصادر عربية. وأشار الوفد إلى ارتفاع المديونية اللبنانية، إلا أن أغلبها داخلي والديون الخارجية لا تتجاوز ١٥ بالمئة، وقد انخفضت نسبة المديونية من ١٨٥ بالمئة إلى ١٤٧ بالمئة.

وفي مداخلة لأحد الحضور، أشار إلى أن التجارة بين الأردن ولبنان زادت بنسبة ٨٠ بالمئة وقال نحن نستورد من لبنان بقيمة ١٥٠ مليون دولار ونصدر لها بقيمة ١٧٠ مليون دولار. وأشار أحد أعضاء الوفد اللبناني إلى أن هناك تشابه بين الأردن ولبنان في الاستخدام الحكومي لمصادر الاقتراض الداخلية وهذا يجعل الطلب على التمويل عالي. كما صرح أحد أعضاء الوفد اللبناني أن عدد البنوك اللبنانية هي ٦٦ بنك منها ١٠ بنوك أجنبية، مع وجود نسبة تركز مرتفعة في السوق اللبناني تصل إلى ٧٥ بالمئة لأكبر ١١ بنك في حين أن أكبر أربعة بنوك في الأردن تستحوذ على ٥٠ بالمئة من السوق.

ودعا مروان عوض رئيس جمعية البنوك في الأردن إلى توقيع مذكرة تعاون وتفاهم مع جمعية المصارف اللبنانية أسوة بتلك الموقعة مع رومانيا وفلسطين وأن تتضمن مادة تنص على التعاون بين البنوك في البلدين لدخول أسواق أخرى. ورحب الوفد اللبناني بالمقترح وأكدوا على أهمية تفعيل التعاون الأردني اللبناني خصوصا في ظل الوضع الراهن في العراق بحيث يتمكن الطرفان من الدخول إلى السوق العراقية.

• اللقاء السنوي لمعالي محافظ البنك المركزي الأردني مع البنوك

قال محافظ البنك المركزي الأردني معالي الدكتور أمية طوقان إن الاقتصاد الأردني يتكيف بديناميكية مع الأزمة المالية العالمية، موضحاً أن العديد من المؤشرات الاقتصادية أظهرت تحسناً خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٠.

وجاءت كلمة المحافظ تحت عنوان «الإطار العام لدور البنك المركزي في الاقتصاد الوطني» والتي ألقاها خلال حفل العشاء الذي أقامته جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠١٠/٦/١ بحضور نائب رئيس الوزراء الدكتور رجائي المعشر ورؤساء مجالس إدارات البنوك الأعضاء وإداراتها التنفيذية. وذكر المحافظ أن الاحتياطيات المتوفرة لدى المركزي من العملات الأجنبية تعتبر ضمن مستوياتٍ مريحة، مؤكداً أنها تدعم الثقة بمقومات الاقتصاد الوطني واستقرار سعر صرف الدينار. كما استعرض المحافظ خلال اللقاء منهجية السياسة النقدية في الأردن، مع إشارته لدور السياسة المالية في تحفيز الاقتصاد، وحالة عدم اليقين. وتطرق المحافظ خلال حديثه إلى ثغرات النظام الرأسمالي وأسباب الأزمة المالية العالمية، وتحدث عن دور الحاكمية في إنجاح جهود الإصلاح الاقتصادي، مشيراً إلى مخاطر النظام الرقابي الجديد.

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك معالي الأستاذ مروان عوض في كلمته التي ألقاها خلال حفل العشاء بأن أداء القطاع المصرفي الأردني كان قياسياً خلال السنوات العشر الأخيرة بكل المعايير، حيث نمت أعمال الجهاز المصرفي بمتوسط زاد على ١٠ ٪ سنوياً، وتضاعفت موجودات البنوك وودائعها بأكثر من ضعفين ونصف وتسهيلاتها بحوالي ثلاثة أضعاف. كما أشار لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني ككل وعلى الجهاز المصرفي بشكلٍ خاص مستعرضاً أهم التدابير التي اتخذتها الحكومة الأردنية والبنك المركزي للتخفيف من تداعيات الأزمة.

وفي ختام الحفل قامت الجمعية بتكريم محافظ البنك المركزي بدرع الجمعية وهدية بمناسبة حصوله على لقب أفضل محافظ بنك مركزي في الشرق الأوسط من مجلة «ذي بانكر».

• توقيع مذكرة تفاهم مع الجامعة الهاشمية حول تدريب طلاب الجامعة من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

وقعت جمعية البنوك في الأردن مذكرة تفاهم مع الجامعة الهاشمية بهدف تنظيم التعاون بين الطرفين في مجال التدريب المتخصص للقطاع المصرفي. ووقع المذكرة عن الجمعية رئيس مجلس الإدارة مروان عوض وعن الجامعة رئيسها الأستاذ الدكتور سليمان عربيات. وحضر توقيع المذكرة مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح ونائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية الدكتور صالح العقيلي وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الدكتور سامر الرجوب.

وقال رئيس الجمعية مروان عوض أن هذه المذكرة الأولى من نوعها التي توقعها الجمعية للعمل على تطوير كفاءة العاملين في البنوك وتهيئة الطلاب في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية للانخراط في سوق العمل بعد التخرج. وأكد على اهتمام الجمعية في التدريب المستمر وأهميته في تطوير كفاءة العاملين في البنوك ورفدهم بالأدوات الحديثة التي تواكب احتياجات السوق المتجددة من الخدمات المصرفية.

وقال عوض أن الجمعية، ومن منطلق إيمانها بأهمية الانفتاح على المؤسسات الأكاديمية لتبادل الخبرات، بادرت إلى توقيع هذه المذكرة لتكون خطوة مهمة في طريق تبادل الخبرات وإثراء العملية التدريبية، حيث تأتي تنفيذا لبنود الخطة التنفيذية للجمعية التي اقرها مجلس الإدارة بداية العام الحالي لمدة ثلاث سنوات.

من جانبه، قال الدكتور عربيات أن الجامعة تهتم في رفد سوق العمل بخريجين أكفاء في مختلف تخصصات كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وذلك بالتدريب المستمر والمتوافق مع احتياجات سوق العمل. وأكد أن الجامعة، في نهجها للإفادة وتشارك الخبرات والتجهيزات المتوافرة لدي الطرفين، إنما تنفذ توجيهات إدارة صندوق الحسين للإبداع والتفوق المتعلقة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية فيها.

وأكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح ان الجمعية تحرص على الانفتاح نحو المجتمع الأكاديمي وتنقل الخبرات العملية للطلبة خصوصا في التخصصات المالية والمصرفية لتعريفهم بمتطلبات سوق العمل وتهيئتهم لمرحلة ما بعد التخرج. وقال أن الجمعية على أتم الاستعداد للتعاون مع الجامعات الأردنية في مجال التدريب المتخصص في العمل المصرفي لتلبية احتياجات القطاع المتطورة.

وبموجب مذكرة التفاهم فان الفريقان يلتزمان بتنمية التعاون القائم بينهما على المصالح المشتركة بحيث تزود كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الجمعية بقوائم الطلبة المستوفين للشروط الأكاديمية التي تحددها الكلية لغاية المشاركة في أنشطة التدريب و ورشات العمل التي تنظمها الجمعية وفق معايير محددة ويمنح الطالب المشارك في نهاية كل نشاط تدريبي شهادة مشاركة موقعة من جمعية البنوك والجامعة الهاشمية.

- **جمعية البنوك تطلق برنامجا تدريبيا مصرفيا لطلبة الجامعة الهاشمية تنفيذا للاتفاقية الموقعة بين الطرفين**

انتظم ٤٢ طالبا وطالبة من الجامعة الهاشمية في برنامج تدريبي تطبيقي نظمته جمعية البنوك في الأردن تنفيذا للاتفاقية التي وقعتها مع الجامعة بهدف التعاون بين الطرفين في مجال التدريب المتخصص للقطاع المصرفي.

وانطلق البرنامج بمحاضرات تعريفية بعملية التدريب والمهارات التي سيكتسبها الطلبة، ومعظمهم أتموا متطلبات التخرج، في الجمعية ٣١ آب ٢٠١٠ وباشروا عمليات التدريب اعتبارا من الأول من أيلول.

وقال مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح انه تم تقسيم الطلاب إلى موجوعات توزعوا على سبعة بنوك هي الإسكان للتجارة والتمويل والأردني الكويتي والإسلامي الأردني والقاهرة عمان والبنك التجاري الأردني والأهلي الأردني والعربي الإسلامي الدولي. وقدم الدكتور قندح عرضا حول الاتفاقية، التي تعد الأولى بين الجمعية والمؤسسات الأكاديمية، وإسهاماتها في تهيئة الطلاب للانخراط بعد التخرج في سوق العمل. وأكد، بحضور عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الدكتور سامر الرجوب، اهتمام الجمعية بالتدريب المستمر لرفع كفاءة العاملين في البنوك ورفدهم بالأدوات الحديثة التي تواكب احتياجات السوق المتجددة من الخدمات المصرفية.

من جانبه ثمن الدكتور الرجوب لجمعية البنوك تعاونها في تدريب طلاب كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وتزويدهم بمهارات حول العمل المصرفي وتمكينهم من تطبيق الجانب النظري عمليا حتى تتحقق أهداف العملية التعليمة في تقليص الفجوة بين المناهج الدراسية واحتياجات سوق العمل. وقال أن الطلاب المتدربين يمثلون مختلف التخصصات في الكلية من العلوم المالية والمصرفية والاقتصاد المالي ومن بين المتدربين أيضا طلاب في تخصص الحاسوب. ويمنح الطالب المشارك في نهاية البرنامج التدريبي شهادة مشاركة موقعة من جمعية البنوك والجامعة الهاشمية.

- **رئيسة الجامعة الهاشمية ترعى تخريج دورة تطبيقية في مجال العمل المصرفي**

رعت رئيسة الجامعة الهاشمية الدكتورة رويدا المعايطة حفل توزيع شهادات إتمام دورة تدريبية تطبيقية في مجال عمل البنوك لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية نفذتها جمعية البنوك في الأردن.

وهدفت الدورة إلى تهيئة طلبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لدخول سوق العمل عن طريق تزويدهم بالخبرة العملية الضرورية بالإضافة إلى المعرفة النظرية التي يتم تدريسها في الجامعة. إضافة المساهمة في إعداد جيل جديد من العاملين في البنوك من ذوي الكفاءة.

وقد شارك في عملية تدريب الطلبة والإشراف والمتابعة ستة بنوك هي القاهرة عمان والتجاري الأردني والإسكان للتجارة والتمويل. والإسلامي الأردني والأهلي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

وتأتي الدورة تنفيذا لبنود مذكرة التفاهم التي وقعتها الجامعة الهاشمية منتصف أيار الماضي مع جمعية البنوك في الأردن بهدف تنظيم التعاون بين الطرفين في مجال التدريب المتخصص للقطاع المصرفي.

وحرصت البنوك بالتنسيق مع جمعية البنوك الأردنية وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعة الهاشمية على متابعة المتدربين وتقييم مشاركاتهم وتفعيل تدريبهم بما يضمن الاستفادة القصوى من هذه التجربة.

يذكر ان هذه المذكرة هي الأولى من نوعها التي توقعها الجمعية لتهيئة الطلاب في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية للانخراط في سوق العمل بعد التخرج إلى جانب عملها على تطوير كفاءة العاملين في البنوك.

وقد شارك المدير العام لجمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح في حفل التخريج. وأكد الدكتور قندح اهتمام الجمعية بالتدريب المستمر مشيرا إلى أهميته في تطوير كفاءة العاملين في البنوك ورفدهم بالأدوات الحديثة التي تواكب احتياجات السوق المتجددة من الخدمات المصرفية.

وبين أن الجمعية، ومن منطلق إيمانها بأهمية الانفتاح على المؤسسات الأكاديمية لتبادل الخبرات، ومن منطلق أيمان الجمعية والبنوك الأعضاء بالمسؤولية المجتمعية تجاه مؤسسات المجتمع المحلي وتنفيذا لبنود الخطة التنفيذية للجمعية التي اقرها مجلس الإدارة بداية العام الحالي لمدة ثلاث سنوات بادرت إلى توقيع هذه المذكرة لتكون خطوة مهمة في طريق تبادل الخبرات وإثراء العملية التدريبية.

وقالت الدكتورة المعايطة أن الجامعة تهتم برفد سوق العمل بخريجين أكفاء في مختلف تخصصات كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وذلك بالتدريب المستمر والمتوافق مع احتياجات سوق العمل. واقترحت رئيسة الجامعة مأسسة عملية التعاون مع الجمعية من خلال برامج تدريبية تنتهي بشهادات مهنية ضمن مجالات التخصص وضمن مراحل متعددة وتم الاتفاق على تشكيل لجنة من الجانبين لدراسة الموضوع والخروج بتصور عملي قابل للتطبيق. وشارك في الدورة التدريبية ٤٠ طالباً وطالبة من الجامعة الهاشمية.

• رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يفتتح ملتقى ومعرض مال وأعمال الأردن ٢٠١٠

أكد المشاركون في ملتقى ومعرض مال وأعمال الأردن ٢٠١٠، على أهمية القطاع المصرفي الأردني باعتباره سندا قويا للاقتصاد الوطني. وأشادوا بصمود القطاع في وجه تحديات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية كنتيجة للسياسات الحصيفة وشعوره بالمسؤولية، مؤكدين نمو التسهيلات الائتمانية بنسبة ٥ بالمئة إلى نحو١٤ مليار دينار خلال فترة الشهور الثمانية من العام الحالي لتحريك الاقتصاد الوطني، لافتين إلى أن التسهيلات متاحة للمقترضين المؤهلين في إطار من المسؤولية والحفاظ على مدخرات وودائع المواطنين.

ونظم الملتقى والمعرض الشركة المتحدة الأردنية للمعارض، وبدعم من جمعية البنوك الأردنية والبنك الأهلي الأردني وشركة زين والدستور.

وأكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك الأردنية مروان عوض خلال افتتاحه الملتقى والمعرض، متانة القطاع المصرفي الأردني برغم التباطؤ الاقتصادي والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تشهدها المملكة، حيث أظهرت المؤشرات سلامة وضعه وتعافيه مقارنة بأوضاع الأجهزة المصرفية في العديد من الدول الأخرى. وأشار عوض إلى أن أداء القطاع المصرفي في الأردن خلال فترة السنوات العشرة الأخيرة كان قياسيا بكل المعايير؛ فقد نمت أعمال الجهاز المصرفي بمتوسط زاد عن ١٠ بالمئة سنويا وتضاعفت موجودات البنوك وودائعها بأكثر من ضعفين ونصف وتسهيلاتها بحوالي ثلاثة أضعاف.

ونفى عوض ما يثار من اتهامات للبنوك حول تشددها في منح الائتمان مبينا أن المشكلة تكمن في جانب الطلب أكثر من جانب العرض؛ فالنمو الحاصل في رصيد التسهيلات يفند هذه الاتهامات مشيرا إلى أن الأزمة المالية العالمية وحالة التباطؤ الاقتصادي التي تسود المملكة منذ سنتين قد كشفت المراكز المالية غير القوية لعدد كبير من العملاء، أفرادا وشركات، مما استلزم إعادة التفكير في سياسات الإقراض لتلك الفئة، وهذا ما رفع نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية في الأردن من ٦ بالمئة في نهاية ٢٠٠٨ إلى ٧ر٦ بالمئة في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى نحوى ٨ بالمئة خلال فترة الشهور الثمانية الأولى من العام الحالي.

وقال عوض «لا بد أن نعيد النظر في التوقعات للعام المقبل ٢٠١١ حيث يتوقع ان تستمر هذه الحالة لسنة أخرى على الأقل قبل أن تبدأ مؤشرات التحسن في الظهور». وأضاف أن الجهاز المصرفي الأردني يتمتع بأداء مسؤول وواع خلال الأزمات ويمتلك عناصر القوة والربحية والكفاءة وسلامة الممارسات وحصافة السياسات الائتمانية والالتزام بالتحكم المؤسسي كافة وذلك من خلال التجربة والامتحان الذي مر به الاقتصاد الوطني حيث شكلت الأزمة المالية العالمية فرصة للبنوك الأردنية لمراجعة سياساتها الائتمانية وإدارة المخاطر وكفاية رأس المال وإدارة الديون المتعثرة ورصد المخصصات بعد مرور حوالي عامين على تفجرها حيث أظهر الجهاز المصرفي الأردني صمودا وسلامة وقوة في وجه تداعياتها كما بقي الجهاز المصرفي الأردني بعيدا كل البعد عن الأزمات الأخرى التي تلت الأزمة المالية العالمية كأزمة ديون دبي وأزمة الديون الأوروبية وظل الجهاز المصرفي الأردني سندا قويا للاقتصاد الوطني.

وقال عوض أن توجهات النمو الاقتصادي في الأردن غير واضحة المعالم، حيث انخفض معدل النمو من ٧ر٦ بالمئة عام ٢٠٠٨ إلى ٢ر٣ بالمئة في ٢٠٠٩، فيما أظهرت نتائج النصف الأول من العام الحالي نموا نسبته ٢ر٥ بالمئة. وأضاف انه برغم نسبة النمو المتحققة فأن معدلات النمو الايجابية التي حققها اقتصاد المملكة ليست كافية، لتنعكس آثارها على المستويات المعيشية للمواطنين وتخفيض معدلات البطالة والفقر منوها إلى ان المراقب للتحركات والنشاطات المالية والاقتصادية والاستثمارية يستطيع القول بأن الأردن لم يشهد أية نشاطات كبيرة تستحق الذكر طوال فترة العشرين شهرا الماضية التي تلت الأزمة المالية العالمية، كما أن هنالك شبه جمود في أغلب المشروعات الاقتصادية الكبرى في قطاعات الإنشاءات والتعمير والبنية التحتية المحركة للنمو الاقتصادي في المملكة مع بعض الاستثناءات المحدودة. ولفت إلى أنه من خلال جميع المؤشرات السابقة يمكننا الاستدلال بأن الأوضاع الاقتصادية العامة في المملكة لا تزال صعبة وبأن حالة الخروج من التباطؤ الاقتصادي التي سادت خلال عام ٢٠٠٩ لا تزال تسير ببطء شديد وتختلف من قطاع لآخر مع غياب بوادر التحسن في العام الحالي مع التوقع باستمرار هذه الحالة للعام المقبل ٢٠١١.

ودعا عوض إلى قيام الجهات المعنية في الأردن بمراقبة «حرب العملات» عن قرب والوقوف على تداعياتها المحتملة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات وقائية في حال استفحالها مشيرا إلى ضرورة وضع خطط طوارئ مبنية على تحديد ورصد انعكاساتها على اقتصادنا الوطني ودراسة جميع الخيارات الممكنة والمتاحة في حال استمرارها، حيث تزايدت الاختلافات بين الدول الكبرى في العالم في ظل سعي كل دولة لإضعاف عملتها من أجل زيادة صادراتها حيث دخلت العديد من الدول في هذه الحرب التي دارت رحاها أولا بين أمريكا واليابان وسرعان ما دخلت فيها الصين ومن بعدها دول الاتحاد الأوروبي. وباتت هذه الحرب المعلنة تشمل العديد من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية حيث استمرت الصين في رفض رفع سعر عملتها (اليوان) وواصلت اليابان التدخل على نطاق هائل لتخفيض قيمة عملتها الين بينما وصل سعر صرف الدولار إلى أدنى مستوى له منذ ١٣ عاما وسط سكوت أمريكي منقطع النظير عن هذا التراجع فيما أنفقت سويسرا نحو١٠٠ مليار دولار للحيلولة دون الاستمرار في ارتفاع سعر صرف الفرنك السويسري في حين أن دول الاتحاد الأوروبي ما زالت تقاوم أسعار الصرف المرتفعة لليورو.

واستعرض عوض بيانات التقارير الدولية التي تشير إلى تعافي الاقتصاد العالمي الذي اكتسب بعضا من القوة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، إذ من المتوقع أن يصل معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى ٤,٢ بالمئة نهاية عام ٢٠١٠ مقارنةً مع معدل نمو سالب بنحو ١ بالمئة في نهاية عام ٢٠٠٩. وتشير الدلائل إلى وجود تشوه في التعافي الاقتصادي وبأنه لا يزال هشاً وغير متكافئ بين الدول حيث يتوقع أن يصل النمو في الاقتصاديات المتقدمة إلى ٢,٣ بالمئة بالمقارنة مع نمو متوقع نسبته ٦,٣ في الدول النامية بالمئة مع نهاية العام الحالي ، في حين يتوقع لاقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموا بمعدل ٤,٢ بالمئة.

من جهته استعرض نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الأردني احمد الخب إسهامات البنك في خدمة القطاعات المالية والاستثمارية في المملكة منذ تأسيسه. وقال ان البنك نشط في تأسيس مؤسسات تمويلية تركز على الأفراد لتنشيط الطلب في السوق المحلي وتمويل المؤسسات إلى جانب تمويل الصادرات لتنشيط القطاع الخارجي صادرات ومستوردات، مؤكدا ان البنك يؤمن بوجود مؤسسات مصرفية كبيرة لذلك كان أول المبادرين للاندماج مع مؤسسات مصرفية لتكوين كيانات بنكية كبيرة.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح أن نحو ٦٥ بالمئة من صافي التسهيلات الائتمانية من إجمالي الودائع البالغة ٢٣ مليار دينار تقريبا ممنوحة للقطاع الخاص وبقيمة ١٤ مليار دينار فيما التسهيلات الائتمانية للحكومة ٤ مليارات دينار مؤكدا أن السوق المحلية لا تعاني من شح السيولة وإنما من وجود مقترضين مؤهلين مستوفي شروط.

وقال مدير عام كابيتال بنك هيثم قمحية أن مصادر التمويل في الأردن مقتصرة على البنوك داعيا إلى إيجاد أدوات تمويلية جديدة كالتسنيد والصكوك كون البنوك ذات قدرات مالية محدودة ولا تستطيع تمويل المشروعات الكبرى كالبنية التحتية والمياه والطاقة التي تحتاج إلى مليارات الدولارات. وأكد أنه ليس من مصلحة البنوك وجود ودائع دون تشغيل والإحجام عن الإقراض كون الفوائد المستحقة والتكاليف التشغيلية المترتبة على الودائع ستقلل من ربحية البنوك، مشيرا إلى أن هامش الفائدة في الأردن قريب من الهوامش العالمية في حال تم احتساب التكليف التشغيلية.

• جمعية البنوك في الأردن تستضيف الاقتصادي الأمريكي البروفسور فريدريك ميشكن

استضافت جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٠/١١/٣ الاقتصادي الأمريكي ورئيس الدائرة الاقتصادية في جامعة كولومبيا البروفسور فريدريك ميشكن، والذي قام بإلقاء محاضرة قيمة بحضور محافظ البنك المركزي الدكتور أمية طوقان ورئيس جمعية البنوك في الأردن مروان عوض، بالإضافة إلى رؤساء مجالس وإدارات البنوك الأعضاء وحشدٍ من الخبراء المصرفيين والماليين.

واستعرض البروفسور ميشكن جذور الأزمة المالية التي بدأت بأميركا والتطورات التي وصلت لها السوق الأميركية حالياً. وقال ان السياسة النقدية الأميركية لا زالت تعتمد مبدأ التسهيل حيث خفضت أسعار الفائدة على الدولار ولا زالت منخفضة مثلما ساهم المجلس الاحتياطي الفدرالي في امتصاص الأدوات المالية المسمومة في السوق بعد ظهور الأزمة إلى السطح. وأكد ميشكن أن «فقاعة القروض» التي شهدتها السوق الأميركية أدت لعجز البنوك المركزية عن تحقيق أهدافها وبالتالي حدوث أزمة عميقة خفف من أثرها إجراءات الحماية السريعة التي اتخذتها البنوك المركزية بتشجيع من الحكومات. وأشار إلى ان تطبيق الولايات المتحدة الأميركية لتعليمات الأوضاع الضاغطة بشفافية أدت لنجاح إجراءات المعالجة أكثر من دول أخرى خصوصا الأوروبية، وهو ما وجه متخذي القرارات للسياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة الأوضاع التي نشأت عن الأزمة.

وبالحديث عن الوضع في الأردن، فقد أكد ميشكن بأن الأردن يعيش تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مثل باقي الدول، لكنه لا يعاني من حالة الضغط التي تمر بها الاقتصاديات المتقدمة في العالم. وأضاف أن الفرصة أمام الاقتصاديات الناشئة، ومن بينها الأردن، للتركيز على تطوير المؤسسات أكثر من تطوير السياسات. وأشار ميشكن إلى أن تثبيت سعر صرف الدينار أمام الدولار وسياسة ربط الدينار بالدولار حمت الاقتصاد الأردني وأسهمت إلى جانب السياسة النقدية الفعالة في تحقيق الاستقرار النقدي للمملكة.

وحول ادوار السياسة النقدية والمالية في العالم للحماية من تداعيات الأزمات قال ميشكن أن دور السياسة النقدية كان أكثر فاعلية خصوصا في أميركا لأنها تعاملت بشفافية وعملت على استيعاب الأسواق، بينما لا زال أمام القائمين على السياسة المالية الكثير لعمله لمعالجة البطالة وارتفاع المديونية وزيادة عجز الموازنة.

• جمعية البنوك تعقد حلقة نقاشية لبحث واقع فروع البنوك الأردنية العاملة في فلسطين

عقدت جمعية البنوك يوم الخميس الموافق ٢٠١٠/١١/١١ حلقة نقاشية لبحث واقع فروع البنوك الأردنية العاملة في فلسطين. وقد حضر اللقاء محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور أمية طوقان ومحافظ سلطة النقد الفلسطينية الدكتور جهاد الوزير ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض والمدير العام للجمعية الدكتور عدلي قندح، بالإضافة لمشاركة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في فلسطين مازن أبو حمدان ومديرها العام نبيل أبو دياب.

وأكد رئيس جمعية البنوك في الأردن مروان عوض خلال افتتاحه للحلقة النقاشية على أهمية عقد هذه اللقاءات المشتركة لتعميق سبل الشراكة وفتح آفاق جديدة للتعاون مع البنوك العاملة في فلسطين والاطلاع على الدور الذي تقوم به فروع البنوك الأردنية العاملة في فلسطين والبحث في سبل تطويره بما يعود بالنفع على الجهاز المصرفي في البلدين. وأشار عوض إلى أن الاجتماع يأتي في إطار مذكرة التفاهم التي وقعتها جمعية البنوك في الأردن مع جمعية البنوك في فلسطين لتعزيز التعاون بينهما في مجال العمل المصرفي.

من جانبه أكد محافظ البنك المركزي الأردني على أهمية تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية في البلدين مشيراً لدور فروع البنوك الأردنية في الاقتصاد الفلسطيني خاصةً مع نمو نشاطات تلك الفروع من حيث التسهيلات والودائع.

وقد أشاد محافظ سلطة النقد الفلسطينية بدور البنوك الأردنية الفاعل في تنمية الجهاز المصرفي الفلسطيني وزيادة المنافسة وإدخال أدوات مالية ومصرفية جديدة ورفع درجة ثقة المودعين في فلسطين.

وأشار مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح إلى أداء البنوك الأردنية العاملة في فلسطين والبالغ عددها ٨ بنوك، كما استعرض تطورات حصصها السوقية من حيث الموجودات والودائع والتسهيلات والتفرع المصرفي لها في فلسطين.

وعرض مدير عام جمعية البنوك في فلسطين نبيل أبو دياب الدراسة المشتركة التي أعدتها جمعية البنوك في الأردن وجمعية البنوك في الأردن والتي ركزت على تطور البنوك الأردنية العاملة في فلسطين وتطور القطاع المصرفي الفلسطيني ككل، مشيراً إلى توفر مختلف الأدوات اللازمة للبنوك من قانون مصارف عصري ونظام مدفوعات متطور ونظام استعلام ائتماني.

وقد ناقش المشاركون تعليمات سلطة النقد لرفع رؤوس أموال البنوك العاملة في فلسطين إلى ٥٠ مليون دولار قبل نهاية عام ٢٠١٠ وقدموا اقتراحات للتوافق مع التعليمات الجديدة.

و- إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٠

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٠ بإصدار المطبوعات التالية:

- **سلسلة كراسات الجمعية:** أصدرت الجمعية ستة أعداد من سلسلة كراسات الجمعية تغطي مجموعة من المواضيع المصرفية وتشمل:

- كراسة رقم (١): ربحية البنوك العاملة في الأردن

- كراسة رقم (٢): التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن

- كراسة رقم (٣) الاندماج والاستحواذ المصرفي المفهوم والأنواع والدوافع والآثار الإيجابية والسلبية

- كراسة رقم (٤): كلمتي معالي الأستاذ مروان عوض رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن ومعالي الدكتور أمية طوقان محافظ البنك المركزي الأردني في اللقاء السنوي للأسرة المصرفية مع محافظ البنك المركزي الأردني الثلاثاء ٢٠١٠/٦/١

- كراسة رقم (٥): الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩

- كراسة رقم (٦): سوق أجهزة الصراف الآلي في الأردن

- **دليل البنوك العاملة في الأردن:** تم إصدار الطبعة التاسعة من دليل البنوك العاملة في الأردن للعام ٢٠١٠، وذلك بعد مضي اثنتا عشر عاماً على الطبعة الثامنة والتي صدرت في عام ١٩٩٨. ويأتي هذا الدليل ليعكس بذلك عدداً كبيراً من التغييرات في هيكل وعدد وتفرع البنوك العاملة في الأردن خلال ما يزيد عن عقدٍ من الزمن. وقد تضمن الدليل على مجموعة هامة وقيمة من المعلومات عن كل بنك بما فيها اسم البنك وشعاره، ونبذة عن البنك، وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وأسماء القائمين على الإدارة التنفيذية للبنك. كذلك تضمن الدليل على معلومات عن عدد موظفي البنك حتى نهاية عام ٢٠٠٨، والميزانية العمومية وقائمة الدخل لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، بالإضافة إلى فروع البنك المختلفة.

- **التقرير السنوي:** قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٠ بإصدار التقرير السنوي الحادي والثلاثون لعام ٢٠٠٩، وباللغتين العربية والانجليزية، والذي يحتوي على معلوماتٍ عن أهم التطورات التي شهدتها البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠٠٩، من حيث أعداد البنوك والفروع، وحجم الموجودات والودائع والتسهيلات، وتطورات أسعار الفائدة، وأهم المؤشرات المالية للبنوك، بالإضافة لنشاطات وأخبار الجمعية خلال عام ٢٠٠٩.

- **دراسة تطور القطاع المصرفي الأردني (٢٠٠٠- تشرين الأول ٢٠١٠):** وهي دراسة سنوية تصدرها الجمعية وتلقي فيها الضوء على التطورات التي شهدها القطاع المصرفي الأردني منذ عام ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول ٢٠١٠.

جمعية البنوك تصدر دليل البنوك العاملة في الأردن لعام 2010

العرب اليوم

أصدرت جمعية البنوك في الأردن دليل البنوك العاملة في المملكة، المحلية والأجنبية، اشتمل على معلومات وبيانات وافية عن البنوك شملت الإدارات وعدد الفروع لكل بنك. وقال مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح ان الدليل في طبعته التاسعة، يعكس عددا كبيرا من المتغيرات في هيكل وعدد البنوك وتفرعها لفترة 12 عاما منذ أخر إصدار للدليل في عام 1998.

وبين ان الدليل اشتمل على ثلاثة أجزاء رئيسية تضمن الأول منها البنوك التجارية الاردنية وعددها 13 بنكا والثاني البنوك الإسلامية وعددها ثلاثة فيما تضمن الجزء الثالث البنوك الأجنبية العاملة في المملكة وعددها تسعة بنوك. وقال الدكتور قندح: ان ترتيب الدليل اعتمد معيار تاريخ التأسيس من الأقدم إلى الأحدث في ترتيب البنوك ضمن أجزاء الدليل.

واشتملت المعلومات لكل بنك تاريخ التأسيس ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعدد الموظفين واهم الخدمات التي يقدمها البنك واحدث ميزانية سنوية والانتشار الجغرافي لفروعه.

صحيفة العرب اليوم، العدد ٤٧١٥، الأحد الموافق ٣٠ أيار ٢٠١٠

الفصل الثاني عشر

البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠١٠

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجمعية البنوك– جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة - والتي تتكون من الموقف المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٠ وكل من بياني الدخل والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بالتاريخ المذكور، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وايضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

ان الادارة مسؤوله عن اعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض اعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتشمل مسؤولية الادارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية المحاسب القانوني

ان مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً الى تدقيقنا، وقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية، تستند الاجراءات المختارة الى تقدير المحاسب القانوني، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية ،سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ المحاسب القانوني في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم اجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الشركة . ويتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الادارة، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية.

نعتقد ان بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، ان البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي لجمعية البنوك - جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة - كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفق معها.

مأمون «محمد نور» فاروقه
مدقق مجاز رقم ٢٦٥ وممارس
من مأمون فاروقه وشركاه
عمان في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١١

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان أ

الموقف المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٠

٢٠٠٩	٢٠١٠		
دينار أردني	دينار أردني		
			الموجودات
		إيضاح	**الموجودات المتداولة**
1,000	1,000		نقد في الصندوق
1,621,112	1,748,392	٣	نقد لدى البنوك
17,308	22,582	٤	ذمم مدينه
1,132	1,132		تأمينات مستردة
3,213	2,850		مصاريف مدفوعة مقدماً
1,643,765	**1,775,956**		**مجموع الموجودات المتداولة**
			الموجودات غير المتداولة
2,285,507	2,302,106		**التكلفة**
(692,965)	(744,450)		الاستهلاك المتراكم
1,592,542	1,557,656	٥	صافي القيمة الدفترية للموجودات غير المتداولة
3,236,307	**3,333,612**		**مجموع الموجودات**
			المطلوبات والوفر المتراكم
			المطلوبات المتداولة
6,304	9,589		بنك دائن
3,605	2,975		ذمم دائنة
765	686		أمانات ضريبة دخل مستخدمين
...	52,214		امانات رسوم عضوية
1,445	1,410		مصاريف مستحقة
12,119	**66,874**		**مجموع المطلوبات المتداولة**
32,685	39,661		مخصص تعويض ترك الخدمة
			الوفر المتراكم
3,537,513	3,191,502		الوفر المدور
(346,010)	35,575		وفر (عجز) السنة - بيان ب
3,191,503	3,227,077		مجموع الوفر المتراكم
3,236,307	**3,333,612**		**مجموع المطلوبات والوفر المتراكم**

- إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٨ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه.

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ب

بيان الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٠

٢٠٠٩ دينار أردني	٢٠١٠ دينار أردني	إيضاح	
			الايرادات
000	401,997		رسوم اشتراك
101,084	73,414		فوائد بنكية
000	7,460		ايراد دليل البنوك
6,050	1,550		إيراد قاعات
2,518	000		مؤتمرات
170	23		إيرادات أخرى
109,822	**484,444**		**مجموع الإيرادات**
			مجلة البنوك
51,652	98,040	أ/6	إيرادات المجلة
(48,610)	(64,859)	أ/7	يطرح : مصاريف المجلة
3,042	**33,181**		ربح مجلة البنوك
			دورات تدريبية
000	43,150	ب/6	إيراد دورات تدريبية
000	(14,911)	ب/7	يطرح : مصاريف دورات تدريبية
000	28,239		ربح دورات تدريبية
112,864	545,864		مجموع الإيرادات وربح مجلة البنوك والدورات التدريبية
(458,874)	(510,289)	8	يطرح : مصاريف ادارية وعمومية
(346,010)	**35,575**		**وفر (عجز) السنة المتحقق – بيان أ**

– إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٨ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه.

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ج

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٠

٢٠٠٩	٢٠١٠	
دينار أردني	دينار أردني	
		التدفق النقدي من عمليات التشغيل
(346,010)	35,575	(عجز) وفر السنة المتحقق
6,408	6,976	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
53,921	51,485	الاستهلاك السنوي
(285,681)	94,036	صافي الوفر (العجز) قبل التغير في رأس المال العامل
		(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة
6,610	(5,274)	ذمم مدينة
1,161	363	مصاريف مدفوعة مقدماً
		الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة
2,865	(630)	ذمم دائنة
(1,029)	52,099	أرصدة دائنة أخرى
(276,074)	140,594	صافي النقد الناتج عن عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
(10,210)	(16,599)	بيع (شراء) موجودات غير متداولة
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
1,171	3,285	بنك دائن
(285,113)	127,280	صافي الزيادة (النقص) في النقد خلال السنة
1,907,225	1,621,112	رصيد النقد في بداية السنة
1,621,112	1,748,392	رصيد النقد في نهاية السنة

- إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٨ تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه.

جمعية البنوك

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١- تسجيل الجمعية وغاياتها:

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال الإداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. وبعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه . حيث اصدر مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك » رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥ . وتهدف الجمعية الى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي :

أ – رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة .

ب– تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها .

جـ– ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

٢- السياسات المحاسبية الهامة:

١. يتم استهلاك الموجودات غير المتداولة بأستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية:-

الأراضي	لا تستهلك
المباني	٢٪
الأثاث	١٠٪
الأجهزة والمعدات	١٥٪
أجهزة الحاسوب	٢٠٪
الكتب	١٠٪

٢– تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الإشتراك بمجلة البنوك في حين تتبع أساس الإستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣- نقد لدى البنوك:

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٩	٢٠١٠	
دينار أردني	دينار أردني	
359,128	419,734	البنك العربي / وديعة
4,246	6,717	بنك الإسكان / جاري
2,060	4,477	البنك الاسلامي
1,165,477	1,224,835	البنك التجاري الاردني
90,201	92,629	بنك الإسكان / وديعة
1,621,112	**1,748,392**	**المجموع**

٤- ذمم مدينه:

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٩	٢٠١٠	
دينار أردني	دينار أردني	
9,066	13,190	ذمم أعضاء
600	000	ذمم موظفين
7,642	9,392	ذمم أخرى
17,308	**22,582**	**المجموع**

٥- الموجودات غير المتداولة:

ويتألف هذا البند مما يلي:-

		التكلفة		
البيان	٢٠٠٩/١٢/٣١	إضافات	حذوفات	٢٠١٠/١٢/٣١
أرض الجمعية	326,477	000	000	326,477
مبنى الجمعية	1,557,388	000	000	1,557,388
أجهزة ومعدات	143,052	4,814	135	147,731
أثاث وديكور	184,104	11,501	000	195,605
كتب	9,106	419	000	9,525
سيارات	65,380	000	000	65,380
المجموع	**2,285,507**	**16,734**	**135**	**2,302,106**

البيان	٢٠٠٩/١٢/٣١	إضافات	حذوفات	٢٠١٠/١٢/٣١
	الاستهلاك المتراكم			
مبنى الجمعية	373,726	31,148	...	404,874
أجهزة ومعدات	127,990	6,463	...	134,453
اثاث وديكور	163,936	3,223	...	167,159
كتب	5,048	844	...	5,892
سيارات	22,265	9,807	...	32,072
المجموع	**692,965**	**51,485**	...	**744,450**
صافي القيمة الدفترية	**1,592,542**			**1,557,656**

٦- إيرادات مجلة البنوك والدورات التدريبية

أ- ايراد مجلة البنوك

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٩	٢٠١٠	
دينار أردني	دينار أردني	
25,901	68,158	إيراد الاشتراكات ورعاية المجلة
25,680	29,760	إيراد الإعلانات
71	122	إيراد المبيعات
51,652	**98,040**	**مجموع إيرادات مجلة البنوك**

ب- ايرادات الدورات التدريبية

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٩	٢٠١٠	
دينار أردني	دينار أردني	
000	3,600	إيراد دورة الكفالات المصرفية وخطابات الضمان
000	1,600	إيراد دورة التوقيع الالكتروني
000	11,000	إيراد دورة الجوانب القانونية
000	1,150	إيراد دورة القواعد الموحدة للضمان
000	4,000	إيراد دورة الجوانب التطبيقية للاعتمادات
000	2,800	إيراد دورة العلامات الأمنية في الشيكات
000	4,250	إيراد دورة المصرفيون حول التامين
000	14,750	إيراد دورة تعليمات البنك المركزي
000	**43,150**	**مجموع إيرادات الدورات التدريبية**

٧- مصاريف مجلة البنوك والدورات التدريبية

أ- مصاريف مجلة البنوك

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٩	٢٠١٠	
دينار أردني	دينار أردني	
12,800	12,775	المكافآت
34,485	46,870	الطباعة
1,325	5,214	متفرقة
48,610	**64,859**	**مجموع مصاريف مجلة البنوك**

ب- مصاريف دورات تدريبية

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٩	٢٠١٠	
دينار أردني	دينار أردني	
000	1,675	مصاريف دورة الكفالات المصرفية وخطابات الضمان
000	63	مصاريف دورة التوقيع الالكتروني
000	3,853	مصاريف دورة الجوانب القانونية
000	300	مصاريف دورة القواعد الموحدة لخطابات الضمان
000	1,905	مصاريف دورة الجوانب التطبيقية للاعتمادات المستندية
000	418	مصاريف دورة العلامات الأمنية في الشيكات المائية
000	1,452	مصاريف دورة المصرفيون حول التامين
000	5,245	مصاريف دورة تعليمات البنك المركزي
000	**14,911**	**مجموع مصاريف الدورات التدريبية**

٨. المصاريف الإدارية والعمومية

ويتألف هذا البند مما يلي:-

2009	2010	
دينار أردني	دينار أردني	
183,345	203,576	رواتب وأجور
19,998	21,055	مساهمة الجمعية في الضمان الإجتماعي
13,331	14,807	مساهمة الجمعية في صندوق الإدخار
15,001	12,183	مواصلات وسفر
12,222	21,066	مصاريف طبية
11,929	12,625	كهرباء ومياه
11,520	10,018	مصاريف ضيافة ونظافة
17,399	16,364	برق وبريد وهاتف وانترنت
7,050	7,050	ضريبة مسقفات
638	193	فوائد بنكية وعمولات
34,594	37,562	قرطاسيه ومطبوعات
6,408	6,976	تعويض ترك الخدمة
5,522	6,512	صيانة وتصليحات
5,956	8,139	مصاريف السيارات
2,557	2,726	تأمين
854	191	مصاريف حديقة الجمعية
53,920	51,485	استهلاكات
1,450	1,450	أتعاب التدقيق
1,200	1,450	مصروف كاتب العدل
4,516	3,557	مصاريف ضرائب على الودائع
11,595	13,885	حفلات واجتماعات
000	1,774	مصاريف سنوات سابقة
2,154	7,295	مصاريف عامة
16,414	000	مصاريف دراسات وأبحاث
3,598	4,108	مصاريف محروقات
1,498	1,740	مصاريف ملابس موظفين
1,844	1,540	اشتراكات خارجية
2,461	2,324	مصاريف ترجمة
000	8,104	مصاريف دليل البنوك ٢٠١٠
000	6,166	مصاريف تنظيف وامن وحماية
4,410	12,302	هدايا
000	6,660	اعلانات
150	000	ندوات خارجية
5,340	5,406	عمل اضافي
458,874	**510,289**	**المجموع**

تنفيذ وإشراف فني وطباعة

Control
Design and Printing Services
Tel: +962 6 4653644 - Telefax: +962 6 4653640
e-mail: manager@bestcontroldesign.com